التحولات الاستراتيجية في آسيا وآثارها على منطقة الخليج العربي

ورشة عمل مُشترَكة بين
مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة
والمجلس المصري للشؤون الخارجية
(15 - 16 إبريل 2023)

تحرير:
السفير الدكتور/ عزت سعد
د. إبراهيم غالي

المستقبل
للأبحاث والدراسات المتقدمة

المجلس المصري للشؤون الخارجية
Egyptian Council For Foreign Affairs
ECFA

التحولات الاستراتيجية في آسيا وآثارها على منطقة الخليج العربي

ورشة عمل مُشترَكَة بين

مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة

والمجلس المصري للشؤون الخارجية

(15 - 16 إبريل 2023)

تحرير:

السفير الدكتور/ عزت سعد - د. إبراهيم غالي

المشاركون:

السفير/ مجدي عامر - السفير الدكتور/ محمد حجازي - أ. د. محمد كمال

د. محمد فايز فرحات - د. إبراهيم غالي - إبراهيم الغيطاني - د. إيهاب خليفة

د. شادي عبدالوهاب منصور - علي صلاح

المستقبل
للأبحاث والدراسات المتقدمة

المجلس المصري للشئون الخارجية
Egyptian Council For Foreign Affairs ECFA

عن المستقبل:

مركز تفكير (Think Tank) مستقل، أنشئ عام 2014، في أبوظبي، بدولة الإمارات العربية المتحدة، للمساهمة في تعميق الحوار العام، ومساندة صنع القرار، ودعم البحث العلمي، فيما يتعلق باتجاهات المستقبل، التي أصبحت تمثل إشكالية حقيقية بالمنطقة، في ظل حالة عدم الاستقرار وعدم القدرة على التنبؤ، خلال المرحلة الحالية، من خلال رصد وتحليل وتقدير "المستجدات" المتعلقة بالتحولات السياسية والاتجاهات الأمنية، والتوجهات الاقتصادية والتطورات التكنولوجية، والتفاعلات المجتمعية والثقافية، المؤثرة على مستقبل منطقة الخليج، وفي نطاق الشرق الأوسط عموماً.

عن المجلس المصري للشؤون الخارجية:

جمعية أهلية غير حكومية غير هادفة للربح، وهو رائد منظمات المجتمع المدني في مجال السياسة الخارجية المصرية. تأسس المجلس على أيدي نخبة من المهتمين بالسياسة الخارجية المصرية والإقليمية والدولية، تتميز بالتنوع في خلفياتها المهنية، حيث تتضمن مجموعة متميزة من الدبلوماسيين والأكاديميين والعسكريين ورجال الأعمال والكتاب وبعض الشخصيات العامة.

تم إشهار المجلس وفقاً للقانون رقم 32 لسنة 1964 تحت رقم 413 بتاريخ 2 مايو1999 بالإدارة العامة للجمعيات بوزارة الشؤون الاجتماعية (وزارة التضامن الاجتماعي حالياً). وتتجسد رسالة المجلس في العمل على تحقيق الفهم الموضوعي والعميق لكافة القضايا الخارجية على المستويين الإقليمي والدولي، من أجل خدمة المصالح الوطنية المصرية والعربية، الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية.

للاتصال والمعلومات:

البرج الدولي، شارع الكرامة، منطقة مركز المعارض، الطابق(24)
ص.ب 111414 أبوظبي, الإمارات العربية المتحدة
هاتف: 24444513-971+، فاكس: 24444732-971+
العلاقات العامة: 999 657 502 971+
Email: info@futureuae.com
www.futureuae.com

***الآراء الواردة في هذا التقرير تعبر عن كُتابها، ولا تعبر بالضرورة عن "مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة".**

***حقوق النشر محفوظة ولا يجوز الاقتباس من مواد الإصدار من دون الإشارة إلى المصدر**

جدول المحتويات

مقدمة	5
المحور الأول: ملامح التحولات الآسيوية الكبرى في ظل بيئة عالمية متغيرة	11
أولاً: القضايا والتحولات الكبرى المرتبطة بالتنافس الأمريكي – الصيني في آسيا	13
ثانياً: ملامح استراتيجية توسُّع النفوذ الصيني في آسيا كمدخل للنفوذ العالمي	23
ثالثاً: أهداف وأدوات الاستراتيجية الأمريكية في منطقة الإندو-باسيفيك	35
رابعاً: التأثيرات المُحتمَلة للحرب الروسية – الأوكرانية على المشهد الاستراتيجي في آسيا	43
خامساً: إعادة تشكيل خريطة التحالفات في آسيا في ظل التحولات الدولية الراهنة	55
المحور الثاني: القضايا والمشكلات الأمنية في آسيا	65
أولاً: المشكلات الأمنية في محيط الصين الإقليمي	67
ثانياً: إجراءات أمريكية جديدة لتعزيز الانتشار العسكري في آسيا	81
ثالثاً: ملامح دخول آسيا في "العصر النووي الثالث"	93
رابعاً: كوريا الشمالية.. دولة نووية وعقيدة هجومية	99
خامساً: احتمالات صعود التنظيمات الإرهابية مجدداً في آسيا	113
المحور الثالث: الاقتصاد والطاقة والتكنولوجيا كمحركات للعلاقات الخليجية - الآسيوية	125
أولاً: تنامي العلاقات التعاونية بين دول الخليج العربية وآسيا	127
ثانيا: الصعود الاقتصادي الآسيوي ومسارات الطلب على الطاقة	137
ثالثاً: العلاقات الاقتصادية والتجارية بين دول الخليج العربية وآسيا	145
رابعاً: التكنولوجيا كمحور مركزي في العلاقات الصينية - الخليجية	155

مقدمة

عقد مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، بالتعاون مع المجلس المصري للشؤون الخارجية، يومي 15 و16 إبريل 2023، ورشة عمل بعنوان (التحولات الاستراتيجية في آسيا وآثارها على منطقة الخليج العربي).

تضمنت الورشة ثلاث جلسات، بمشاركة خبراء وباحثي مركز المستقبل، وعدد من السادة الخبراء في المجلس المصري للشؤون الخارجية، وهم السفير الدكتور عزت سعد، مدير المجلس وسفير جمهورية مصر العربية السابق في روسيا الاتحادية وإندونيسيا؛ والسفير مجدي عامر، مساعد وزير الخارجية المصري السابق وسفير مصر السابق في الصين؛ والسفير محمد حجازي، مساعد وزير الخارجية المصري السابق للشؤون الآسيوية وسفير مصر السابق في ألمانيا الاتحادية والهند؛ والأستاذ الدكتور محمد كمال، أستاذ العلوم السياسية بجامعة القاهرة؛ والدكتور محمد فايز فرحات، مدير مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية. وقد أدار ورشة العمل كلٌ من السفير عزت سعد، والأستاذ حسام إبراهيم المدير التنفيذي لمركز المستقبل.

تأتي أهمية ورشة العمل في ظل التحولات الدولية الراهنة، وفي القلب منها بروز القارة الآسيوية كمسرح للتنافس الدولي على النفوذ والمكانة، ولاسيما بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين، بالإضافة إلى تصاعد التنافس الإقليمي بين القوى الآسيوية التقليدية، الصين والهند واليابان، وكذلك الأهمية الجيواستراتيجية والاقتصادية والتجارية المتصاعدة لمنطقة الإندو-باسيفيك على المستوى العالمي.

وإذا كان العديد من المحللين، بل وصناع القرار في بعض الدول الغربية، قد ذكروا حتى قبل أن يبدأ القرن الحادي والعشرين بأنه سوف يكون "قرناً آسيوياً"، فإنه بالفعل يبدو كذلك الآن؛ بل ويمكن القول إنه إذا كان النظام العالمي الأحادي القطبية بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية قد تشكَّل واقعياً من داخل منطقة الشرق الأوسط بعد سقوط الاتحاد السوفييتي، فإن النظام العالمي الآخذ في التشكُل حالياً، وبغض النظر عن المدة التي سوف يستغرقها وعن مآلاته المستقبلية، سوف يتشكَّل من داخل القارة الآسيوية، في ضوء التحولات العديدة التي سوف تناقشها ورشة العمل، خاصة ما يتعلق بالتنافس الأمريكي الصيني المتعدد الأوجه داخل القارة وخارجها، وما يرتبط بدخول آسيا في العصر النووي الثالث، علاوة على تغير العقائد العسكرية واستراتيجيات الأمن القومي في بعض الدول، وبصفة خاصة اليابان وكوريا الجنوبية، وغيرهما من الدول، وما يتعلق كذلك بالتحولات التي تشهدها مناطق آسيا المختلفة، ففي جنوب شرق القارة يتم تأسيس مراكز جديدة للتصنيع العالمي، وفي جنوبها ووسطها يطل التنافس الهندي الصيني وتظهر تحديات صعود الظاهرة الإرهابية مجدداً، خاصةً في أفغانستان وباكستان، وفي شرق القارة تظهر على السطح الأزمة الكورية بشكل غير مسبوق.

ووسط هذه التحولات الدولية والإقليمية، التي تأتي في الجانب الأهم منها، في سياق تداعيات الحرب الروسية الأوكرانية الجارية منذ فبراير 2022، تتم إعادة صياغة وترتيب العلاقات التحالفية في آسيا مجدداً، لدرجة أن ملامحها باتت أكثر وضوحاً في السنوات الأخيرة، وكذلك تظهر دول الخليج العربية كفاعل محوري في قلب هذه التفاعلات، حيث تفضل العديد من الدول في منطقة الشرق الأوسط في الوقت الراهن الاستقلالية الاستراتيجية وإقامة علاقات مصالح مُتبادَلَة مع كافة الفاعلين الدوليين.

في هذا الإطار، يناقش المحور الأول من ورشة العمل ملامح التحولات الآسيوية الكبرى في ظل بيئة عالمية متغيرة، من خلال تناول القضايا والتحولات الكبرى المرتبطة بالتنافس الأمريكي – الصيني في آسيا، وملامح استراتيجية توسُع النفوذ الصيني في آسيا كمدخل للنفوذ العالمي، وأهداف وأدوات الاستراتيجية الأمريكية في منطقة الإندو-باسيفيك، والتأثيرات المُحتمَلَة للحرب الروسية – الأوكرانية على المشهد الاستراتيجي في آسيا، وإعادة تشكيل خريطة التحالفات الأمنية في آسيا في ظل التحولات الدولية الراهنة.

وارتباطاً بما سبق، يناقش المحور الثاني القضايا والمشكلات الأمنية في آسيا، حيث يبدأ ببحث المشكلات الأمنية في محيط الصين الإقليمي، ثم يتطرق إلى الإجراءات الأمريكية الجديدة لتعزيز الانتشار العسكري في آسيا، ثم يبحث ظاهرة بداية دخول آسيا في "العصر النووي الثالث"، مع التركيز على حالة كوريا الشمالية التي أصبحت دولة نووية تتبنى عقيدة

هجومية، وأخيراً يطرح هذا المحور المخاوف المتعلقة باحتمالات صعود التنظيمات الإرهابية مجدداً في آسيا.

أما المحور الثالث، فيأتي تحت عنوان "الاقتصاد والطاقة والتكنولوجيا كمحركات للعلاقات الخليجية – الآسيوية"، حيث يتناول تنامي العلاقات التعاونية بين دول الخليج العربية وآسيا، ومسارات الطلب الآسيوي على الطاقة في ظل الصعود الاقتصادي الآسيوي، وبالتالي يقدم الواقع الراهن للعلاقات الاقتصادية والتجارية بين دول الخليج العربية وآسيا والعمالة الآسيوية في دول الخليج العربية، وأخيراً يناقش دور التكنولوجيا كمحور مركزي في العلاقات الصينية – الخليجية.

وقد خلصت أعمال ورشة العمل، على مدى يومين، إلى عدة استنتاجات رئيسية، يُمكِن إيجازها فيما يلي:

1- تُعد التحولات الجارية في القارة الآسيوية، بداية من صعود التنافس الاستراتيجي بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية، والتطورات الأمنية والعسكرية، والدور المتصاعد للدول الآسيوية كقوى مؤثرة عسكرياً واقتصادياً وتكنولوجياً؛ واحدة من الأنماط الرئيسية البارزة في النظام الدولي قيد التشكل؛ فالقارة الآسيوية وصعودها على مسرح الأحداث العالمية، سيكون من أبرز معالم المرحلة المقبلة. ويبرز هنا أيضاً زيادة تأثير دول الخليج في عملية صُنع القرار العالمي، كإحدى نتائج الحرب الروسية الأوكرانية.

2- تحاول الولايات المتحدة تطوير استراتيجية تحالفية في منطقة "الإندو-باسيفيك"، وهي لن تتمكن من الحفاظ على دورها في هذه المنطقة دون تعزيز القدرات العسكرية لحلفائها. وفي هذا السياق، يُمكِن فهم اتجاه اليابان إلى زيادة موازنتها الدفاعية. ومن ناحية أخرى، ثمة مخاوف أمريكية من إمكانية تأسيس تحالف عسكري بين الصين وروسيا بعد اندلاع الحرب الأوكرانية، كما زاد الاهتمام الأمريكي بقضية تايوان.

3- هناك سباق تسلح آسيوي متصاعد مع التحول في العقيدة العسكرية لبعض القوى الآسيوية. وربما كانت البداية لهذا الاتجاه مع تأسيس تحالفات على غرار "أوكوس"، الذي يضم الولايات المتحدة وبريطانيا وأستراليا، وتحالف "كواد"، الذي يضم الولايات المتحدة وأستراليا واليابان والهند.

4- يطرح صعود الدول الآسيوية أيضاً تساؤلات حول مستقبل الانتشار النووي في القارة. ويتميز "العصر النووي الثالث" بشيوع القدرات التكنولوجية النووية، مما يُهدد الأنماط السابقة للحد من انتشار القدرات النووية. ويبرز في هذا الإطار، أزمة إيران النووية، وملف كوريا الشمالية.

5- صار البُعد البحري يحتل مكانة في استراتيجيات الأمن القومي لدول آسيا، وغالباً ما يتم إفراد وثائق خاصة به. وتسعى استراتيجيات الأمن البحري بالأساس للحفاظ على مبادئ حرية الملاحة في الممرات الرئيسية، وذلك حتى يتم الحفاظ على استقرار سلاسل الإمداد العالمية، ولكن يزداد التنافس في المحيطات والبحار بين القوى الدولية الفاعلة في الوقت الراهن، لاسيما في المحيطين الهندي والهادئ.

6- على المدى الطويل، من المُتوقَّع أن يستمر اتجاه الصعود الآسيوي في العالم، بحيث تصبح الصين الاقتصاد الأول عالمياً، ومن المتوقع أن تكون الهند ثاني أكبر اقتصاد في العالم؛ فالهند لديها ما يكفي من الإمكانات لتكون الاقتصاد الأسرع نمواً، وبالتالي تشير التوقعات إلى أنها سوف تتقدم على الولايات المتحدة بحلول عام 2050، ومن المُرجَّح أيضاً أن تكون إندونيسيا رابع أكبر اقتصاد.. وهذه تحولات تفرض بالطبع تعزيز سياسة التوجُّه شرقاً من جانب دول الخليج العربية، في مقابل سياسة التوجه غرباً من جانب العديد من القوى الآسيوية الصاعدة.

7- إن مبادرة الحزام والطريق الصينية، بما تتضمنه من طريق الحرير الرقمي، وطريق الحرير البحري، وغيرها، وتضم حالياً العديد من دول العالم، من بينها دول الخليج العربية ومصر، تتماس بشكل مباشر مع دول الخليج والعالم العربي ككل وخطط التنمية فيهما، كما أن لها تأثيرات في بنية الاقتصاد والأمن العالمي.

8- يشير ما سبق كله إلى أن التحولات الجارية في آسيا لها تأثيرات على منطقة الخليج العربي، نظراً لقوة العلاقات بين الجانبين؛ فهناك نحو 22 مليون شخص من الجاليات الآسيوية من دول مثل الهند وباكستان وبنغلاديش وإندونيسيا يعيشون في دول مجلس التعاون الخليجي، وهؤلاء يمثلون قوة عمل رئيسية في خطط التنمية بالمنطقة. كذلك، تمثل دول الخليج أهمية كبيرة للتنمية داخل الدول الآسيوية، بسبب اعتماد القوى الصاعدة مثل الصين والهند على موارد الطاقة القادمة إليها من الخليج، فضلاً عن الدور الكبير الذي تؤديه التحويلات المالية للعمالة الآسيوية في الخليج إلى دولها.

9- تُمثِّل التكنولوجيا عنصراً رئيساً في تحديد طبيعة العلاقات بين دول الخليج والصين. فحتى العقد الأول من هذا القرن، كان هناك اعتقاد سائد أن الصناعات الصينية رخيصة وليست متقدمة، لكن الوضع تغير منذ عام 2015 مع إطلاق استراتيجية "صُنع في الصين 2025" للتركيز على التقنيات المتقدمة، وتخصيص ميزانيات للبحث والتطوير وصلت إلى 500 مليار دولار، وتدشين "طريق الحرير الرقمي" لتمكين الشركات التكنولوجية الصينية من الاستثمار خارجياً. وأصبحت الصين قوة تكنولوجية لا يُستهان بها على مستوى العالم، حيث نما حجم الاقتصاد الرقمي الصيني من 3.6 تريليون دولار في عام 2017 ليتجاوز 6.4 تريليون دولار في عام 2021، وارتفعت نسبة إسهام الاقتصاد الرقمي في الناتج المحلي الإجمالي للصين إلى حوالي 40%. كما أصبحت الصين على وجه خاص شريكاً تكنولوجياً جديداً لدول الخليج العربية.

أخـيراً، لقـد حاولـت ورشـة العمـل أن تكـون بدايـة لمزيـدٍ مـن الاهتمـام والتركيـز عـلى التطـورات الجاريـة والتحـولات الاسـتراتيجية في قـارة آسـيا، عـلى المسـتوى البحثـي والأكاديمـي، وكذلـك عـلى المسـتوى الواقعـي، والاسـتعداد عربيـاً وخليجيـاً لهـذه التحـولات الكـبرى في النظـام الـدولي وفي النظـم الإقليميـة الفرعيـة.

المحور الأول

ملامح التحولات الآسيوية الكبرى في ظل بيئة عالمية متغيرة

أولاً: القضايا والتحولات الكبرى المرتبطة بالتنافس الأمريكي الصيني في آسيا

السفير الدكتور/ عزت سعد

عند الحديث عن التحولات في آسيا، فإن جوهرها، أو في القلب منها، هو بالتأكيد استمرار الصعود الصيني والمخاوف الأمريكية من أن تأخذ الصين مكانتها كقوة أولى في العالم. والمنافسة هنا، كما نعلم جميعاً، لها تداعيات حاسمة على العالم كله. وتعتقد بعض التحليلات أن المخاوف الأمريكية في هذا الشأن مُبالَغٌ فيها، ومن ثم فالتصرف انطلاقاً منها قد يؤدي إلى نتائج عكسية على المصالح الأمريكية في المدى الطويل.

ارتباطاً بصعود الصين والتنافس الأمريكي الصيني، هناك بعض الملاحظات المرتبطة بهذه القضية، من أبرزها ما يلي:

1- إن التعامل مع الصين بات على رأس أولويات السياسة الخارجية ليس فقط للقوى الكبرى، بل تقريباً لكل دول العالم؛ فاقتصادات العديد من البلدان ترتفع أو تنخفض في تناغم مع القوى الشرائية لبكين وأذواقها، وهي الآن فاعل متأرجح من ناحية الجغرافيا الاستراتيجية، وأيضاً على الصعيد الجيواقتصادي، نظراً إلى الدور الذي ترغب في أدائه ليس في آسيا فحسب، ولكن على مستوى العالم، وذلك في إطار تأكيدها مكانتها كثاني أكبر اقتصاد والقوة التجارية الأولى في العالم.

2- من المنظور الغربي، يمتد الانفتاح والتوسُّع الاستراتيجي الصيني إلى ما هو أبعد من الدفاع عن المصالح الصينية الرئيسية. وفي هذا السياق يجري تقييم مبادرة "الحزام

والطريق" على أنها انعكاس لطموحات بكين العالمية، وتعبير عن أن مصالحها الوطنية هي في كل ركن من أركان العالم. ويُشار في ذلك إلى أن أهداف الرئيس، شي جين بينغ، ترتبط بعقلية دبلوماسية شديدة الحساسية لأي شيء تراه الصين هجوماً على كبريائها الوطني، وأن هذا الموقف الدبلوماسي، الذي يُطلَق عليه "المحارب الذئب"، يجعل المسؤولين الصينيين في حالة تأهُب واستنفار لأي إهانة أو انتقادات للصين.

3- في المقابل، وفي الولايات المتحدة الأمريكية، هناك توافق بين حزبيها الكبيرين على أن الصين تُمثِّل تحدياً تنافسياً على جبهات متعددة. ويجري تركيز الاستراتيجية العسكرية الأمريكية في منطقة المحيطين الهندي والهادئ، وتشجيع الأوروبيين على حضور بحري في مسرح العمليات. أما وكالات الاستخبارات فتركز على الأنشطة "السيبرانية" للصين، وعلى الخروج بفهم أفضل لآلية اتخاذ القرارات في الصين وأهدافها.

وتسعى واشنطن، في هذا السياق أيضاً، إلى تقوية علاقاتها بما يُسمَّى دول الرباعية "كواد" وهي (أستراليا – الهند – اليابان – الولايات المتحدة)، وغيرها من الدول الآسيوية مثل كوريا الجنوبية والفلبين وبعض دول جنوب شرق آسيا. وهذا بحد ذاته يثير الجدال والنقاش حول ما إذا كانت هذه الجهود العسكرية والاستخباراتية والدبلوماسية الأمريكية تقترن باستراتيجية واضحة يُمكِنُها جذب الأصدقاء والتنافس مع دولة كالصين التي تُعد الشريك التجاري الرائد لكل دولة في المنطقة.

على سبيل المثال، هناك تقديرات أمريكية واسعة تؤكد أن معظم حكومات دول جنوب شرق آسيا أظهرت عزماً واضحاً على إبقاء خياراتها الجيوسياسية مفتوحة. ويُشَار في ذلك إلى أن سياسة إدارة بايدن تجاه تلك المنطقة – وعلى عكس الإدارات السابقة – تجنَّبت، بعناية، ممارسة أي ضغط على الحكومات لتبني مواقف منحازة لواشنطن. وكان كورت كامبل، منسق منطقة المحيطين الهندي والهادئ في مجلس الأمن القومي الأمريكي، وقبل وقت قصير من القمة الخاصة بين الولايات المتحدة ورابطة آسيان في واشنطن، في مايو 2022، قال: "إن الولايات المتحدة تدرك أن أي مبادرة مُصمَّمة للتنافس مع الصين من المُرجَّح أن تُواجِه صعوبة في الحصول على دعم ذي بال في آسيا".

في كل الأحوال، يظل توازن القوى الإقليمي في منطقة المحيطين الهندي والهادئ في حالة تغيُر مستمر؛ فالقوة الاقتصادية والعسكرية للصين تشهد نمواً متواصلاً، بالرغم من استمرار التأثير الداخلي لوباء "كوفيد19". وما تزال الصين تحافظ على مساعيها الحثيثة لتحقيق مزايا استراتيجية في جميع أنحاء المنطقة.

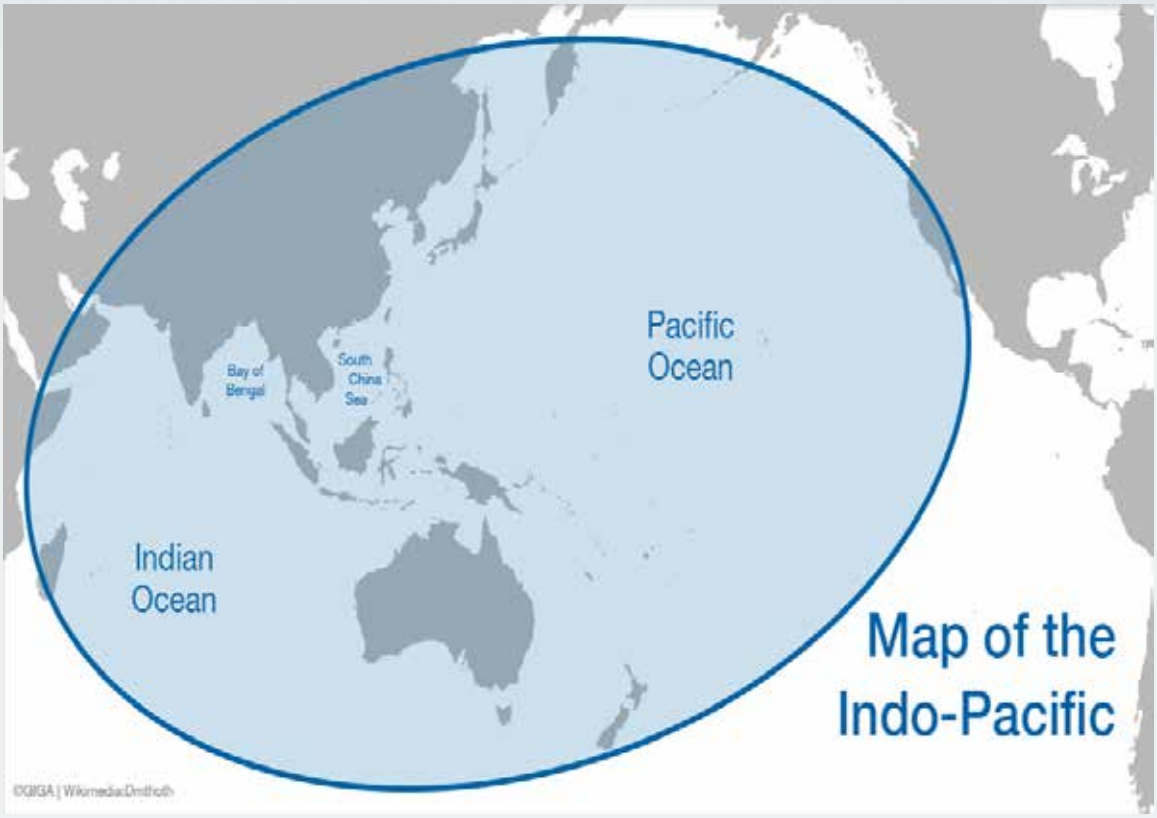

4- هناك جانب لا يقل أهمية هو أن هناك تحليلاتٍ أمريكية عديدة تؤكد أنه لا يُمكِن للولايات المتحدة الحفاظ على دورها كقائد أو كزعيم عالمي من خلال العمل فقط مع الديمقراطيات المتقدمة، وهي نقطة تَعترِف بها ضمناً استراتيجية الأمن القومي لإدارة بايدن، التي صدرت في 12 أكتوبر 2022، كما يساندها العمل الدولي بوضوح.

5- ارتباطاً بمسألة صعود الصين والتنافس الأمريكي معها، لا يَخفى أن مسألة التكنولوجيا المتقدمة هي المجال الأبرز لهذا التنافس ومصدر القلق الرئيسي للولايات المتحدة في هذا الشأن. وقد تم إطلاق مشروع تطوير "طريق الحرير الرقمي" (DSR)، الذي هو فرع من "مبادرة الحزام والطريق" (BRI) – التي أصابت العالم الغربي بقلق كبير كدليل على أجندة الرئيس شي، القومية على طرق تحقيق "الحلم الصيني" – رسمياً في عام 2015 وتم الإعلان عن إدراج التكنولوجيا المتقدمة في "مبادرة الحزام والطريق".

وعلى حين تم ذكر الإنترنت في البداية في مناقشات مبادرة الحزام والطريق فقط في سياق مكافحة الجريمة السيبرانية، إلا أنه بحلول عام 2017، برز "طريق الحرير الرقمي" كمحور لاستراتيجية "مبادرة الحزام والطريق". وفي عام 2019، تم الترويج له بشكل أكبر في القمة الثانية لمنتدى "الحزام والطريق"، وأُشيرَ إليه على أنه مبادرة في حد ذاتها.

وبحلول عام 2020، أصبحت هذه المبادرة نقطة محورية في السياسة الخارجية الصينية، وواصل الرئيس شي، الترويج لفكرة التعاون في مجال الاتصال الرقمي، مع أعضاء رابطة دول جنوب شرق آسيا (آسيان) على سبيل المثال. واليوم يُشارِك ما لا يقل عن 25 دولة في "طريق الحرير الرقمي" في مراحل مختلفة (وفقاً لمجلس العلاقات الخارجية الأمريكي) منها ثلاث دول عربية هي: جمهورية مصر العربية، والإمارات العربية المتحدة، والمملكة العربية السعودية، أما باقي الدول فهي: (أنغولا بنغلاديش، كوبا، التشيك، الإكوادور، إستونيا، إثيوبيا، المجر، كازاخستان، لاوس، ماليزيا، ميانمار، نيجيريا، باكستان، بيرو، بولندا، صربيا، كوريا الجنوبية، تركيا، المملكة المتحدة، فنزويلا، وزامبيا).

وينظر الغرب إلى "طريق الحرير الرقمي" على أنه المشروع الأكثر تحدياً وأهميةً، والذي يجب التعامل معه؛ فتوصيلات كابلات الألياف البصرية ضرورية للاتصالات في جميع أنحاء العالم. ومع ذلك، نظراً لأنها تتطلب إدارة برامج الشبكة لتتبُّع جميع البيانات، فإنها تُشكِّل أيضاً مشكلة حرجة عندما يتعلق الأمر بحماية الخصوصية في البنى التحتية الحيوية الغربية.

أما مبادرة الحزام والطريق، المبادرة الأم، فقد امتد نطاقها الجغرافي ليشمل 146 دولة، بما فيها تلك الموجودة في إفريقيا والشرق الأوسط وجنوب آسيا وأمريكا اللاتينية. وبجانب إضافة "طريق الحرير الرقمي"، أُضيفَ "طريق الحرير القطبي" (لتطوير طرق الشحن في القطب الشمالي واستخراج الوقود الأحفوري البحري في هذا القطب وصناعة التعدين) وطريق الحرير الصحي ومشروع إنترنت الأشياء (IOT) القائم على الـ(5G)، وذلك إلى المُستهدَف من مبادرة الحزام والطريق.

وتشير تقديرات غربية عديدة إلى أن هذه المشاريع سوف تؤثر – لعقود مقبلة – في الجغرافيا السياسية والاقتصاد، مع تأثيرات بعيدة المدى على الأمن العالمي.

خريطة توضيحية لمقترح "مبادرة الحزام والطريق" الصينية

المصدر:

Cigh Exeter, China's New Silk Road: Central Asia and the Imperial Legacy of the Great Game, **The Imperial & Global Forum**, May 8, 2017. https://rb.gy/xrorz/

6- تُـؤشِّر حـرب روسـيا (كقـوة رئيسـية أوراسـية) في أوكرانيـا لعـصر جديـد، ليـس فقـط مـن الجغرافيـا السياسـية، ولكـن أيضـاً مـن "فـن الحُكْـم الاقتصـادي"؛ فالمعركـة تجـري منـذ عـام عـلى جبهتـين: سـاحة الحـرب والجبهـة الداخليـة، التـي يصفهـا الرئيـس بوتـين "بالحـرب" لوصف العقوبـات الغربيـة غـير المسـبوقة ضـد بـلاده. وقـد عـزَّزت الحـرب – التـي يُنظَـر إليهـا عـلى نطـاق واسـع بأنهـا ضربـة كبـيرة للنظـام الـدولي – المخـاوف الأمنيـة بـين الـدول في آسـيا برمتهـا.

وأظـنُ أن كل دول العالـم، خاصـةً الصـين، تُراقِـب تطـورات الحـرب وتَسـتخلِص منهـا الـدروس وتبحـث في تداعياتهـا المسـتقبلية. وفي تقديـر الخـبراء، فـإن تأثـير العقوبـات الاقتصاديـة والماليـة في روسـيا سـيكون تراكميـاً. وسـتزداد هـذه الآثـار، بـدلاً مـن أن تُخفَّـف، مـع مـرور الوقـت. ومـن ثـم يَتوقـع البعـض تراجُـع الـوزن الاقتصـادي والنفـوذ الدبلومـاسي لروسـيا نتيجـةً لذلـك، بمـا في ذلـك تأثرهـا سـلباً كقـوة رئيسـية في سـوق الصناعـة العسـكرية العالميـة.

7- من بين التحولات أو التطورات السلبية، التي يُشار إليها منذ فترة في آسيا، المخاطر المتزايدة للانتشار النووي في شرق آسيا، خاصةً بعد تصريحات الرئيس الكوري الجنوبي، يون سول يول، في يناير 2023، حول احتمال امتلاك بلاده أسلحة نووية. ورغم تراجعه في وقت لاحق عن تصريحه، فإن الدوافع والمخاطر الأساسية تظل قائمة وتتمثل في أن كوريا الجنوبية قد تقرر ذات يوم أن تصبح نووية. والمشكلة في الأساس ترجع إلى كوريا الشمالية وبرنامجها النووي الذي يظل مصدر قلق أمني بالنسبة لليابان وكوريا الجنوبية والولايات المتحدة.

ويكتسب الجدل الذي جرى بين خبراء الأمن في واشنطن أهمية حيوية بالنسبة لنا هنا في منطقة الشرق الأوسط والخليج العربي، بحكم استضافة المنطقة دولتين إحداهما نووية وخارج نظام منع الانتشار النووي، هي إسرائيل، وأخرى داخل هذا النظام ولكنها ماضية قدماً في رفع معدلات التخصيب بحيث باتت دولة "عتبة نووية" بإجماع الخبراء، وهي إيران.

وقد دار جدل خبراء الأمن والعديد من محللي منع الانتشار النووي حول حاجة الولايات المتحدة إلى تذكير كوريا الجنوبية بالتزاماتها بعدم المضي قدماً في خططها في هذا الشأن، بينما سلَّط البعض الآخر الضوء على مخاطر المد المتصاعد من "الشعبوية النووية" التي تقود الخطاب النووي لكوريا الجنوبية. وعلى العكس من ذلك، جادل بعض المحللين بأن هناك القليل الذي يُمكِن للولايات المتحدة القيام به لمنع سلاح كوري جنوبي لا مفر منه، وأنه من الأفضل تقليل التزامات الردع الأمريكية الممتدة في الصراعات التي تتجاوز المصالح الحيوية للولايات المتحدة. وذهب البعض إلى أبعد من ذلك، حيث اقترح أن تُعلن واشنطن ترحيبها، وأن تقوم بتسهيل التسلح النووي الكوري.

وفي منطقتنا، من الطبيعي أن تكون لدينا مخاوف مماثلة من التقدم النووي الإيراني وأنشطة إيران المزعزعة للاستقرار، جنباً إلى جنب مع المخاوف من تخلي الولايات المتحدة عن المنطقة. أيضاً لا بد وأن يثير مخاوفنا، وبنفس القدر، استمرار إسرائيل، القوة النووية الوحيدة في المنطقة، خارج نظام منع الانتشار، والتجاهل المتعمد لذلك من قِبَل الدول النووية الخمس المُعترَف بها وتقاعسها عن تحقيق القرار الخاص بإعلان الشرق الأوسط منطقة خالية من الأسلحة النووية على نحو ما اتُفِقَ عليه في مؤتمر مراجعة معاهدة منع الانتشار النووي عام 1995، والذي تمت الموافقة فيه على المد اللانهائي للمعاهدة. ولا يجب أن نغفل حقيقة أنه كثيراً ما تثير إيران هذه المسألة للتدليل على ازدواجية المعايير في التعامل مع ملفات المنطقة من قبل الغرب.

8- هناك تحول آخر لا يقل أهمية يرتبط بما يُسميه بعض المحللين "صحوة اليابان العسكرية" وتخليها عن السياسات الأمنية السلمية التي انتهجتها لعقود، عندما حددت إنفاقها الدفاعي بسقف لا يتجاوز 1% من الناتج المحلي الإجمالي وتجنبت السعي إلى امتلاك قدرات هجومية. الآن تسعى اليابان للاضطلاع بدور مركزي في الحفاظ على الأمن في منطقة

المحيط الهندي الهادئ. وفي هذا السياق كشفت في ديسمبر 2022 عن استراتيجية جديدة للأمن القومي، تشمل خطة لمضاعفة الإنفاق الدفاعي في غضون خمس سنوات، ليصل إلى 320 مليار دولار، لتمويل عملية تعزيز القوة العسكرية الأكبر في اليابان منذ الحرب العالمية الثانية، وسوف يُمثِّل هذا الإنفاق ثالث أكبر ميزانية دفاعية على مستوى العالم بعد الولايات المتحدة والصين. والتطور المهم هنا هو أن هذه الاستراتيجية الجديدة تشمل اكتساب قدرات ضربات الردع المضادة مثل صواريخ "توماهوك" المُوجهة، التي سوف تشتريها من الولايات المتحدة، وتطوير أسلحة فرط صوتية من إنتاجها.

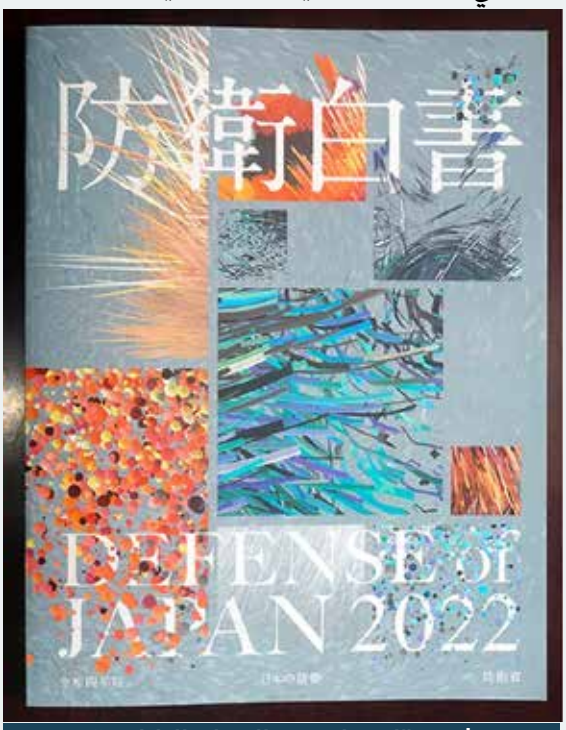

وثيقة "استراتيجية الدفاع اليابانية" – ديسمبر 2022

وقد بدأت اليابان في إرساء هذا التحول في عهد رئيس الوزراء السابق، شينزو آبي، حيث زادت من إنفاقها الدفاعي بنحو 10%. والأمر الأكثر أهمية أنها أعادت – بموافقة برلمانية – تفسير "دستور السلام"، الذي فرضته الولايات المتحدة عليها، بحيث يُسمَح للمؤسسة العسكرية بتعبئة القوات في الخارج للمرة الأولى منذ الحرب العالمية الثانية. ولم ينجح، آبي، في تعديل المادة 9 من الدستور بسبب احتجاجات شعبية، تنبذ "التهديد باستخدام القوة أو استخدامها كوسيلة لتسوية النزاعات الدولية". وبموجب هذه المادة يتخلى الشعب الياباني للأبد عن الحرب، كأحد حقوق الدولة السيادية، من جانب اليابان.

أما الدافع وراء هذا التحول فهو واضح: الصين. فعندما تولى شي جين بينغ، رئاسة الصين في عام 2013، وصفت استراتيجية الأمن القومي اليابانية الصين بأنها "شريك استراتيجي"، والآن، وفقاً للاستراتيجية الجديدة المُحدثة، تُمثِّل الصين "التحدي" الاستراتيجي غير المسبوق والأعظم الذي تواجهه اليابان في سعيها إلى ضمان سلامها وأمنها. وهناك تقديرات غربية تفيد بأن الحرب في أوكرانيا عجلت بتبني الاستراتيجية اليابانية الجديدة، بسبب المخاوف من أن تتبنى الصين خياراً عسكرياً ضد تايوان، التي تُعد فعلياً امتداداً لأرخبيل اليابان، وبالتالي تنظر اليابان إلى أمن تايوان كجزء حيوي من أمنها.

ويُلاحَظ أن الاستراتيجية اليابانية الجديدة تَرى أن التعاون بين الصين وروسيا محل قلق أمني لها وللدول الحليفة معها، وتصف روسيا صراحة بأنها المُهدِّد الأبرز للدول الأوروبية وللأمن والاستقرار في العالم بعد تدخلها العسكري في أوكرانيا.

وبإيجاز، ورغم حديث البعض عن محددات أو قيود على هذه الصحوة العسكرية اليابانية، يرى العديد من دول الجوار أن الأمر يتعلق بانقلاب ياباني على معادلة الأمن في شرق آسيا والمحيط الهادئ خلال العقد المقبل.

اللافت هنا أن اليابان والصين وجدتا من مصلحتهما التواصل على مستوى عالٍ "من أجل مواصلة العمل معاً لبناء علاقات ثنائية بناءة ومستقرة"، وذلك وفقاً لوكالة أنباء "كيودو" اليابانية، التي أعلنت عن اجتماع عدد من كبار المسؤولين اليابانيين والصينيين (نائبا وزير الخارجية) في 22 فبراير 2023 – من وزارتي الدفاع والخارجية – في حوار أمني مُشترَك هو الأول منذ أربع سنوات (جرى آخر حوار أمني بين الدولتين في فبراير 2019 في بكين). وكما نعلم فإن القوتين الآسيويتين على خلاف بشأن جزر "سينكاكو" التي تسيطر عليها طوكيو في بحر الصين الشرقي، والتي تطالب بها بكين وتسميها "دياويو"، حيث تدخل سفن حرس السواحل الصينية بشكل متكرر المياه اليابانية حول الجزر الصغيرة غير المأهولة.

9- كان لتنافس القوى العظمى تأثير لا يُستهَان به في وضعية إيران في المنطقة، والتي اقتربت كثيراً من روسيا والصين. ولا شك في أن قبول إيران عضواً كامل العضوية في "منظمة شنغهاي للتعاون" خلال القمة السنوية الـ22 في سمرقند، بعد سنوات طويلة من تقدُمِهَا بطلب في هذا الشأن، ومشاركتها في قمة 2023 – التي تستضيفها الهند – دليل واضح على ذلك. وكما نعلم تم قبول البحرين والكويت والإمارات كشركاء حوار، إلى جانب كل من مصر وتركيا كدولتين غير خليجيتين. وبطبيعة الحال أدت الحرب في أوكرانيا إلى نوع من "الشراكة الدفاعية الموثوقة" بين موسكو وطهران، الدولة الوحيدة في المنطقة التي انفردت بدعم روسيا عسكرياً.

ويعتقد البعض أن عضوية إيران الكاملة في "منظمة شنغهاي للتعاون" قد تُمثِّل تحدياً أمام مجلس التعاون الخليجي، ولكن ذلك تقييم مُبالَغٌ فيه إلى حد كبير، سواءً بالنظر الى المسؤوليات التي تنهض بها المنظمة، وهي واسعة جداً، أو التناقضات الواضحة فيما بين الدول الأعضاء. وفضلاً عن ذلك، فإن تمتُّع بعض دول مجلس التعاون بشراكة حوار مع المنظمة، يُعد خطوة جيدة لخلق التوازن بين علاقاتها مع الولايات المتحدة من ناحية ومع كل من الصين وروسيا من ناحية أخرى. ومن شأن ذلك، واكتساب العضوية الكاملة للمنظمة لاحقاً، تحقيق فوائد اقتصادية مع التعاون الاقتصادي مع دول آسيا الوسطي الغنية بموارد الطاقة، والتي يجمع بلدانها بدول مجلس التعاون الخليجي حوار استراتيجي، أُطلِقَ من الرياض في 7 سبتمبر 2022، يشمل التعاون في جميع المجالات ذات الاهتمام المشترك، وذلك بجانب أطر التعاون الثنائي.

ومما لا شك فيه، فإن توجهات المنظمة ورؤيتها للحوكمة السياسية والاقتصادية تتوافق مع الرؤية الخليجية، وهو سبب إضافي يدعو دول الخليج لمزيد من الانفتاح والتعاون مع المنظمة. وفي المقابل فإن الارتباط المتنامي لمنظمة شنغهاي للتعاون مع منطقة الخليج يشير

إلى رغبة المنظمة في التواصل مع المناطق البحرية والغنية بالطاقة في العالم. وقد ترى دول الخليج إمكانات أوراسيا كمنطقة ناشئة قادمة، يُمكِن أن تشكل "منظمة شنغهاي للتعاون" منصة مناسبة للانخراط فيها.

10- أخيراً، وبغض النظر عن التحولات في آسيا، أعتقدُ أن أخطاء السياسة الأمريكية في المنطقة، وتبني دول الخليج، ودول المنطقة العربية عموماً، سياسة واقعية تتقاطع مع مبادئ الحوكمة السياسية والاقتصادية التي تقوم عليها السياسة الصينية.. كل ذلك أفاد كثيراً الصين والعالم العربي على السواء؛ فقد وجدت دول الخليج ودول المنطقة الأخرى في الصين، وفي الاقتصادات الرائدة الأخرى في آسيا كالهند واليابان وكوريا الجنوبية، شركاء موثوقين يُمكِنُهم المساعدة في تحقيق طموحاتها في إطار الخطط التنموية الشاملة للعديد من الدول (مثل رؤية 2023 بالنسبة لمصر والسعودية مثلاً). وترفع معظم دولنا اليوم شعارات مثل توطين الصناعة، بما فيها الصناعات الدفاعية وتأمين نقل التكنولوجيا وغيرها الكثير، من خلال سياسة التوجه شرقاً.

ختاماً، إن هذه النقاط السابقة هي جزء رئيسي من القضايا والتحولات الكبرى المُثارَة حول تأثيرات السياسة الأمريكية في آسيا والتنافس الأمريكي الصيني في آسيا و"الباسيفيك"، وهو ما سوف تلقي ورشة العمل في مجملها الضوء عليه، أخذاً في الاعتبار ضرورة متابعة هذه التحولات، ولاسيما وأنها ليست ذا طابع إقليمي فقط، بل هي جزءٌ حيوي من عملية إعادة تشكُل المشهد الدولي في السنوات والعقود المقبلة.

ثانياً: ملامح استراتيجية توسُّع النفوذ الصيني في آسيا كمدخل للنفوذ العالمي

السفير/ مجدي عامر

بعد 30 عاماً من الانغلاق لبناء نفسها ذاتياً، بدأت الصين في الانفتاح والإصلاح الاقتصادي في عام 1978، مع تولي "دينج شياوبنج" السلطة، وتحولت الصين خلال 20 عاماً إلى دولة كبرى، ثم ارتقت في 20 عاماً إضافية لمصاف الدول العظمى، وذلك بفضل المنهج المتكامل والتدريجي الذي وضعته لتحقيق التنمية الذاتية في كافة المجالات.

وقد حققت الصين نجاحات ضخمة ومشهوداً لها في التنمية الحقيقية، في ظل هذا المنهج المتكامل، حتى وصلت لتكون ثاني أكبر اقتصاد عالمياً، والدولة التجارية الأولى في العالم، مع تحقيق فوائض مالية هائلة هي الأضخم عالمياً، وتحقيق تقدُّم عملي وتكنولوجي كبير ومتزايد (غزو القمر والمريخ – المفاعلات والأسلحة النووية - ارتفاع نسبة الابتكارات والاختراعات مثل تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي والرقمنة، وغيرها)، هذا إضافةً للتقدُّم الكبير في مجالات الزراعة والصناعة والصحة والتعليم وغيرها من المجالات، وكذلك القضاء على الفقر المدقع مع نهاية عام 2021 (وهو نجاح غير مسبوق على مستوى العالم)، إلى جانب تحديث الجيش وتطويره ليكون الثالث عالمياً، والتقدُّم الكبير في تكنولوجيا صناعة الأسلحة بأنواعها.

1- التمدد الصيني الخارجي

بالطبع، فإن دولة بهذا الحجم والتنوُّع والتطوُّر تحتاج لمجال للتمدد الخارجي، بحثاً عن الموارد اللازمة للتنمية (النفط والغاز والمعادن في حالة الصين)، وبحثاً عن الفرص التصديرية لمنتجاتها وللانفتاح على العالم حكومياً وشعبياً، ولحماية أمنها القومي، ثم خروج شركاتها للعمل في مُختلَف دول العالم، وكذلك للاستثمار الخارجي لتشغيل فوائضها المالية وكوادرها. لهذا، وإلى جانب تنامي علاقات الصين الثنائية، خاصةً مع الدول النامية الآسيوية والإفريقية بداية من الخمسينيات؛ بدأت مرحلة التمدُّد المُنظَّم بالتعاون مع مجموعة رابطة (الآسيان) في عام 1991، وصولاً لتوقيع اتفاقية التجارة الحرة مع الرابطة في عام 2004؛ وبادرت - مع روسيا - في عام 2001 لإقامة "منظمة شنغهاي للتعاون"، وهي منظمة أمنية في الأساس تتعامل مع قضايا الأمن الآسيوي الإقليمي.

كما بدأت الصين في عام 2000 إطلاق مبادرات للتعاون الإقليمي مع مُختلَف القارات، حيث تم إقامة منتدى التعاون الصيني الإفريقي في عام 2000، ثم منتدى التعاون الصيني العربي في عام 2004، وهناك المنتدى الصيني اللاتيني، ومنتدى التعاون مع دول شرق وجنوب أوروبا، وكذلك منتدى التعاون مع الدول الجزرية في "الباسيفيك".

في عام 2013، وفي ظل القيادة الصينية الجديدة، برئاسة شي جين بينغ، ومع تصاعُد قوة الصين الشاملة واستنفاد المنتديات الإقليمية لدورها؛ أطلقت الصين مبادرة عالمية شاملة هي "مبادرة الحزام والطريق"، وأعلنت عن استراتيجية دولية شاملة تقوم على التعاون مع كل دول ومناطق العالم في مجال التنمية بكافة مجالاتها التقليدية (التجارة، والاستثمار، والقروض، والمشروعات، والسياحة)، والجديدة (مصادر الطاقة المتجددة – الصناعات النووية – تكنولوجيا الفضاء – طريق الحرير الرقمي – الاتصالات، وغيرها)؛ لتُمثِّل الصين بذلك تحدياً غير مسبوق للقوة العالمية الأولى (الولايات المتحدة الأمريكية) والدول الإقليمية الكبرى مثل اليابان والهند. وتعبيراً عن تطلُّع الصين لبناء نفوذ دولي يتناسب مع حجمها وقوتها وصعودها، ترى مُختلَف الدول، الغربية تحديداً، أن هدف المبادرة الرئيسي هو التمدد والانتشار الدولي، للتأسيس لنظام دولي جديد.

2- التمدُّد الصيني الاقتصادي في آسيا

ركزت الصين في المرحلة الأولى لبدء تنفيذ "مبادرة الحزام والطريق" على قارة آسيا، حيث اتخذت باكستان وكازاخستان شركاء في هذه المرحلة (ومعهما مصر)، ثم تلا ذلك المرحلة الثانية وبدء التعاون مع دول الجوار الأخرى (دول وسط آسيا - دول مجموعة الآسيان – منغوليا - روسيا - دول الخليج العربية – إيران)، الأمر الذي يُوضِّح أهمية كلٍ من مصر بسبب قناة السويس التي تُمثِّل ركيزة أساسية في إطار الحزام البحري للمبادرة، ودول

الخليج وإيران بسبب إمدادات النفط والغاز، في إطار السياسة الخارجية الصينية.

كما بادرت الصين في عام 2015 بإقامة البنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية (ثلث رأس ماله من الصين وحدها)، وذلك بعد عام واحد من إطلاق بنك التنمية الجديد (بنك البريكس)، وكل بنك منهما رأسماله يبلغ 100 مليار دولار قابلة للزيادة. كذلك تم إطلاق "صندوق طريق الحرير" الذي أنشأته الصين في ديسمبر 2014 برأسمال قدره 40 مليار دولار، وكلها مُخصَّصة لتمويل المشروعات في إطار "مبادرة الحزام والطريق".

تركز الصين في إطار "مبادرة الحزام والطريق"، على سبيل المثال، على مشروعات الربط الثنائي والجماعي في آسيا (ومنها السكك الحديدية والطرق) والبنية التحتية (الموانئ)، وكذلك على التجارة والاستثمار والتعاون المالي، ففي مشروعات النقل والطرق مثلاً، يجري إقامة "الممر الاقتصادي" الذي يربط الصين بميناء جوادر الباكستاني على بحر العرب، وافتتحت مع روسيا في عام 2017 خط السكك الحديدية (قطار طريق الحرير) الذي يربط الصين وأوروبا عن طريق موسكو، والذي قام بآلاف الرحلات حتى الآن. كما تمت إقامة خط السكك الحديدية مع ميانمار (الذي يصل حتى بحر أندامان على المحيط الهندي)، وخط القطار السريع مع فيتنام، وخط القطار إلى لاوس، والذي يجري مده إلى تايلاند، وخط القطار مع كوريا الشمالية، وخط القطار مع كوريا الجنوبية، وخط القطار من الصين إلى إيران عبر كازاخستان وتركمانستان، والذي تم افتتاحه في عام 2016، وخط القطار الجاري تنفيذه إلى أوزبكستان عبر قيرغيزيا، وخط القطار إلى منغوليا... وكل ذلك يُوضِّح مدى تركيز الصين على مشروعات الربط في محيطها الآسيوي.

تُركِّز الصين في إطار المبادرة أيضاً على مشروعات الموانئ في آسيا (ومنطقة الشرق الأوسط وشرق إفريقيا) لخدمة المصالح والسفن التجارية الصينية؛ فقد أقامت سلسلة من الموانئ تبدأ من ميانمار (على المحيط الهندي) مروراً بسريلانكا وباكستان (ميناء جوادر على بحر العرب) وجزيرة سيشل، ثم سلطنة عُمَان (منطقة الدقم) ثم جيبوتي وكينيا والصومال (بونتلاند)، ثم شمالاً في منطقة قناة السويس (تعمل الصين على الحصول على عقد لإقامة ميناء أو أكثر في مصر) ثم في اليونان (ميناء بيريه)، وصولاً لميناء طنجة الجديد في المغرب.

وفي بعض الحالات تقوم السفن الحربية الصينية باستخدام الموانئ، كما في حالات سريلانكا وباكستان وسيشل وجيبوتي، إضافة إلى قاعدة "ريام" البحرية في كمبوديا، والتي تقع على خليج تايلاند، وتستخدمها القوات البحرية الصينية بالفعل منذ العام الماضي 2022.

خريطة توضيحية لـ "طريق الحرير البحري" الصيني

المصدر:

John Calabrese, Positioning the Provinces Along China's Maritime Silk Road, Middle East Institute, July 21, 2020. https://rb.gy/wg4af

أما بالنسبة للتجارة والاستثمار، فقد نَمَت تجارة الصين واستثماراتها في كافة أقاليم آسيا بشكل كبير خلال السنوات الأخيرة. فزادت التجارة الصينية مع دول آسيا الوسطى الخمس (كازاخستان - أوزبكستان – طاجيكستان – قيرغيزيا – تركمانستان)، بنحو 100 ضعف خلال الأعوام الـ30 الماضية، كما زاد الاستثمار الصيني في هذه الدول بشكل كبير ليتعدى 20 مليار دولار في عام 2021.

وبالنسبة لدول (الآسيان) (جنوب شرق آسيا)، أصبحت الصين ثاني أكبر مستثمر فيها (بعد اليابان)، حيث بلغ إجمالي الاستثمار الصيني فيها حوالي 200 مليار دولار في عام 2021 (وبلغت استثمارات دول الآسيان في الصين حوالي 50 مليار دولار)، بينما بلغ حجم تجارة الصين مع دول جنوب شرق آسيا حوالي 600 مليار دولار سنوياً في عام 2021؛ حيث أصبحت الصين الشريك التجاري الأول مع كل دول (الآسيان). كما أن الصين هي أول دولة تقيم علاقات شراكة استراتيجية مع (الآسيان)، وأول دولة تبدأ مفاوضات التجارة الحرة مع هذا التجمع، وأول دولة تنضم لمعاهدة الصداقة والتعاون في جنوب شرقي آسيا.

وحتى مع الهند، فقد زادت استثمارات الصين فيها بشكل كبير رغم النزاع الحدودي بين الدولتين، خاصةً في قطاعات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والبحث والتطوير. وبالنسبة لباكستان، فالصين هي الشريك التجاري الأول معها والمُستثمِر الأكبر فيها، ولدى الصين خطط استثمارية في باكستان في إطار مبادرة الحزام والطريق تصل إلى 60 مليار دولار.

وكذلك الوضع مع إيران التي تتمتع بعلاقات وثيقة مع الصين، سياسياً وتجارياً واستثمارياً، حيث وقَّعت الدولتان في عام 2021 معاهدة للتعاون الاستراتيجي الشامل لمدة 25 عاماً، وأعربت الصين عن استعدادها لاستثمار حوالي 400 مليار دولار في إيران خلال تلك الفترة (280 مليار دولار لتطوير قطاعي النفط والغاز، و120 مليار دولار لتحديث البنية التحتية)، مع الحصول على البترول الإيراني بشكل ثابت وأسعار مُخفَّضة، الأمر الذي يُوضِّح مدى أهمية إيران في إطار الاستراتيجية الصينية.

كما خصَّصت الصين استثمارات قيمة حتى للدول الأصغر مثل منغوليا، فالصين هي أكبر شريك تجاري لمنغوليا، حيث تستورد وحدها 85% من صادرات منغوليا، وبين الدولتين شراكة استراتيجية شاملة منذ عام 2014، كما أن الصين هي أكبر مانح لمنغوليا. وقد وقَّعت الصين وروسيا ومنغوليا في عام 2016 اتفاقية لإقامة ممر اقتصادي بين الدول الثلاث جارٍ تنفيذه حالياً، ويتضمن إنشاء خط أنابيب لتصدير الغاز الروسي للصين عبر منغوليا).

كذلك، فالصين هي الشريك التجاري الأساسي مع نيبال، ويتزايد حضور الصين في هذه الدولة بقوة في مجالات البنية التحتية، علاوة على السماح لنيبال باستخدام موانئ صينية، مما يمنحها منافذ تجارية بديلة للمنافذ الهندية). الصين أيضاً هي أكبر شريك تجاري مع بنغلاديش، وتُنفِّذ الشركات الصينية العديد من المشروعات فيها، منها مشروع للاتصالات وتكنولوجيا المعلومات للربط بين 20 ألف مكتب حكومي في الدولة، ومشروع بناء "بنغلاديش الرقمية"، ومشروعات في الطاقة والطرق والسكك الحديدية. وكذلك الأمر بالنسبة لسريلانكا، فالصين أكبر مستثمر فيها، وأكبر مانح لها، وأكبر شريك تجاري معها. كما أن الصين هي المُصدِّر الأول للسياحة للمالديف، ولها استثمارات كبيرة فيها في مجالي السياحة والزراعة، وهي الشريك التجاري الأول للمالديف، وبين الدولتين اتفاقية للتجارة الحرة، وتُنفِّذ الشركات الصينية العديد من المشروعات في المالديف، كالطرق وتوسيع المطار الدولي وإنشاء محطة ضخمة للكهرباء وغيرها).

وبالنسبة للدول الجزرية في الباسيفيك (فيجي - فانواتو - كاريباتي - جزر سليمان – توفالو- بابوا غينيا الجديدة - ميكرونيزيا - ناورو - نيوى - ساموا)، فالصين هي الشريك التجاري والاستثماري الأول معها، كما أنها أكبر مانح لهذه الدول الصغيرة، ويُوجَد منتدى للتعاون بين الصين وهذه الدول، وتم في أعقاب القمة الصينية مع هذه الدول في عام 2018 رفع مستوى العلاقات لمستوى الشراكة الاستراتيجية الشاملة.

أمـا بالنسـبة للعلاقـات مـع روسـيا، تُوجَـد علاقـات شراكـة متناميـة بـين الدولتـين، ليـس فقـط للمزيـد مـن التكامـل الاقتصـادي بينهمـا، خاصـةً مـن حيـث احتيـاج الصـين للنفـط والغـاز وتكنولوجيـا السـلاح مـن روسـيا، في مقابـل احتيـاج روسـيا للاسـتثمارات والمسـاندة السياسـية الصينيـة خاصـةً مـع تزايـد العقوبـات الغربيـة ضـد روسـيا بسـبب الحـرب في أوكرانيـا؛ ولكـن كذلـك لتعزيـز جهودهمـا المُشـتَرَكَة لمواجهـة الهيمنـة الأمريكيـة، سياسـياً واقتصاديـاً وماليـاً وتكنولوجيـاً. في هـذا الإطـار، يُلاحَـظ أن روسـيا هـي ثانـي أكـبر مُصـدِّر للنفـط للصـين (بعـد السـعودية) وثالـث أكـبر مُصـدِّر للغـاز للصـين، وبـين الدولتـين شـبكة واسـعة مـن الطـرق والسـكك الحديديـة، ولهـذا وصـل حجـم التبـادل التجـاري بينهـا في عـام 2022 نحـو 190 مليـار دولار، وهـو مـا يجعـل الصـين الشريـك التجـاري الأول لروسـيا.

3- التعاون الأمني والعسكري مع الدول الآسيوية

عـلى الرغـم مـن تكتُّـم الصـين عـلى طبيعـة علاقاتهـا وتعاونهـا العسـكري والأمنـي مـع الـدول الآسـيوية؛ فـإن دول آسـيا الوسـطى لهـا أولويـة أمنيـة خاصـة لـدى الصـين، وهـذه الأولويـة هـي أحـد أسـباب قيـام منظمـة شـنغهاي للتعـاون، في عـام 2001. وينبُـع اهتمـام الصـين الأمنـي بهـذه المنطقـة، نظـراً لأنهـا تُجـاوِر إقليـم شـينجيانغ الصينـي ذي الأغلبيـة المسـلمة، والـذي تنظـر إليـه الصـين عـلى أنـه مَصـدَر تهديـد إرهابـي كبـير - خاصـةً وأنـه مُجـاوِرٌ لأفغانسـتان وباكسـتان كذلـك - حتـى عـام 2015 عندمـا بـدأ في التراجـع بسـبب الإجـراءات الصينيـة القويـة، ولكنـه مـا يـزال يُشـكِّل تهديـداً تحـذر الصـين منـه. كمـا ترغـب الصـين في ألا تكـون دول آسـيا الوسـطى مصـدراً لتهديـد مشروعـات "مبـادرة الحـزام والطريـق"، عـلاوة عـلى مراقبـة الوجـود الأمريكـي في هـذه المنطقـة، خاصـةً بعـد الانسـحاب الأمريكـي العسـكري منهـا (إغـلاق القاعـدة الأمريكيـة في أوزبكسـتان في عـام 2005، والقاعـدة الأمريكيـة في قيرغيزيـا في عـام 2014).

ونظـراً للحـدود الطويلـة مـع آسـيا الوسـطى (2500 كيلومـتر)، تـرى الصـين أن هـذه المنطقـة تُمثِّـل منطقـة عازلـة تقـف حائـلاً أمـام أي توسُّـع لحلـف "الناتـو" شرقـاً؛ ولذلـك تعمـل الصـين عـلى تنميـة علاقاتهـا العسـكرية والأمنيـة مـع دولهـا، حيـث أقامـت قاعـدة عسـكرية في طاجيكسـتان في عـام 2016 بالمنطقـة الحدوديـة بينهمـا، وتجـري منـاورات عسـكرية مُنتظِمَـة مـع روسـيا ودول المنطقـة الخمـس في إطـار "منظمـة شـنغهاى للتعـاون"، خاصـةً في مجـال مكافحـة الإرهـاب. وفي عـام 2016 أقامـت الصـين آليـة رباعيـة للتعـاون والتنميـة مـع باكسـتان وأفغانسـتان وطاجيكسـتان في إطـار مكافحـة الإرهـاب. كمـا تقـوم الصـين بتدريـب الكـوادر العسـكرية والأمنيـة في دول آسـيا الوسـطى، وكذلـك توجـد شركات الأمـن الصينيـة في كل دول آسـيا الوسـطى لتوفـير مُختلَـف أشـكال الحمايـة والأمـن للمصالـح الصينيـة في هـذه الـدول ولمؤسسـات هـذه الـدول ذاتها.

تجـدر الإشـارة إلى أن "منظمـة شـنغهاي للتعـاون" تضـم حاليـاً 9 دول ذات عضويـة كاملـة، و3 دول بصفـة مراقـب، و14 دولـة شركاء حـوار. وقـد اتخـذت المنظمـة قـراراً في عـام 2021 بالبـدء في

عملية انضمام إيران إليها كعضو كامل، وسوف تحضر قمة 2023 باعتبارها كذلك. كما بدأت المنظمة في إجراءات انتقال بيلاروسيا لتكون عضواً كاملاً، ولكنها ربما تنهي إجراءات العضوية الكاملة في عام 2024.

وتشمل قائمة الدول الأعضاء والمراقبون وشركاء الحوار حالياً، ما يلي:

- 9 دول ذات عضوية كاملة، هي: (الصين – روسيا - الهند - كازاخستان - قيرغيزستان - باكستان - طاجيكستان – أوزبكستان - إيران).
- 3 دول تتمتع بصفة مراقب بالمنظمة ومهتمة بالحصول على العضوية الكاملة، هي: (أفغانستان - بيلاروسيا - منغوليا).
- 14 دولة شركاء حوار، منهم 6 دول انضمت قبل عام 2021، وهم: (أرمينيا - أذربيجان - كمبوديا - نيبال - سريلانكا - تركيا)؛ و8 دول انضمت في عامي 2021 و2022، وهم: (الإمارات - السعودية – الكويت - قطر – البحرين - مصر - ميانمار- المالديف).

وبالنسبة لباكستان، يُوجَد تعاون عسكري وأمني واسع النطاق بينها وبين الصين، يشمل مجال صناعة السلاح والطائرات المقاتلة والقطع البحرية. وبالنسبة لدول (الآسيان)، ثمة علاقات تعاون في مجال مكافحة الإرهاب مع معظم دول التجمع، علاوة على علاقات عسكرية مع بعض دول التجمع مثل ميانمار وكمبوديا ولاوس وإندونيسيا. وكذلك للصين علاقات تعاون عسكري وأمني مع كوريا الشمالية، ومع الدول الأصغر مثل منغوليا وسريلانكا ونيبال. وبالنسبة لأفغانستان، تحافظ الصين على علاقات ودية مع نظام طالبان الحالي، وأكدت طالبان أنها لن تسمح باستخدام أراضي أفغانستان في أي عملٍ مُعادٍ للصين، ونظَّمت الصين في إبريل 2022 مؤتمراً لدول جوار أفغانستان لبحث تقديم المساعدات لهذه الدولة، كما تحاول الصين الدخول في مشروعات اقتصادية (في التعدين تحديداً) في أفغانستان، إلا أن الوضع الأمني المُضطرِب فيها ما يزال يعوق هذه الخطوة. وبالنسبة لدولة جزر سليمان في "الباسيفيك"، فقد وقَّعت الصين معها في عام 2022 اتفاقية أمنية لاستخدام أحد موانئها كقاعدة عسكرية بحرية صينية، وهي الاتفاقية التي عارضتها بشكل علني كلٌ من الولايات المتحدة وبريطانيا وأستراليا واليابان.

الدول ذات العضوية الكاملة في منظمة شنغهاي للتعاون حتى نهاية عام 2022

4- علاقات الصين مع دول الخليج العربية

تُعد علاقات الصين مع دول منطقة الخليج العربي هي الأهم فيما يتعلق بعلاقات الصين بالعالم العربي. ويعود ذلك لعدة أسباب اقتصادية في الأساس، ألا وهي احتياج الصين الكبير والمتزايد للنفط العربي (الصين هي أكبر مُستورِد للنفط في العالم، وأكبر مُستورِد للنفط العربي) والغاز بدرجة أقل. كما أن دول الخليج تُمثِّل سوقاً غنية لاستيعاب الصادرات الصينية ولاستقطاب الشركات الصينية لإقامة مُختلَف أنواع المشروعات، وكذلك لأن منطقة الخليج تُعد معبراً مهماً في إطار "مبادرة الحزام والطريق"، علاوة على أنها سوق واعدة لاستيراد السلاح الصيني ومعدات الأمن. وإضافة لذلك، فإن دول الخليج قد أصبحت مستثمراً ذا شأن في الصين في مجالات عدة، كما تُخزِّن السعودية والكويت كميات كبيرة من النفط في الصين لاستخدامها وقت الأزمات. وتُعد السعودية والإمارات أهم شركاء الصين على المستوى العربي، ومن أهم الشركاء على المستوى العالمي.

على الرغم من أن السعودية أقامت علاقات دبلوماسية مع الصين في وقت متأخر في عام 1990، فإن العلاقات بينهما تطوَّرت بشكل سريع، حتى أصبحت الصين الشريك التجاري الأول للسعودية خلال السنوات الخمس الماضية، وتجاوز حجم التبادل التجاري بين الدولتين 100 مليار دولار سنوياً، كما أن الصين هي المُستورِد الأول للصادرات السعودية، وعلى رأسها النفط، حيث تَستورِد الصين حوالي ثلث احتياجها الكلي من النفط من السعودية وحدها، وهناك استثمارات صينية في السعودية تتجاوز 50 مليار دولار (حوالي 40% من إجمالى استثمارات الصين في الدول العربية). وللسعودية استثمارات تُقدَّر بحوالي 3 مليارات دولار في الصين. وتعمل الشركات الصينية بشكل كثيف في السعودية، خاصةً في مجالات البنية التحتية والبتروكيماويات. ويُوجَد تعاون قوي في تخزين النفط السعودي في الصين (وفي اليابان وكوريا الجنوبية كذلك) لاستخدامه وقت الأزمات. وهناك علاقات عسكرية وأمنية، ما تزال محدودة، بين الدولتين، لكنها مُرشَّحة للتصاعد (زودت الصين السعودية بصواريخ متوسطة المدى، ومعدات أمنية، وتم في عام 2017 الاتفاق على التصنيع المُشترَك للطائرات المسيرة).

وبالنسبة لعلاقات الصين مع دولة الإمارات، فتعود لعام تأسيس دولة الإمارات في عام 1971. وقد أصبحت الصين الشريك التجاري الأول لدولة الإمارات بقيمة تقترب من 100 مليار دولار سنوياً، وتستحوذ الإمارات وحدها على 20% من إجمالي تجارة الصين غير النفطية مع العالم العربي، كما تحتضن الإمارات أكبر جالية صينية في الدول العربية (أكثر من 200 ألف شخص). ولدى الإمارات استثمارات في حوالي 600 مشروع في الصين في مجالات الطاقة والشحن البحري والمصارف. وتُعد الصين حليفاً استراتيجياً لدولة الإمارات، وبينهما اتفاقية للشراكة الاستراتيجية الشاملة، وتعمل في الإمارات حوالي 6 آلاف شركة صينية لتكون الإمارات أكبر حاضن للشركات الصينية في المنطقة العربية كلها. وتمتلك شركة موانئ دبي العالمية 4 موانئ في الصين، كما أن الإمارات أصبحت أهم منافذ التجارة الصينية للعالم العربي، حيث إن 60% من تجارة الصين للمنطقة العربية يتم إعادة تصديرها عبر موانئ الإمارات للدول العربية، وبذلك تؤدي الإمارات دوراً أساسياً في إطار "مبادرة الحزام والطريق". وكانت الإمارات من أوائل الدول التي أجازت استخدام اللقاح الصيني المضاد لفيروس "كورونا"، وبدأت في إنتاجه محلياً.

وبالنسبة لسلطنة عُمَان، فالصين أيضاً هي أكبر شريك تجاري للسلطنة، وأكبر مُستورِد للنفط العُمَاني لعدة سنوات متتالية، كما أن عُمَان هي رابع أكبر مُصدِّر للنفط للصين (بعد السعودية والعراق)، وتخطى حجم التبادل التجاري بين الدولتين في عام 2022 حاجز 50 مليار دولار. وتُعد عُمَان محطة مهمة في المسار البحري لـ"مبادرة الحزام والطريق"، حيث تُقيم الصين حالياً أول منطقة صناعية حرة لها في منطقة الخليج في ميناء الدقم العُمَاني باستثمارات ضخمة.

الرئيس الصيني يستقبل صاحب السمو الشيخ محمد بن زايد في بكين (5 فبراير 2022)

وبالنسبة لقطر، تَستورِد الصين منها كميات كبيرة من الغاز المُسَال عن طريق اتفاقيات طويلة المدى تمتد حتى عام 2050، كما تستثمر الصين في أكبر مشروع للغاز المُسَال في العالم تُقِيمه قطر. وبلغ التبادل التجاري بين الدولتين في عام 2022 حوالي 15 مليار دولار. كما شاركت الشركات الصينية مشاركة بارزة في إقامة منشآت كأس العالم التي استضافتها قطر في عام 2022.

وبالنسبة للعلاقات مع البحرين، فعلى الرغم من التبادل التجاري المحدود بين الدولتين، والذي يبلغ حوالي 2 مليار دولار، فإن للصين العديد من الشركات التي تُنفِّذ مشروعات للبنية التحتية في البحرين، علاوة على وجود استثمارات صينية فيها تتعدى المليار دولار.

وفيما يتعلق بالعلاقات بين الصين والكويت، كانت الكويت أول دولة خليجية تُقيم علاقات دبلوماسية مع الصين في عام 1971، والدولة العربية الوحيدة التي قدَّمت قروضاً مُيسَّرة للصين بلغت حوالي مليار دولار (توقفت في عام 2015) لاستخدامها في المناطق الغربية الأقل تطوراً في الصين. ويصل إجمالى استثمارات الكويت في الصين نحو 10 مليارات دولار. وبلغ حجم التبادل التجاري بينهما في عام 2022 حوالي 20 مليار دولار معظمه في صورة صادرات بترول كويتية للصين. وتوجد الشركات الصينية بشكل كبير في الكويت، كما أسهمت الشركات الصينية في إعادة بناء الكويت بعد الغزو العراقي، وكذلك شاركت في إطفاء حرائق آبار البترول وقامت بترميم مصفاة برقان لتكرير النفط بعد هذا الغزو.

أما بالنسبة للعراق، فقد تجاوزت قيمة التبادل التجاري بينه وبين الصين 40 مليار دولار في عام 2022، وتوجد الشركات الصينية بكثافة في العراق في قطاعات البترول والكهرباء والبنية التحتية. والعراق هو ثالث أكبر مُصدِّر للنفط للصين على مستوى العالم، ويؤثر الوضع غير المستقر في العراق على حجم الاستثمار الصيني الذي ما زال محدوداً. وقد وقّعت الدولتان في عام 2019 على اتفاقية لمبادلة عائدات النفط بتنفيذ مشروعات في العراق، عبر فتح حساب ائتماني في بنك صيني لإيداع جزء من عائدات النفط من أجل صرفها للشركات الصينية في إطار برنامج "النفط مقابل الإعمار"، وبلغ المبلغ المُودَع في هذا الحساب 3 مليارات دولار في عام 2022.

خاتمة

في ضوء أولوية قارة آسيا بالنسبة للصين على كل الأصعدة، نظراً لأن القارة الآسيوية هي المجال الحيوي الأول للصين، وبالتالي فهي مجال التمدُّد الطبيعي لها، وفي ضوء ما يُمثِّله عام 2013 تحديداً باعتباره عاماً مفصلياً بسبب الإعلان رسمياً عن "مبادرة الحزام والطريق"، ووضع الصين استراتيجية واضحة لتعزيز حضورها ونفوذها العالمي؛ فمن الطبيعي أن تتضمن هذه الاستراتيجية التركيز في المقام الأول على قارة آسيا لتكون منصة انطلاق للتوسُّع في تنفيذ المبادرة على المستوى العالمي.

ويُلاحَظ أن منطقة الخليج بوجه خاص (ومصر كذلك) تحتلان أولوية متقدمة في الاستراتيجية الصينية لتنفيذ "مبادرة الحزام والطريق"، وذلك للأهمية الكبيرة لمنطقة الخليج ومصر للمصالح الاقتصادية والتجارية والاستثمارية بالنسبة للصين. ومن هذا المُنطَلَق، فإن العلاقات الصينية الخليجية تتطور بشكل سريع في كل المجالات، باستثناء العلاقات العسكرية والأمنية، التي ما زالت محدودة.

ويُمكِن توصيف الوضع الراهن بأنه وضع تتفوق فيه الصين على الولايات المتحدة من حيث النفوذ في القارة الآسيوية عن طريق التجارة والتعاملات المالية (القروض - المنح – الاستثمارات) والمشروعات الخاصة بـ"مبادرة الحزام والطريق". كما يأخذ الحضور الصيني في آسيا أشكالاً متعددة ومتطورة تتضمن الدور الحكومي والحزبي والشعبي والشركات والأمن والسلاح والتكنولوجيا المتقدمة مثل الذكاء الاصطناعي، وطريق الحرير الرقمي، وغيرها. كما تؤدي الصين دوراً اساسياً في تهدئة النزاعات الآسيوية (الملف النووي الإيراني - الملف النووي لكوريا الشمالية - أزمة ميانمار) على عكس الولايات المتحدة التي تؤدي دوراً سلبياً لأنها طرف في كل هذه النزاعات، الأمر الذي يُكسِبُ الصين نفوذاً إضافياً.

وعلى الرغم من النفوذ الأمريكي القوي في مناطق بعينها مثل جنوب شرق آسيا، فإن النفوذ الصيني فيها أصبح يتجاوز نظيره الأمريكي، خاصةً في مجالات التجارة والاستثمار وإقامة المشروعات. وعلى الرغم من توجُّه الولايات المتحدة بعد إعلان "مبادرة الحزام والطريق" في

عام 2013 لوضع استراتيجية مُحدثَّة تُركِّز على أن الصين هي العدو الأول للولايات المتحدة بعدما أيقنت واشنطن أن الصين قد أصبحت منافساً استراتيجياً لها على المستوى الدولي، وبالتالي يزداد خطرها، مع مرور الوقت، على استمرار الهيمنة الأمريكية العالمية، فإن الولايات المتحدة تبدو حتى الآن غير قادرة على إيقاف هذا الزحف الصيني بوسائلها التقليدية (تعزيز الوجود العسكري الأمريكي في شرق آسيا، وإقامة تحالفات عسكرية لتطويق الصين)، وكذلك على الرغم من وجود اليابان القوي في بعض دول آسيا، خاصةً فى مجال الاستثمار، وهي حليف أمريكي مركزي في شرق آسيا، فإن الصين قد أصبحت الزعيم القاري في آسيا بكاملها من خلال مشروعات النقل والطرق والاتصالات والاستثمار ومَنْح القروض في إطار "مبادرة الحزام والطريق"، وهي المبادرة التي تتطور بما يتجاوز المجال التقليدي لتشمل التواصل الرقمي وتكنولوجيا الفضاء والطاقة النووية والذكاء الاصطناعى وغيرها. كما جاءت جائحة "كورونا" لتثبت الصين لدول آسيا وغيرها من دول العالم النامي قدرتها السريعة على المبادرة لمساعدة هذه الدول في وقت الشدة عندما أمدَّت الصين كافة الدول بالمصل المضاد للفيروس بلا مقابل، في حين أن الدول الغربية كلها كانت تكافح لإنقاذ نفسها ولم تلتفت لأي دولة أخرى.

وبالنسبة لمنطقة الخليج العربي، فقد أوضحت القمة الصينية السعودية والقمة الصينية الخليجية، في ديسمبر 2022، التصميم المُتبادَل لكلٍ من الصين ودول الخليج على الارتقاء بالعلاقات لمستوى أعلى، ليس فقط لتحقيق مصلحةً صينية في إطار مبادرة الحزام والطريق، ولكن كذلك لتحقيق مصلحة خليجية أكيدة، خاصةً في ظل صعود الصين على المستوى العالمي وفي ظل تقلبات السياسة الأمريكية تجاه منطقة الشرق الأوسط والمنطقة العربية، وهو أمر مقلق ولا شك للجانب الأمريكي، ويُوسِّع ساحة الصراع الأمريكي الصيني ليشمل منطقة الخليج كذلك.

ثالثاً: السياسة الأمريكية تجاه آسيا ومنطقة "الإندو-باسيفيك"

د. محمد كمال

صارت القارة الآسيوية خلال العقد الأخير واحدة من أهم دوائر السياسة الخارجية الأمريكية، حيث بدأ التحوُل نحو توجيه مزيد من الاهتمام الأمريكي بالمنطقة منذ عهد الرئيس باراك أوباما، تحت شعار "التحوُل نحو آسيا". وكان هذا نتاج تحولات استراتيجية ضخمة في الولايات المتحدة، فيما أُطلِقَ عليه "تحوُل عبر الحزبين"، بمعنى حدوث تحوُل في الفكر الاستراتيجي لدى الحزبين، الجمهوري والديمقراطي، بخصوص الرؤية تجاه الصين على وجه التحديد.

وكان هذا التحوُل هو نهاية رسمية لذلك الفكر الاستراتيجي الذي كان منتشراً في الدوائر الأمريكية، حول إمكانية مساعدة الصين للاندماج في النظام الدولي، وأن الصعود الصيني صعود سلمي، ولا يُمثِّل تهديداً للولايات المتحدة.

1 - تحولات الفكر الاستراتيجي الأمريكي تجاه آسيا

تحولت القناعات لدى الحزبين الأمريكيين، وصار كلاهما يرى أن الصين تُمثِّل منافساً – على أقل تقدير - للولايات المتحدة، وأن نتاج هذا الصعود الصيني لا يصب في صالح واشنطن، حيث لم يَعُد هذا الصعود اقتصادياً فقط، ولكن صارت له أبعاد عسكرية واستراتيجية، مما انعكس بشكل واضح على الوضع الجيوسياسي في القارة الآسيوية؛ وبالتالي صار لزاماً

على الولايات المتحدة مَنْح المزيد من الاهتمام لآسيا لمواجهة هذا الصعود الصيني، أو كما أطلَق عليه البعض "التهديد الصيني".

وفي الوقت نفسه، كان هناك فريق داخل الولايات المتحدة ينظر إلى آسيا، ليس على أنها تهديد صيني فقط، ولكن على أنها فرصة اقتصادية كبرى، بحكم أن دول القارة الآسيوية هي الأعلى في العالم من حيث معدلات النمو الاقتصادي، وتمتلك طبقة متوسطة كبيرة جداً ومتنامية، وبالتالي تُعد أسواقاً واعدة للصادرات الأمريكية، وفرصاً واسعة للاستثمارات الأمريكية، خاصةً في مجال التصنيع. ومن ثَمَّ، فإن سياسة التحوُّل أو إعادة التوجُّه نحو آسيا في عهد أوباما، كانت تهدف لمواجهة التهديد الصيني من جانب، واستغلال الفرص الاقتصادية المتاحة في قارة آسيا من جانب آخر.

ومع وصول إدارة دونالد ترامب (الجمهورية) إلى البيت الأبيض، لم يحدث تحوُّل في هذه السياسة، لأنها تأسست من البداية على توافق استراتيجي بين الحزبين حول أولوية هذا الأمر. وجاءت استراتيجية الأمن القومي الأمريكي التي وُضعت في عهد ترامب، وتحديداً في عام 2017، لتعيد الحديث عن "التنافس بين القوى الكبرى" في العالم، وتمت الإشارة إلى الصين وروسيا، ولكن تم مَنْح درجة أكبر من الأهمية للصين، حيث تم النظر إليها على أنها تُشكِّل "تهديداً استراتيجياً واضحاً" للولايات المتحدة.

نفس هذا التفكير امتد مع تغير الإدارة مُجدداً في عهد الرئيس جو بايدن، ليستمر النسق الفكري الأمريكي الذي يُركِّز على الصين والقارة الآسيوية، حيث تضعهما إدارة بايدن، كأولوية جيوستراتيجية، وهو ما يبرز في وثيقة (الاستراتيجية الأمريكية في الإندو-باسيفيك)، الصادرة في فبراير 2022، والتي ركزت بشكل مُعلَن على أن الهدف الرئيسي للولايات المتحدة في المنطقة هو إقامة تعاون مُستدَام ومُبتكَر مع الحلفاء والشركاء والمؤسسات، والسعي لحرية وانفتاح منطقة المحيطين الهندي والهادئ وتحقيق الرفاهية الإقليمية، إلى جانب تعزيز أمن المنطقة وبناء قدرة إقليمية على الصمود أمام التهديدات العابرة للحدود، ولكنها ركزت بشكل ضمني على مواجهة تنامي النفوذ الصيني في آسيا من خلال تعزيز التحالفات والشراكات الأمريكية مع دول القارة.

وقد حددت الاستراتيجية خمسة أهداف رئيسية تَستهدِف الولايات المتحدة تحقيقها من خلال خطط عمل ذكرتها الوثيقة، وهي كالتالي:[1]

أ – منطقة حرة ومفتوحة: تشير الوثيقة إلى أن المصالح الأمريكية الحيوية ومصالح شركائها في المنطقة تتطلب أن تكون المنطقة حرة ومفتوحة، وأن تتمكن الحكومات من اتخاذ خياراتها

1- INDOPACIFIC STRATEGY OF THE UNITED STATES, **THE WHITE HOUSE**, FEBRUARY 2022. https://www.whitehouse.gov/wp-content/uploads/2022/02/U.S.-Indo-Pacific-Strategy.pdf

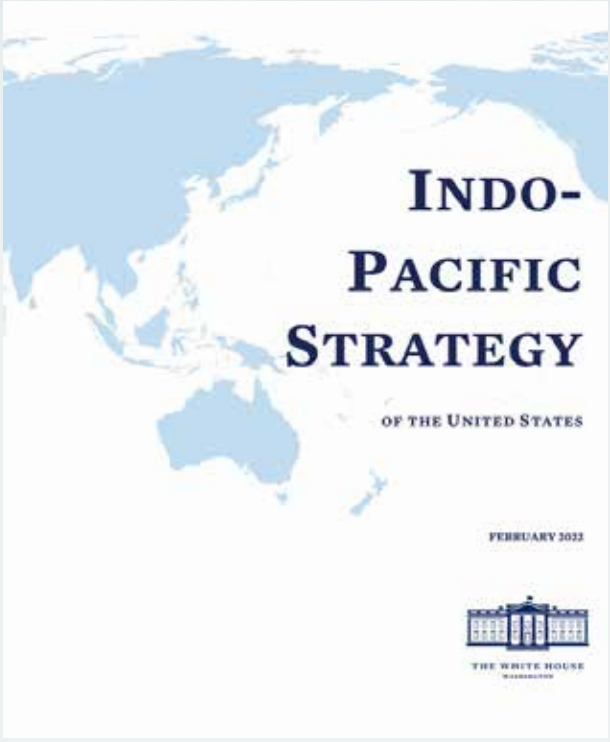

الخاصة وأن تخضع المجالات المُشتَرَكة لحكم القانون. وسوف تعمل الولايات المتحدة على تحقيق ذلك من خلال (الاستثمار في المؤسسات الديمقراطية والصحافة الحرة والمجتمع المدني الفعَّال - تحسين الشفافية المالية في المنطقة لكشف الفساد ودفع الإصلاح - التأكد من أن بحار المنطقة وأجواءها يتم حكمها واستخدامها وفقاً للقانون الدولي - تعزيز المناهج المُشتَرَكة للتقنيات المهمة والناشئة وكذلك الإنترنت والفضاء الإلكتروني).

ب – منطقة مترابطة ومتواصلة: تنص الاستراتيجية الأمريكية على أنه لا يُمكِن أن تكون المنطقة حرة ومفتوحة إلا إذا تم بناء قدرة جماعية داخل وخارج المنطقة استعداداً لعصر جديد، من خلال (تعزيز تحالفاتنا التعاقدية الإقليمية الخمسة مع أستراليا واليابان وجمهورية كوريا وكذلك الفلبين وتايلاند - تعزيز العلاقات مع الشركاء الإقليميين الرائدين، بما في ذلك الهند وإندونيسيا وماليزيا وكذلك منغوليا ونيوزيلندا وسنغافورة فضلاً عن تايوان وفيتنام وجزر المحيط الهادئ - المساهمة في تكوين رابطة "آسيان" موحدة وتتمتع بالصلاحيات – تعزيز "كواد" الرباعية والوفاء بالتزاماتها - دعم نهوض الهند المستمر وقياداتها الإقليمية - الشراكة لبناء القدرة على التكيف في جزر المحيط الهادئ - إقامة اتصالات بين منطقة المحيط الهندي والمحيط الهادئ ومنطقة "الأورو-أطلسي" - توسيع الوجود الدبلوماسي للولايات المتحدة في منطقة المحيط الهندي والمحيط الهادئ، ولاسيما في جنوب شرق آسيا وجزر المحيط الهادئ).

ج – منطقة مزدهرة: يرتبط تحقيق النمو الاقتصادي للولايات المتحدة بمنطقة "الإندو-باسيفيك"، ويقوم إطار العمل الاقتصادي بالمنطقة وفقاً للاستراتيجية على: (تطوير مناهج جديدة للتجارة تلبي المعايير الرفيعة للعمل والبيئة - إدارة اقتصاداتنا الرقمية وتدفقات البيانات عبر الحدود وفقاً لمبادئ مفتوحة بما في ذلك إطار عمل جديد للاقتصاد الرقمي - تعزيز سلاسل التوريد المرنة والآمنة التي يمكن التنبؤ بها - القيام باستثمارات مشتركة في عملية إزالة الكربون والطاقة النظيفة - تعزيز التجارة والاستثمار الحر والعادل والمفتوح من خلال منتدى التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ - سد فجوة البنية التحتية في المنطقة من خلال مبادرة "إعادة بناء عالم أفضل" مع الشركاء في مجموعة الدول السبع).

د – منطقة آمنة: تقوم الاستراتيجية الأمريكية فيما يتعلق بدعم السلام الإقليمي والأمن في المنطقة على الحفاظ على وجودها العسكري بها منذ 75 سنة، وتعمل كذلك على ردع العدوان على الأراضي الأمريكية وضد حلفائها، من خلال الاعتماد على جميع أدوات القوة لردع العدوان والتصدي للإكراه، عن طريق: (تعزيز الردع المتكامل – تعضيد التعاون وتعزيز قابلية التشغيل البيني مع الحلفاء والشركاء – الحفاظ على السلام والاستقرار عبر مضيق تايوان – الابتكار من أجل العمل في بيئات التهديدات سريعة التطور، بما في ذلك الفضاء والفضاء الإلكتروني وكذلك مجالات التكنولوجيا الحيوية والناشئة – تعزيز الردع المُوسَّع والتنسيق مع حلفائنا في جمهورية كوريا واليابان والسعي إلى إخلاء شبه الجزيرة الكورية من الأسلحة النووية بشكل كامل – الاستمرار في الالتزام بمعاهدة "أوكوس" الأمنية بين الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وأستراليا – توسيع وجود خفر السواحل الأمريكي والتعاون ضد التهديدات العابرة للحدود الوطنية الأخرى – العمل مع الكونغرس لتمويل مبادرة ردع المحيط الهادئ ومبادرة الأمن البحري).

هـ – منطقة قابلة للتكيف: تُمثِّل منطقة "الإندو–باسيفيك" بؤرة أزمة المناخ؛ إذ تضم 70% من الكوارث الطبيعية في العالم، ومع ذلك فهي تُعد جزءاً أساسياً للوصول إلى حل؛ حيث سيتطلب تحقيق أهداف اتفاقية باريس للمناخ من الاقتصادات الرئيسية في المنطقة، مواءمة أهدافها مع أهداف الاتفاقية المتعلقة بالمناخ. وعليه، ستعمل الولايات المتحدة مع الشركاء على وضع أهداف واستراتيجيات وخطط وسياسات لعامي 2030 و2050؛ للحد من زيادة درجة الحرارة العالمية، وتحفيز الاستثمار في تكنولوجيا الطاقة النظيفة ونشرها، وتقليل التعرض لتأثيرات تغير المناخ والتدهور البيئي.

2- الاستراتيجية الأمريكية والتنافس مع الصين

تتنوع أدوات الولايات المتحدة في تنفيذ سياساتها وأهدافها في القارة الآسيوية، ويأتي في مقدمتها الأدوات العسكرية، حيث كثّفت الولايات المتحدة من وجودها العسكري في هذه المنطقة، وتم بالفعل نقل جزء من القوات والأسلحة الأمريكية الموجودة في الشرق الأوسط وأجزاء أخرى من العالم إلى آسيا. كذلك تزايد التعاون العسكري بين واشنطن والعديد من الدول الآسيوية؛ حيث ظهر تحالف "كواد"، الذي ضم بجانب الولايات المتحدة كلاً من الهند واليابان وأستراليا، وتأسَّس تحالف " أوكوس" الذي ضم الولايات المتحدة وأستراليا وبريطانيا، ويَستهدِف بالأساس مواجهة الصين في منطقة "الإندو-باسيفيك". كذلك تزايدت معدلات المناورات العسكرية الأمريكية المُشتَرَكة في المنطقة.

خريطة الوجود العسكري الأمريكي في منطقة آسيا والمحيط الهادي

أما بخصوص الأدوات الاقتصادية، فقد قامت إدارة أوباما، بإعداد "اتفاقية الشراكة عبر المحيط الهادئ"، بهدف التوصل إلى أكبر صفقة حول التجارة الحرة على مستوى العالم، لتغطي 40% من الاقتصاد العالمي، ولكن تم انتقادها خلال الحملة الرئاسية لترامب في عام 2016، ولم يُصادِق عليها الكونغرس الأمريكي. وعقب ذلك، وفي أول يوم له في منصبه، انسحب ترامب رسمياً من هذه الاتفاقية، ولكن عادت الولايات المتحدة للاهتمام بالانضمام للاتفاقية في عهد إدارة جو بايدن. أيضاً سعت الإدارات الأمريكية المختلفة إلى تعزيز التعاون الاقتصادي بشكل ثنائي مع دول المنطقة، لتعزيز التوازن الاستراتيجي في مواجهة الصين في القارة الآسيوية.

بالطبع ترى الصين أن كافة هذه التحركات الأمريكية تهدف لاحتوائها وتطويقها والحد من صعودها الإقليمي والدولي، خاصةً في ظل التوسُع العسكري الأمريكي في محيطها المباشر، وانتقادات واشنطن لما تراه ادعاءات الصين في العديد من جُزُر بحر الصين الجنوبي، ولهذا

تعمل الصين على مواجهة هذه السياسة الأمريكية من خلال تعزيز قوتها البحرية واستخدام العامل الاقتصادي لإضعاف التحالفات الأمريكية في المنطقة قدر المُمكِن.

وهنا يدور الحديث عن التوازن الاستراتيجي الذي يسعى كل طرف لتحقيقه في المستقبل، وعن طبيعة العلاقات الأمريكية الصينية لما لها من تأثيرات كبيرة في الصعيد العالمي. ويرتبط جانب من ذلك بالتغيرات الدولية الأخرى، فعلى سبيل المثال، ومع اندلاع الحرب الأوكرانية، حدث تحوُّل في الموقف الأمريكي تجاه الصين بشكل أساسي، نتيجة التخوفات الأمريكية من صياغة تحالف عسكري بين روسيا والصين في مواجهة الغرب والولايات المتحدة. وبالتالي تحولت العلاقات الأمريكية الصينية في فترة ما بعد الحرب، إلى مزيج من التعاون والتنافس. وقد تركَّز التنافس بشكل رئيسي في مساحة الصناعات التكنولوجية، واستمرت واشنطن في فرض عقوبات على الشركات الصينية لمنع استفادتها من التكنولوجيا الأمريكية المتقدمة، ولكن في الوقت نفسه، صارت هناك مجالات للتعاون، وتحديداً في قضايا البيئة وتغير المناخ.

كذلك تسببت الحرب الأوكرانية في مَنْح المزيد من الاهتمام والتركيز لقضية تايوان، حيث تصاعدت المخاوف من تبني الصين – على غرار روسيا - النهج العسكري في ضم تايوان، مستفيدةً من انشغال العالم بالحرب الأوكرانية. يؤكد ذلك أن زيارة رئيسة مجلس النواب الأمريكي، السابقة نانسي بيلوسي، إلى تايوان في أغسطس 2022، كأرفع سياسية أمريكية تزور الجزيرة منذ 25 عاماً، أثارت مخاوف وغضب الصين وقيامها بمناورات عسكرية حول تايوان، وهو ما تكرر في إبريل 2023 حينما التقت رئيسة تايوان في كاليفورنيا مع رئيس مجلس النواب كيفن مكارثي.

ويُمكِن القول، إن العلاقات الأمريكية الصينية تسير حالياً في مسار التهدئة، سواءً فيما يتعلق بقضايا التنافس بشكل عام، أو قضية تايوان على وجه الخصوص، وكأنه صارت هناك قواعد للعبة مُتفق عليها بين واشنطن وبكين، لإدارة التنافس فيما بينهما. وهذا يعود بشكل أساسي إلى استمرار الحرب الأوكرانية، وخشية واشنطن من تشكل تحالف عسكري روسي صيني في مواجهة الغرب.

من جانب آخر، هناك محدد مهم يُواجِه تنفيذ الاستراتيجية الأمريكية في منطقة "الإندو-باسيفيك"، هو وجود مصالح حيوية، حتى بالنسبة للحلفاء الأمريكيين، مع الصين. وتتمثَّل هذه المصالح بشكل جوهري في التجارة والاستثمارات والتكنولوجيا، فهي ليست مصالح أمنية/عسكرية بالضرورة. وإذا كانت واشنطن تسعى – وفق استراتيجيتها المُعلَنَة في آسيا كما سبق – إلى الدفع قُدماً بالنمو الاقتصادي وتعزيز الاستثمار والابتكار وإعادة بناء سلاسل التوريد والإسراع في عملية التحول الرقمي... إلخ، فإنه يُمكِن التأكيد أن الصين تتفوق على الولايات المتحدة في هذه الجوانب داخل العديد من مناطق ودول آسيا.

على سبيل المثال لا الحصر، تشمل مبادرة "الحزام والطريق" الصينية كافة هذه الجوانب، وقد حدث واقعياً تأسيس العديد من أطر العمل للمبادرة، حيث مدت الصين خطوط السكك الحديدية ووسائل النقل لمناطق عديدة، وتسعى لإكمال البنية التحتية الرقمية للعديد من الدول الآسيوية. والأهم من ذلك، أن الصين هي الشريك التجاري الأول والرئيسي لغالبية الدول الآسيوية، بل وأكبر مستثمر في العديد منها، حتى مع الهند وكوريا الجنوبية واليابان؛ وهو بالطبع ما يؤثر سلبياً في استراتيجية واشنطن في "الإندو-باسيفيك"، وقد يُضعِف تحالفاتها العسكرية، ولو نسبياً مع الحلفاء، بالنظر إلى المصالح الاقتصادية والتجارية مع الصين.

هنا تُقدِّم الهند – على سبيل المثال – نموذجاً لدولة تُفضِّل أن تكون حليفاً "محايداً" للولايات المتحدة، بحيث تبقى مستقلة أمنياً وعسكرياً، خاصةً وأنها تتمتع بعلاقات متميزة مع روسيا في الصناعات الدفاعية، وبعلاقات تجارية قوية مع الصين رغم نزاعاتهما الحدودية، وتسعى لتفعيل دورها داخل رابطة "الآسيان" ومنظمة شنغهاي للتعاون.

خاتمة

أخيراً، تبقى الإشارة إلى أنه لا يُمكِن فصل قضايا آسيا و"الإندو-باسيفيك" عن أمن الخليج العربي وقناة السويس والبحر المتوسط، وكذلك منطقة المحيط الأطلسي، نتيجةً للترابط الجغرافي بين هذه المناطق، واتصال طرق التجارة والعبور فيما بينها؛ فقد صار البعد البحري يحتل مكانة كبيرة في استراتيجيات القوى الكبرى، ومثلما تقوم هذه الدول بإصدار وثائق لوضع استراتيجية لأمنها القومي، صارت تضع أيضاً "استراتيجيات بحرية"، تحمل أبعاداً عسكرية واقتصادية وتنموية.

وقد عبرت الاستراتيجية الأمريكية في "الإندو-باسيفيك" بشكل واضح عن اهتمام الولايات المتحدة بإدارة التنافس البحري في هذه المنطقة. وتشير متابعة الخطاب الأمريكي بشكل عام إلى تزايد اهتمام واشنطن بقضية أمن الممرات الملاحية، خاصةً الاستراتيجية منها، وذلك نتيجة التخوف من تأثير هذه القضية في حركة التجارة الدولية أو التأثير في سلاسل الإمداد عبر "نقاط الاختناق" (مثل مضيق ملقا وباب المندب وقناة السويس)، لذلك هناك اهتمام أمريكي جَديّ بتأمين ممرات الملاحة الدولية.

كذلك تمتلك مبادرة "الحزام الطريق" الصينية، في طياتها، بعداً بحرياً قوياً للغاية. أما اليابان، فقد صاغت في عام 2016 استراتيجية تحت مسمى "Free and Open Indo-Pacific"، ركّزت بشكل أكبر على الجانب الاقتصادي والتعاون في البحار والمحيطات. وفي الهند، صاغ رئيس الوزراء الهندي، ناريندرا مودي، استراتيجية "التوجه شرقاً"، والتي تحمل بعداً بحرياً بشكل أساسي... أي أن الأمن البحري صار يحتل مكانة خاصة في استراتيجيات القوى الكبرى حول العالم، خاصةً تلك المتنافسة في آسيا و"الإندو-باسيفيك".

وتؤكد كافة استراتيجيات الأمن البحري عدة مبادئ مُشتَرَكة، يأتي على رأسها الحفاظ على حرية الملاحة عبر البحار، وصيانة أمن الممرات الملاحية، والتعاون في مواجهة الإرهاب والقرصنة والاتجار بالبشر والهجرة غير الشرعية.

وفي ضوء ما سبق، فقد يكون من المهم، إلى جانب سياسة التوجه شرقاً التي تنتهجها دول الخليج العربية حالياً من خلال تعزيز علاقاتها مع الدول الآسيوية الرئيسية، أن تقوم دول الخليج العربية ومصر بصياغة "استراتيجيات بحرية" خاصة بها، قائمة على نقاط مُحددة، تُحدِّد مساحات المصالح ومصادر التهديد، بينها وبين دول آسيا و"الإندو-باسيفيك"، مع مراعاة إحداث توازن في العلاقة بين الولايات المتحدة والصين.

رابعاً: التأثيرات المُحتمَلَة للحرب الروسية الأوكرانية على المشهد الاستراتيجي في آسيا

السفير/ محمد حجازي

تعددت صُور وأشكال تداعيات الحرب الروسية الأوكرانية، سياسياً واقتصادياً واستراتيجياً، في ظل تعدُد الأطراف المعنية بالصراع وتعقُد المشهد الدولي؛ حيث أثرَّت الأزمة الأوكرانية في بنية النظام الدولي، خاصةً من حيث أنماط التفاعلات الدولية بعد الحرب، وتوازنات النظام الدولي القائم ومساراته المستقبلية. والمُؤكَّد أن التحولات والتطورات التي تَحدُث في بنية النظام الدولي تنعكس سلباً وإيجاباً على كل الأنظمة الإقليمية والفرعية التي يقوم عليها، سواءً إن كان هذا التأثير في آسيا أو في الشرق الأوسط ومنطقة الخليج العربي؛ بالنظر إلى أن تأثيرات الحرب امتدت إلى مُختلَف أقاليم العالم، وتباينت تلك التأثيرات بالطبع من إقليم إلى آخر، لكنها كانت أكثر وضوحاً في حالة آسيا. وكان التأثير الأبرز هو تعميق حالة الاستقطاب الأمريكي الصيني في منطقة المحيطين الهندي والهادئ بما قد يُعيد إعادة رسم الخرائط الإقليمية في آسيا، وتعزيز العلاقات الروسية الصينية، والتأثير سلبياً في نمو اقتصادات آسيا.

1- إعادة رسم الخرائط الإقليمية في آسيا

سوف تُسهِم حرب روسيا في أوكرانيا في تغيير التصورات الجيوسياسية أكبر بكثير من تغييرها للواقع الجيوسياسي، فبينما تُشكِّل روسيا تحت حُكْم الرئيس، فلاديمير بوتين، تحدياً قصير المدى للولايات المتحدة والغرب؛ ستظل الصين تُمثِّل التهديد الكبير على المدين المتوسط والطويل؛ فالتهديد القادم من الصين جذري، لأن الصين تعمل على تضييق فجوة القوة مع

الولايات المتحدة، وستحاول الصين التصرُف باعتبارها دولة أكثر مسؤولية حتى في الوقت الذي تتقرَّب فيه من روسيا، وقد تؤكد الصين أنها ليست دولة خارجة عن القانون، مثل روسيا، بينما تُضاعِف من جهودها في إنشاء مجال نفوذ من خلال الإكراه غير العسكري، كما تفعل في الواقع.

وفي الوقت الذي يجب أن تُعطِي فيه الولايات المتحدة الأولوية لمواجهة الصين، فإنها مهتمة بالمثل بالجبهة الأوروبية في مواجهة محاولة روسيا إعادة إنشاء دائرة نفوذها من خلال استخدام القوة، وليس أمام الولايات المتحدة خيار سوى مواجهتها بالقوة. وحتى أوروبا، التي حاولت الابتعاد خلال السنوات الماضية عن الولايات المتحدة، أعادت اكتشاف حقيقة أن القوة الأمريكية لا يُمكِن الاستغناء عنها.

وإذا كانت الولايات المتحدة لا تملك حالياً القدرات العملياتية لالتزام كامل طويل الأمد بقضيتين كبيرتين في مواجهة روسيا والصين، فإن الواقع الجيوسياسي يَفرِض عليها ذلك، ولن يكون أمام حلفائها وشركائها على جبهتي أوروبا و"الإندوباسيفيك" خيار سوى إلزام أنفسهم بنشاط أكبر في إدارة هاتين القضيتين، خاصةً في ظل وجود دعم مُشترَك بين الصين وروسيا لإعادة رسم الخرائط الإقليمية وإعادة كتابة قواعد النظام الدولي بدلاً من العمل على كسب النفوذ من داخل المؤسسات القائمة.

وإذا كانت واشنطن تُواجِه الآن تحديات صينية وروسية، فإنه يجب عليها بالضرورة تمكين حلفائها وتجديد ترتيبات تقاسم الأعباء في آسيا وأوروبا. وتساعد استراتيجية إدارة بايدن الكبرى على القيام بالأمرين من خلال تركيزها الخاص على بناء العمل الشبكي للشراكات المرنة والمؤسسات والتحالفات ومجموعات الدول؛ حيث طوَّرت الولايات المتحدة تشكيلات (خمسة- أربعة- ثلاثة- اثنان) في آسيا، بدأت بتعزيز التحالف الاستخباراتي "خمس أعين" (FVEY) إلى نشر الحوار الأمني الرباعي، وتوقيع الاتفاقية الأمنية الثلاثية "أوكوس" (AUKUS)، ثم تعزيز التحالفات العسكرية الثنائية تعزيزاً للعمل الشبكي لإدارة بايدن في آسيا.

أبرز التحالفات الأمريكية في آسيا والمحيط الهادئ

الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وأستراليا أطلقت "أوكوس " - تحالف دفاعي جديد في منطقة المحيطين الهندي والهادئ لمواجهة النفوذ الصيني. الاتفاق سيُمكّن أستراليا من بناء غواصات تعمل بالطاقة النووية

معاهدات أمنية في منطقة المحيط الهادئ

■ **أوكوس (AUKUS): أستراليا - المملكة المتحدة - الولايات المتحدة.**

الاتفاق يفسد صفقة مع فرنسا قيمتها 40 مليار دولار لصنع غواصات تعمل بالديزل

أستراليا ستتلقى صواريخ كروز توماهوك وصواريخ كروز AGM-158 JASSM تطلق من الجو وصواريخ مضادة للسفن

الدول هذه تتعاون في المجال السيبراني وتقنيات الكم الأمنية والذكاء الاصطناعي

■ **معاهدة أنزوس (ANZUS):**

أستراليا - نيوزيلندا - الولايات المتحدة.

معاهدة لحماية أمن المحيط الهادئ أبرمت في العام 1951 خلال الحرب الباردة

■ **تحالف كواد الرباعي (QUAD):**

الولايات المتحدة - اليابان - أستراليا - الهند.

الحوار الأمني الرباعي نشأ في العام 2007 لاحتواء مطالبات الصين الإقليمية في المحيطين الهندي والهادئ

■ **خمس أعين: الولايات المتحدة - المملكة المتحدة - كندا - أستراليا - نيوزيلندا.**

شراكة استخباراتية مناهضة للسوفيات في حقبة الحرب الباردة. أربعة أعضاء يعارضون تعهد الصين بـ "استعادة" تايوان بحلول العام 2049 - نيوزيلندا اختارت الانسحاب من مواجهة الصين، أكبر شريك تجاري لها

المصدر: Reuters, Australian government, The Diplomat

جرافيك نيوز GRAPHIC NEWS

وإذا كانت الأطراف الآسيوية والأوروبية لا تستطيع تحقيق التوازن في مواجهة الصين وروسيا بمفردها في المستقبل المنظور، فإنها تساعد في تعزيز الدعم السياسي المحلي للولايات المتحدة من أجل استمرار الالتزام العسكري في المنطقتين. ومن خلال تعزيز دور أكبر لحلفائها وزيادة تفعيل موقفهم السياسي، يُمكِن لواشنطن بناء توازنات إقليمية دائمة للقوى في آسيا وأوروبا، مدعومة بالقوة العسكرية الأمريكية.

2- الشراكة الصينية الروسية.. معادلة جديدة في ميزان القوى الدولي

لقد مرَّ أكثر من عام منذ أن بدأت روسيا الحرب ضد أوكرانيا في فبراير 2022، والتي جاءت بعد أسابيع فقط من إعلان بكين وموسكو شراكة شاملة أثارت القلق في الغرب، حيث قدَّمت بكين غطاءً دبلوماسياً لموسكو، وامتنعت عن إدانة سلوكها أو وصفه بأنه "غزو"، تماشياً مع الكرملين، الذي يصف الحرب بأنها "عملية عسكرية خاصة" مُصمَّمة لحماية أمن روسيا. كما وقف الرئيس الصيني شي جين بينغ، إلى جانب نظيره الروسي فلاديمير بوتين، في مقاومة الضغط الغربي لعزل موسكو؛ وصعَّدت الصين تجارتها مع روسيا، ولاسيما صادرات الطاقة الروسية، وهو ما ساعد الاقتصاد الروسي الذي يعاني من العقوبات.

وخلال زيارة الرئيس بينغ لروسيا في 20 مارس 2023، اجتمع مع الرئيس "بوتين" وتم توقيع 14 اتفاقية تعاون بين الدولتين في المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية والرياضية، علاوة على بلورة رؤية أمنية مشتركة من خلال توقيع اتفاقية "الإعلان المشترك عن تعميق الشراكة الاستراتيجية الشاملة والتعاون الاستراتيجي.

الرئيس الصيني، شي جين بينغ، خلال لقائه الرئيس الروسي، بوتين، في موسكو (20 مارس 2023)

وتشير البيانات إلى زيادة متوسط واردات النفط الخام الصينية اليومية من روسيا بنحو 45% منذ فترة ما بعد الحرب الأوكرانية وحتى نهاية شهر ديسمبر 2022، علماً أنه وفقاً للشراكة بين الدولتين، تحصل الصين على واردات النفط الخام الروسي بسعر أقل من المعيار العالمي.

أيضاً، ليس مُستغرَباً أن يتعزز التعاون بين الدولتين عقب الحرب الأوكرانية، حيث تشعر بكين بالقلق إزاء توسُع الوجود الأمني الأمريكي في بحر الصين الجنوبي، وتعترض على تعزيز الولايات المتحدة أنشطتها وتحالفاتها العسكرية في جوارها الآسيوي المباشر، بينما تعترض روسيا على توسُع حلف "الناتو" فيما تراه الفناء الخلفي لها، وتهدد حتى باستخدام السلاح النووي إن اقتضى الأمر ذلك.

وعلى الرغم من محاولة الصين توضيح "الحياد" في الحرب الأوكرانية، فإنه يبدو أن ثمة اقتناعاً أمريكياً بأن الصين تتحالف مع روسيا لأسباب أبعد من الحرب، تتعلق بالأساس بإعادة تشكيل النظام الدولي الراهن. وعلى سبيل المثال، فقد صرَّحت وزارة الخارجية الأمريكية، في فبراير الماضي، أن "الولايات المتحدة قلقة من زيادة التحالف بين الصين وروسيا"، وذلك بعد أن أشاد الرئيس بوتين بالآفاق الجديدة في العلاقات مع بكين.

وقد برز هذا الانتقاد الأمريكي بشكل واضح حينما التقى بوتين بوزير الخارجية الصيني، وانغ يي، في الكرملين، في فبراير 2023، حيث أكد يي، أن التجارة الثنائية بين الدولتين أفضل من المُتوقَّع ويُمكِن أن تصل قريباً إلى 200 مليار دولار سنوياً، ارتفاعاً من 185 مليار دولار في العام الماضي، كما صرَّح يي، أن "العلاقات بين الدولتين صمدت أمام ضغوط الوضع الدولي المتقلب، وأن تلك الأزمات أتاحت بعض الفرص". أما بوتين فقد قال: "ننتظر زيارة رئيس جمهورية الصين الشعبية لروسيا.. لقد اتفقنا على ذلك"، مضيفاً: "كل شيء آخذ في التقدم والتطور، وقد وصلنا إلى آفاق جديدة".

وتعقيباً على هذه الزيارة، قال نيد برايس، المتحدث باسم الخارجية الأمريكية، إن "زيارة وانغ لروسيا عشية الذكرى السنوية الأولى للحرب هي دليل آخر على التحالف بين بكين وموسكو.. نحن قلقون لأن هاتين الدولتين تتشاركان في رؤية.. إنها رؤية لحقبة يمكن أن تتنمر فيها البلدان الكبيرة على البلدان الصغيرة، ويمكن إعادة رسم الحدود بالقوة"، وأضاف برايس: "لم نرَ بعد مدَّ جمهورية الصين الشعبية لروسيا بمساعدات قتالية، لكننا لا نعتقد أنها استبعدت الأمر على الطاولة أيضاً".

وبطبيعة الحال، فقد وضعت الحرب الأوكرانية الصين في وضع مُحرِج لتمسكها دائماً باحترام السيادة والنزاهة الإقليمية لجميع البلدان كمبدأ رئيسي لسياستها الخارجية، خاصةً وأن الحرب كثَّفت من اعتماد روسيا على الصين، مما جعل موسكو بمثابة شريك جوهري للصين بشكل متزايد، بل وتعزَّزت قيادة بكين بين البلدان الناشئة باعتبارها الدولة المعارضة لأي حرب قد تقودها الولايات المتحدة.

وتحاول الصين العمل بحذر في ملف الحرب الأوكرانية، سعياً للحفاظ على علاقاتها التشاركية مع روسيا، وفي الوقت ذاته حفظ مصالحها الاستراتيجية والاقتصادية مع الغرب. ولهذا تؤكد تصريحات المسؤولين الصينيين أن "بكين لن تتخلى عن مبدئها بتبني موقف موضوعي وحيادي وأداء دور بنَّاء في التسوية السياسية للأزمة، وأن علاقاتها المتنامية مع روسيا ليست مُوجَّهة ضد أي دولة أخرى، لكنها بالمثل لن تخضع لضغوط أطراف ثالثة"، وفقاً لتصريحات وزير الخارجية الصيني. كذلك سعت الصين إلى تجنُّب تقديم الدعم العسكري المباشر لروسيا تماشياً مع العقوبات من جانب، وعدم تباعد المواقف بينها وبين واشنطن من جانب آخر، في ظل تحذير وزير الخارجية الأمريكي، أنتوني بلينكن، من توفير أسلحة لروسيا. كما وضعت الصين مسافة خطابية بينها وبين موسكو لتجنُّب الأضرار التي لا يمكن إصلاحها في العلاقات مع الغرب، واستخدمت تأثيرها مع موسكو لحث بوتين على عدم استخدام الأسلحة النووية.

في هذا الإطار، قدَّمت الصين مقترحاً أو مبادرة لحل الأزمة الأوكرانية ومحاولة إنهاء الحرب، وهي ورقة تتكون من 12 نقطة، يمكن إيجازها في التالي:

1. احترام سيادة كافة الدول: يجب الالتزام الصارم بالقانون الدولي المُعترَف به عالمياً، بما فيه مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة، حيث يجب ضمان سيادة الدول واستقلالها وسلامة أراضيها بخطوات عملية. ومن الأهمية تطبيق القانون الدولي بشكل متساوٍ وموحد، ولا يجوز اتخاذ معايير مُزدوجَة.

2. نبذ عقلية الحرب الباردة: لا يجوز السعي إلى الأمن القومي لدولة ما على حساب الأمن القومي للدول الأخرى، ولا يجوز ضمان أمن المنطقة من خلال تقوية كتل عسكرية حتى توسيعها. لا يوجد حل بسيط للمشاكل المعقدة، ويجب التمسُّك بمفهوم الأمن المُشترَك والشامل والتعاوني والمستدام، والدفع ببناء إطار أمني متوازن وفعَّال ومُستدَام لأوروبا، ومعارضة السعي إلى الأمن القومي على حساب الأمن القومي للغير، ومن الأهمية تجنُّب المجابهة بين الكتل، ويجب العمل سوياً على المحافظة على السلام والاستقرار في القارة الأوراسية.

3. وقف القتال ومنع الصراع: لا أحد يخرج رابحاً من الصراع والحرب، ويجب على كافة الأطراف التحلي بالعقلانية وضبط النفس، تفادياً لتفاقم الأزمة الأوكرانية حتى خروجها عن السيطرة، ومن الأهمية دعم تقريب المسافة بين الجانبين الروسي والأوكراني، واستئناف الحوار المباشر بينهما في أقرب وقت ممكن، للدفع بالانفراج وتخفيف حدة التوتر للأوضاع بشكل تدريجي، حتى التوصُّل إلى الهدنة الشاملة في نهاية المطاف.

4. إطلاق مفاوضات السلام: يُمثِّل الحوار والتفاوض طريقاً وحيداً يُمكِن سلوكه لحل الأزمة الأوكرانية، ويجب تشجيع ودعم كافة الجهود التي تسهم في إيجاد حل سلمي للأزمة، ومساعدة أطراف الصراع على فتح باب الحل السياسي للأزمة في أسرع وقت ممكن، وتهيئة ظروف مواتية وتقديم منصات لاستئناف المفاوضات. إن الجانب الصيني على استعداد لمواصلة دوره البنَّاء في هذا الصدد.

5. حل الأزمة الإنسانية: يجب تشجيع ودعم كافة الإجراءات التي تسهم في تخفيف الأزمة الإنسانية وتجنب تسييسها، واتخاذ إجراءات عملية لحماية وسلامة المدنيين، وإقامة ممرات إنسانية لإجلائهم من مناطق الصراع، وتعزيز المساعدات الإنسانية للمناطق المعنية... إلخ.

6. حماية المدنيين والأسرى: يجب على أطراف الصراع أن تلتزم بالقانون الإنساني الدولي بشكل صارم، وتمتنع عن شن الهجمات على المدنيين والمنشآت المدنية، وتحمي المتضررين جرَّاء الصراع بمن فيهم النساء والأطفال، وتحترم الحقوق الأساسية للأسرى. يُدعِم الجانب الصيني تبادل الأسرى بين روسيا وأوكرانيا، ويجب على كافة الأطراف تهيئة مزيد من الظروف المواتية لذلك.

7. الحفاظ على سلامة المحطات النووية: من الضروري معارضة الهجمات المسلحة على المحطات النووية وغيرها من المنشآت النووية للأغراض السلمية، والالتزام بالقانون الدولي بما فيه اتفاقية الأمان النووي، ومنع وقوع حوادث نووية من صنع الإنسان، ودعم الدور البنَّاء الذي تؤديه الوكالة الدولية للطاقة الذرية لتعزيز الأمان والأمن للمنشآت النووية للأغراض السلمية.

8. التقليل من المخاطر الاستراتيجية: من اللازم ألا تُستخدَم الأسلحة النووية، ولا تُشَّن الحروب النووية. ويجب معارضة استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها.. ومن الضروري معارضة قيام أي دولة بتطوير واستخدام الأسلحة الكيماوية والبيولوجية في أي حال من الأحوال.

9. ضمان نقل الحبوب: يجب على كافة الأطراف أن تُنفِّذ بشكل متوازن وشامل وفعَّال "مبادرة البحر الأسود" لنقل الحبوب التي وقَّعت عليها روسيا وتركيا وأوكرانيا والأمم المتحدة، ودعم الدور المهم للأمم المتحدة في هذا الصدد. إن مبادرة التعاون الدولي بشأن الأمن الغذائي التي طرحها الجانب الصيني قدَّمت خطة قابلة للتنفيذ لحل أزمة الغذاء العالمية.

10. التوقف عن فرض العقوبات الأحادية الجانب: إن فرض العقوبات الأحادية الجانب والضغوط القصوى أمر لن يسهم في حل المشاكل، بل سيُحدِث مشاكل جديدة. من الأهمية معارضة فرض أي عقوبة أحادية الجانب تتجاوز تفويض مجلس الأمن

الـدولي. يجـب عـلى الـدول المعنيـة أن تكـف عـن فـرض العقوبـات الأحاديـة الجانـب أو ممارسـة "الاختصـاص الطويـل الـذراع" عـلى الـدول الأخـرى بشـكل عشـوائي، ويجـب عليهـا أن تـؤدي دوراً في تهدئـة الأزمـة الأوكرانيـة، وتهيـئ ظروفـاً مواتيـة للـدول الناميـة لتنميـة اقتصادهـا وتحسـين معيشـة شـعوبها.

11. ضمـان اسـتقرار سلاسـل الصناعـة والإمـداد: يجـب عـلى كافـة الأطـراف اتخـاذ خطـوات ملموسـة للحفـاظ عـلى النظـام الاقتصـادي العالمـي القائـم، ورفـض تسـييس الاقتصـاد العالمـي أو اسـتخدامه كأداة وسـلاح، بـل ويجـب عليهـا تضافـر الجهـود لتخفيف تداعيـات الأزمـة وتفـادي التشـويش عـلى التعـاون الـدولي في مجـالات الطاقـة والماليـة وتجـارة الغـذاء والنقـل، تجنبـاً لـلإضرار بالتعـافي الاقتصـادي العالمـي.

12. الدفـع بإعـادة الإعمـار بعـد النـزاع: يجـب عـلى المجتمـع الـدولي اتخـاذ إجـراءات لدعـم إعـادة الإعمـار في مناطـق الـصراع في مرحلـة مـا بعـد النـزاع. إن الجانـب الصينـي عـلى اسـتعداد لتقديـم المسـاعدة وأداء الـدور البنـاء في هـذا الصـدد.

3- تأثيرات سلبية في الاقتصادات الآسيوية

سـوف يكـون للحـرب في أوكرانيـا عواقـب اقتصاديـة بعيـدة المـدى عـلى الاقتصـادات الآسـيوية، حيـث إن الطاقـة الروسـية هـي المُحـرِّك الرئيـسي للنمـو الاقتصـادي في المنطقـة. وعندمـا يتعلـق الأمـر بمنطقـة جنـوب شرق آسـيا، ولاسـيما دول رابطـة دول جنـوب شرق آسـيا (الآسـيان)، وعـلى الرغـم مـن روابطهـا الاقتصاديـة المحـدودة جـداً مـع روسـيا، فـإن ارتفـاع أسـعار السـلع الأساسـية، خاصـةً النفـط، الـذي أصبـح عـادلاً، أدت لتكاليـف مرتفعـة الثمـن، تتمثـل في زيـادة تضخـم أسـعار المنتجـين والمسـتهلكين في المنطقـة.

لقـد تسـبَّب الـصراع الـروسي الأوكرانـي الجـاري بشـكل كبـير في إعاقـة الانتعـاش الاقتصـادي بعـد أزمـة جائحـة "كوفيـد19" في مناطـق آسـيا المختلفـة. فمـع انتهـاء العـام الأول مـن هـذه الحـرب، ظهـرت الآثـار بالفعـل في مُختلَـف المجـالات الاقتصاديـة، وكان قطـاع الطاقـة هـو الأكثـر تـضرراً نظـراً لكـون روسـيا ثالـث أكـبر مُنتِـج للبـترول في العالـم، وتَسـتهلك آسـيا 35% مـن النفـط العالمـي، ولـذا فـإن اضطرابـات سلسـلة التوريـد بسـبب العقوبـات الاقتصاديـة المفروضـة عـلى روسـيا لا بـد أن تـؤدي إلى ارتفـاع أسـعار النفـط، خاصـةً وأن جميـع اقتصـادات جنـوب آسـيا الثمانيـة مُسـتورِدَة صافيـة للنفـط، ممـا يجعلهـا مُعرَّضـة لصدمـات النفـط مـن خـلال ارتفـاع تكاليـف الإنتـاج أكثـر، ممـا يـؤدي إلى تفاقُـم أسـعار السـلع الاسـتهلاكية. كمـا أن ارتفـاع أسـعار النفـط لـه علاقـة مبـاشرة بارتفـاع أسـعار المـواد الغذائيـة، حيـث يُعـد إنتـاج الغـذاء قطاعـاً كثيفـاً للطاقـة. ونظـراً لأن معظـم الاقتصـادات الآسـيوية تعتمـد عـلى الاسـتهلاك، حيـث يُمثـل الغـذاء والطاقـة مـا يقـرب مـن نصـف الإنفـاق الاسـتهلاكي، فـإن ارتفـاع أسـعار النفـط سـيؤثر في الأسـواق الآسـيوية الناشـئة أكثـر مـن أي منطقـة أخـرى في العالـم.

إن ارتفاع أسعار السلع، خاصةً النفط والنيكل والقمح والذرة، هو التأثير المباشر للحرب الروسية الأوكرانية في اقتصادات جنوب شرق آسيا الرئيسية. وهذا الاتجاه أكثر قلقاً بالنسبة لسنغافورة وفيتنام وتايلاند، فهم مُستورِدُون صافون لهذه السلع من المنطقة التي يُمزقها الصراع. كما شهدت تايلاند زيادة مستمرة في تضخُم أسعار المنتجين والمستهلكين بسبب الارتفاع في أسعار السلع الأساسية. وفي فيتنام كان هناك نقص في النفط، وتم تسجيل حالات لتخزين البنزين، مما أدى إلى زيادة السعر. وفي فيتنام وماليزيا وإندونيسيا، ظهر تأثير ارتفاع أسعار النفط في قطاعات النقل والإسكان والكهرباء والغاز وغيرها من القطاعات.

أيضاً، سوف تتأثر الهند سلباً، فهي مُستورِدٌ صافٍ للنفط، حيث ستزيد واردات النفط بشكل كبير وستزيد من العجز التجاري الذي تعاني منه مع روسيا، وهذا يؤثر أيضاً في احتياطيات النقد الأجنبي (الفوركس). وعلاوة على ذلك، سيؤدي ذلك إلى انخفاض قيمة الروبية الهندية. وبالنسبة للصين، فهي أكبر مُستهلِك منفرد لصادرات النفط الروسية. للمقارنة، ووفقاً لبيانات إدارة معلومات الطاقة الأمريكية، في عام 2020، فإنه من أصل 42% من صادرات النفط الروسية إلى آسيا وأوقيانوسيا، تم تصدير 31% من النفط الروسي إلى الصين. وتواجه البلاد خطر انخفاض أرباح الشركة وتراجُعاً مضطرداً في القدرة الشرائية للأفراد، إلى جانب تباطؤ الطلب على صادراتها بسبب ارتفاع أسعار النفط.

كذلك لا بد أن يرتفع التضخم في اليابان بسبب الزيادة المضطردة في أسعار النفط، حيث يتم نقل التكلفة العالية للطاقة إلى المستهلكين النهائيين، وبالتالي انخفاض طلبات المستهلكين. ومن المتوقع أن تخسر صناعة التصدير في كوريا الجنوبية الكثير بسبب ارتفاع أسعار النفط. إن الصناعة التحويلية هي التي تغذي صناعة التصدير وتعتمد بشكل كبير على وارداتها من الطاقة. الأسعار المرتفعة تتساقط وتتسبب في ارتفاع أسعار المنتجات الاستهلاكية مما يعوق النمو الاقتصادي للبلاد.

وإذا نظرنا إلى ما هو أبعد من المعاناة والأزمة الإنسانية الناجمة عن الغزو الروسي لأوكرانيا، لوجدنا أن الاقتصاد العالمي بأكمله سيشعر بآثار تباطؤ النمو وزيادة سرعة التضخم. وسوف تتدفق هذه الآثار من خلال ثلاث قنوات رئيسية. أولاً، ارتفاع أسعار السلع الأولية كالغذاء والطاقة سيدفع التضخم نحو مزيد من الارتفاع، مما يؤدي بدوره إلى تآكل قيمة الدخول وإضعاف الطلب. وثانياً، الاقتصادات المجاورة بصفة خاصة سوف تصارع الانقطاعات في التجارة وسلاسل الإمداد وتحويلات العاملين في الخارج كما ستشهد طفرة تاريخية في تدفقات اللاجئين. وثالثاً، تراجع ثقة مجتمع الأعمال وزيادة شعور المستثمرين بعدم اليقين سيفضيان إلى إضعاف أسعار الأصول، وتشديد الأوضاع المالية، وربما الحفز على خروج التدفقات الرأسمالية من الأسواق.

4- دور فاعل لدول الخليج العربية

تمنح الأزمة الأوكرانية، وأمن الطاقة العالمي في صُلبها، فرصةً لدول الخليج العربية لإعادة ضبْط علاقاتها مع القوى الدولية الكبرى، على نحوٍ يُفضي إلى زيادة التأثير الخليجي في عملية صنع القرار الدولي. وتُعد الحرب الجارية في أوكرانيا من الأحداث العالمية الكبيرة، التي تمتد مفاعيلها وانعكاساتها إلى مناطق وأقاليم واسعة من العالم. ولم تكن منطقة الشرق الأوسط بمنأى عن ذلك، خصوصاً أن أمن الطاقة جانبٌ جوهري في هذه الأزمة. وبوصفها مُورِّداً أساسياً للطاقة العالمية، فقد كانت دول الخليج العربية جزءاً من المشهد العالمي في هذه الحرب، وليست مجرد مستفيد من الارتفاع القياسي في أسعار النفط والغاز.

لقد عكست الحرب الروسية الأوكرانية الخلافات بين الولايات المتحدة ودول الخليج العربية. ومع أن الخلافات والتوترات في بعض أوجُه العلاقة بين الجانبين كانت موجودة من قبل، فإن هذه الحرب زادتها وضوحاً، وسلَّطَت مزيداً من الأضواء عليها، وأضافت إليها مزيداً من عوامل التباين في زوايا النظر والأولويات والمصالح. في المقابل، ثمة فرصة مواتية لإعادة ضبط العلاقات الخليجية الأمريكية وتجديدها، على وَقْع تداعيات الحرب في أوكرانيا وانعكاساتها وإفرازاتها.

العلاقات الخليجية الأمريكية ليست وليدة اليوم، بل تمتد لعقود، لكن ما يُسمَّى "الحرب الباردة الجديدة" على الساحة الدولية أخذت تَخلُق تعقيدات واشتباكات تستدعي إعادة تعريف العلاقات الخليجية الأمريكية وبناء تفاهمات جديدة حولها، تكون خلاصة حوارات استراتيجية عميقة وجادة بين واشنطن و"الخليج الجديد". لقد كانت الأمور زمن الحرب الباردة مع الاتحاد السوفيتي وحتى لحظة انهياره واضحة؛ فالاصطفاف الخليجي إلى جانب الولايات المتحدة والغرب كان لا التباس فيه، كما أن المظلة الأمنية الأمريكية لدول الخليج كانت لا التباس فيها وفي التزاماتها المؤكدة. وما حدث أنه منذ ولايتي الرئيس الأمريكي باراك أوباما وحتى الآن تغيَّرت الولايات المتحدة، كما تغيّر الخليج والشرق الأوسط أيضاً. واصطحبت التغيرات معها تباينات بين واشنطن وشركائها الخليجيين والعرب. وعادةً ما تمحورت الخلافات حول المظلة الدفاعية الأمريكية لدول الخليج في مواجهة التهديد الإيراني المُقترِن بتهديدات المليشيات المتحالفة مع إيران، وملف اليمن، ومبيعات الأسلحة الأمريكية، والتعامل مع بكين والتكنولوجيا الصينية.. والآن طلب الاصطفاف ضد روسيا.

في الحقيقة، تكاد الحرب الجارية في أوكرانيا أنْ تُنهي جزءاً كبيراً من مسيرة ثلاثة عقود - بعد انهيار الاتحاد السوفيتي وانتهاء الحرب الباردة - من محاولة التواصل الأوروبي الأمريكي مع روسيا والنظرة إليها كجزء من أمن أوروبا. يأتي ذلك متوازياً مع صعود شكل من أشكال "الحرب الباردة الجديدة" بين واشنطن وبكين.

ومثلما أن قواعد وضوابط العلاقات الخليجية الأمريكية في حقبة "الحرب الباردة الجديدة"، إذا صحّ هذا التعبير، لم تنضج بعد، فإن لحظة الحرب الحالية في أوكرانيا تطرح تحدياتٍ على الساحة الدولية، سيتأثر بها الشرق الأوسط، ومن الوارد القول إنها قد تَمنَح مساحة لدول الخليج للإسهام، بدرجة ما، في تشكيل القواعد والضوابط الجديدة المرتبطة بانعكاسات وإفرازات المواجهة الغربية مع التحديَيْن الصيني والروسي، وصياغة بعض جوانب تلك القواعد والضوابط.

خامساً: إعادة تشكيل خريطة التحالفات في آسيا في ظل التحولات الدولية الراهنة

د. محمد فايز فرحات

في الوقت الذي تتسم فيه السياسات الدولية بقدر كبير من السيولة والتحوُّل السريع، يُمكِن مع ذلك ملاحظة أن إحدى الظواهر المهمة التي تتكرَّس يوماً بعد آخر هي عودة ظاهرة التحالفات/ الأحلاف الدولية بقوة إلى العلاقات الدولية، سواءً من خلال تعميق التحالفات/ الأحلاف القائمة مثل (حلف شمال الأطلسي الناتو، والتحالف الأمريكي الياباني)، أو من خلال إنشاء شبكة من التحالفات الجديدة. وتبدو السمة المهمة هنا أيضاً هي الأهمية النسبية المتزايدة لمنطقة المحيطين الهندي والهادئ (الإندوباسيفيك)، ليس فقط كمسرح رئيسي لشبكة التحالفات الجديدة، ولكن كمسرح جديد تسعى التحالفات/ الأحلاف التاريخية إلى التمدُّد إليه، بما في ذلك حلف "الناتو"، إلى جانب التحالف الأمريكي الياباني.

يحاول هذا الجزء أن يرصد أبرز التحالفات الجديدة في منطقة (الإندوباسيفيك)، من حيث طبيعتها وسياق نشأتها، والتحديات الرئيسية التي تواجهها، وذلك على النحو التالي.

1- الحوار الأمني الرباعي (كواد)

تعود فكرة "الحوار الأمني الرباعي" (كواد) (The Quadrilateral Security Dialogue QUAD) إلى خبرة التنسيق التي تطورت بين الولايات المتحدة الأمريكية واليابان والهند وأستراليا لمواجهة تبعات تسوماني المحيط الهندي في ديسمبر 2004؛ فقد شكَّلت الدول الأربع آنذاك ما عُرف بـ"مجموعة تسونامي"، التي اضطلعت بتنسيق جهود الإغاثة في الدول المتضررة خلال عامي 2004 و2005. وقد تم تجميد المجموعة عقب انتهاء هذا التحدي، لكن في نهاية عام 2006 وبداية عام 2007، استُؤنِفَت المناقشات حول إمكانية استمرار الفكرة.

وتبع ذلك عقد اجتماع في مايو 2007، ثم إجراء تدريبات عسكرية بحرية بين الدول الأربع (بالإضافة إلى سنغافورة). لكن تراجعت الفكرة والأنشطة المُشترَكة في هذا الوقت تحت تأثير عوامل عديدة [2]. وقد أطلق البعض على هذه المرحلة السابقة (كواد - 1)، تمييزاً لها عن مرحلة (كواد-2)، التي بدأت في نوفمبر 2017، تحت تأثير الصعود الصيني، وتوافق رؤى الدول الأربع بشأن تأثير هذا الصعود على استقرار منطقة (الإندوباسيفيك) على مصالحها المتنامية في المنطقة، بالإضافة إلى مجموعة من التحولات الداخلية، خاصةً في اليابان، والتي عززت هذا التوافق.

وقد بدأت اجتماعات (كواد) على مستوى كبار المسؤولين، لكن سرعان ما انتقلت إلى المستوى الوزاري، حيث عُقِدَ الاجتماع الأول على هذا المستوى في سبتمبر 2019، ثم تمت ترقيته إلى مستوى القمة، حيث عُقِدَت القمة الأولى للرؤساء في سبتمبر 2021. وتتسم أجندة (كواد) بدرجة كبيرة من المرونة، فعلى الرغم من أن هدفه الأساسي هو احتواء النفوذ الصيني في منطقة (الإندوباسيفيك)، فإن أجندته تتجاوز التنسيق السياسي والأمني بين الدول الأعضاء لتشمل تنمية البنية التحتية الإقليمية، والأمن السيبراني، والانتشار النووي، ومكافحة الإرهاب، والأمن البحري، وتغير المناخ، والشراكة في مجال التقنيات الناشئة.

دشَّنت قمة سبتمبر 2021 عدداً من الآليات والمبادرات الطموحة في هذه المجالات، مثل "مجموعة كواد لتنسيق البنية التحتية" و"مجموعة كواد للأمن السيبراني"، و"شبكة الشحن الأخضر"، و"شراكة الهيدروجين النظيف"، و"مجموعة كواد لتنسيق البنية التحتية" [3]. ويُلاحَظ عدم إشارة اجتماعات (كواد) إلى الصين بشكل مباشر، لكن يتم الإشارة إلى "التهديد" الصيني بشكل غير مباشر من خلال التركيز على عدد من الأهداف، أبرزها حماية "النظام المبني على القواعد"، و"ضمان حرية الملاحة في الإندوباسيفيك".

ولا يزال هذا التحالف يواجه قائمة من التحديات على الرغم من المساحة المُشترَكة من المصالح بين دوله، ومن أبرز هذه التحديات ما يلي:

أ - التباين بين الدول الأعضاء حول طريقة إدارة "التهديد الصيني"؛ فرغم وجود توافق كبير بين الدول الأعضاء حول ما تُمثِّله الصين من تهديد مُحتمَل لحرية الملاحة في المنطقة، وما تُمثِّله من تهديد مباشر للأمن القومي لبعض دول (كواد)، لكن هذا التوافق لا يمتد إلى طريقة إدارة هذا التهديد وحدود سياسات التصعيد التي يمكن التوافق عليها ضد الصين، أخذاً في الاعتبار رد الفعل الصيني. هذا التباين أدى دوراً كبيراً في عدم قدرة الولايات المتحدة

2- "Australia not to participate in quadrilateral dialogue now", Melbourne, Feb 5, 2008. https://www.outlookindia.com/newswire/story/australia-not-to-participate-in-quadrilateral-dialogue-now/542206

3- The White House, "Fact Sheet: Quad Leaders' Summit", September 24, 2021. https://www.whitehouse.gov/briefing-room/statements-releases/2021/09/24/fact-sheet-quad-leaders-summit/

على تحويل (كواد) إلى (ناتو آسيوي).[4] وتأتي المعارضة الأساسية لصيغة (الناتو الآسيوي) من جانب الهند.

ب – التزام دول رابطة (الآسيان) بحالة من "الحياد" و"الحذر" تجاه مفهوم ومسرح (الإندوباسيفيك)؛ فلا تزال تتمسك الرابطة بمبدأ عدم تحويل منطقة جنوب شرق آسيا إلى ساحة للصراع بين الولايات المتحدة والصين. ومما لا شك فيه، فإن نجاح (الآسيان) في التمسك بهذه المبادئ سيحول دون تمدد (كواد)، وغيره من التحالفات الجديدة، إلى منطقة جنوب شرقي آسيا، والتي تمثل قلب منطقة (الإندوباسيفيك) كمسرح رئيسي لعمل هذه التحالفات. لكن هذا لم يمنع بعض دول (الآسيان) من اتخاذ مواقف مرنة تجاه التحالفات الجديدة في المنطقة، مثل الفلبين.

ج – تزايد "التوجهات الاستقلالية" لدى الهند في مواجهة الولايات المتحدة، وهو ما اتضح خلال الحرب الروسية الأوكرانية. هذا الاستقلال النسبي مدفوع بحزمة من المصالح الاستراتيجية الهندية، أبرزها مركزية روسيا بين مصادر التسليح الخارجي للهند، ومساحات التعاون المُشترَك بين الهند والصين داخل مجموعة (بريكس)، التي تضم أيضاً روسيا والبرازيل وجنوب إفريقيا.

د – إن الصورة السائدة حول تحالف (كواد) هو أنه "تحالف الديمقراطيات" الرئيسية في (الإندوباسيفيك)، في مواجهة النظم غير الديمقراطية (الصين بالأساس)، حسب الرؤية الأمريكية/الغربية. وقد أخذت الاستراتيجية المُعلَنة من جانب اليابان وبعض الوثائق الحكومية بشأن (الإندوباسيفيك) مدى أبعد عندما وضعت نشر الديمقراطية وسيادة القانون ضمن أهداف (كواد) [5]. وعلى الرغم من تدارك اليابان مخاطر هذا التوجه من خلال إدخال تعديلات على هذه الوثائق، لكن هذا لا ينفي أن الديمقراطية هي أحد الخطوط الأساسية التي لا يمكن تجاهلها في تمييز دول (كواد) في مواجهة الخصم الرئيسي (الصين)، وهو تمييز لن يغيب عن دول المنطقة في إدراكها لطبيعة وهوية (كواد).

4- في عام 2020، على سبيل المثال، وعقب التدريبات العسكرية البحرية (مالابار) (MALABAR) في ذلك العام، التقى وزير الخارجية الأمريكي مايك بومبيو بأعضاء (كواد) لمناقشة تحويله إلى (ناتو آسيوي) بأهداف أمنية وجيوسياسية مشتركة.

5 انظر على سبيل المثال:

-Japanese Ministry of Foreign Affairs ,Address by Prime Minister Shinzo Abe at the Opening Session of the Sixth Tokyo International Conference on African Development) TICAD VI ,(Nairobi ,Kenya ,August.2016 ,27 https//:www.mofa.go.jp/afr/af2/page4e.000496_html

- Japanese Ministry of Foreign Affairs' ,State Minister for Foreign Affairs Kishi's speech at the Indian Ocean Rim Association) IORA (Summit ,'Jakarta 8 ,March .2017 https//:www.mofa.go.jp/mofaj/files.000234813/pdf.

- Ministry of Foreign Affairs ,Japan ,**Diplomatic Bluebook2017** (Tokyo, 2017), p. 26. https://www.mofa.go.jp/files/000290287.pdf

2- تحالف (أوكوس)

إزاء التباين القائم داخل (كواد)، وعدم قدرة الولايات المتحدة على ترقيته إلى (تحالف أمني) أو (ناتو آسيوي)، وفقاً للطموح الأمريكي، اتجهت الولايات المتحدة إلى تعزيز علاقاتها الدفاعية مع أستراليا من خلال الإعلان في 15 سبتمبر 2021 عن تحالف (أوكوس) (AUKUS)، الذي يضم بالإضافة إليهما المملكة المتحدة.([6]) وقد ارتبط الإعلان عن هذا التحالف الجديد بإعلان أستراليا إلغاء صفقة الغواصات التقليدية مع مجموعة (نافال) الفرنسية للصناعات الدفاعية المُوقَّعة في عام 2016، والتي تضمنَّت شراء أستراليا 12 غواصة تعمل بالوقود التقليدي، والتحوُّل إلى الولايات المتحدة والمملكة المتحدة لبناء غواصات تعمل بالوقود النووي. ويتجاوز هذا التحالف مجرد مساعدة أستراليا على بناء هذه الغواصات المتقدمة، إذ تضمن الاتفاق مجالات أخرى للتعاون الثلاثي شملت الذكاء الاصطناعي، والحوسبة، والصواريخ الفرط صوتية، والأسلحة السيبرانية، والحرب في أعماق البحر.

ولا يختلف (أوكوس) عن (كواد) فيما يتعلق بكونهما لا يندرجان ضمن التحالفات العسكرية الرسمية، إذ يُعدان أقرب إلى صيغة التحالفات السياسية/ الأمنية؛ لكن (أوكوس) يُمثِّل خطوة أكثر تقدماً مقارنةً بـ(كواد)، من حيث تضمينه هدفاً عسكرياً أكثر وضوحاً، يتمثَّل في تسليح أحد أطرافه (أستراليا) بأنواع متقدمة من التسليح، ستؤدي دوراً في تغيير موازين القوى في مسرح (الإندوباسيفيك) بشكل عام، ومع الصين بشكل خاص.

6- “Remarks by President Biden, Prime Minister Morrison of Australia, and Prime Minister Johnson of the United Kingdom Announcing the Creation of AUKUS”, **The White House Website**, SEPTEMBER 15, 2021. https://www.whitehouse.gov/briefing-room/speeches-remarks/2021/09/15/remarks-by-president-biden-prime-minister-morrison-of-australia-and-prime-minister-johnson-of-the-united-kingdom-announcing-the-creation-of-aukus/

مواصفات الغواصات النووية الهجومية الواردة في اتفاق "أوكوس"

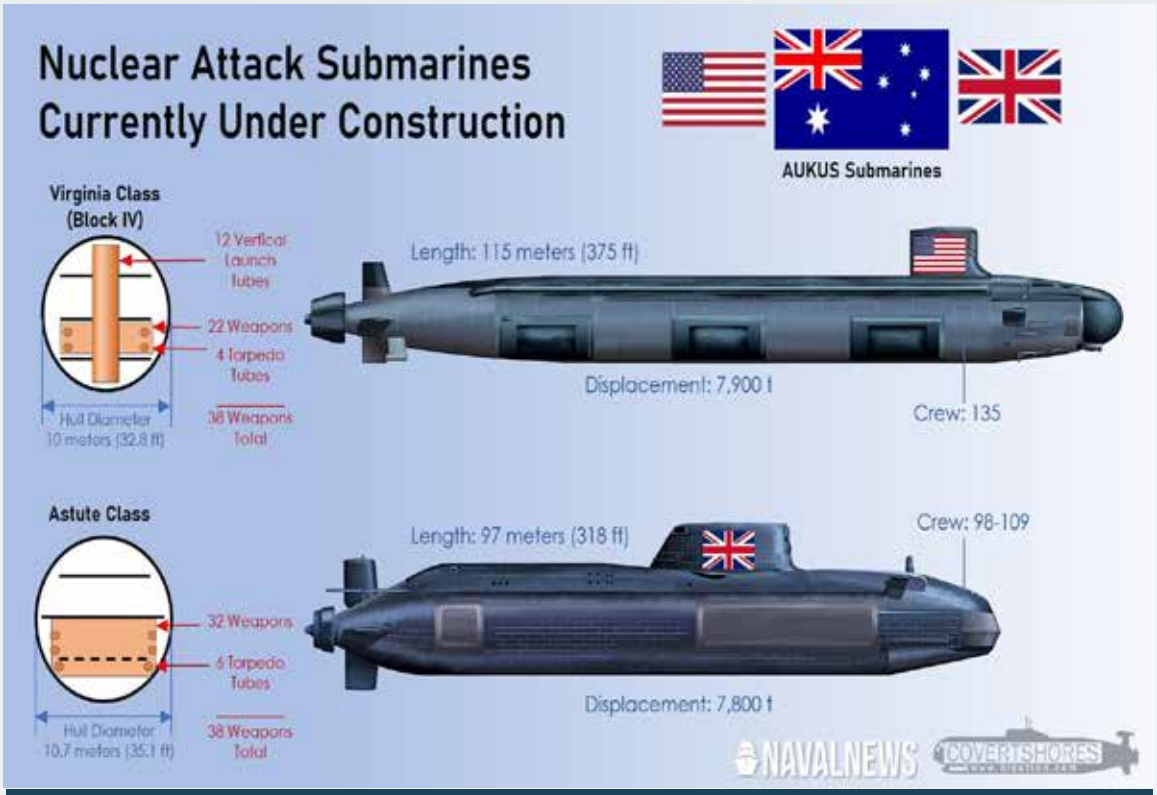

صورة للغواصة الأمريكية من فئة "فرجينيا" التابعة للبحرية الأمريكية، وللغواصة البريطانية من فئة "أستيويت" التابعة للبحرية الملكية البريطانية. يُمكِن أن تحمل كلتاهما 38 سلاحًا بحجم طوربيد، ويشمل ذلك صواريخ كروز للهجوم الأرضي من طراز توماهوك.

المصدر:

H I Sutton, The 5 Main Options for Australia's AUKUS Nuclear Submarine Deal, NavalNews Website, 29 Sep 2021. https://rb.gy/3iua4

من جانب آخر، عَكَسَ اندماج أستراليا في هذا (التحالف) تحولاً نوعياً في موقفها من الصين و(الإندوباسيفيك)، وأسَّس لتخلي أستراليا عن سياسة "الحذر" التاريخية تجاه الصين، واستعدادها للاندماج في المنظومة الأمريكية لاحتواء الأخيرة، وربما الانخراط في أي مواجهة مُحتملَة معها. كذلك، عَكَسَ تأسيس (أوكوس) استعداد الولايات المتحدة لبناء صيغ مختلفة من الأطر/ التحالفات الأمنية، التي تتناسب مع مصالح وحسابات شركائها في منطقة (الإندوباسيفيك) بهدف بناء أوسع تكتل مُمكِن ضد الصين.

وقد تبع تأسيس (أوكوس) جدال كبير في المنطقة، خاصةً داخل دول (الآسيان) والصين، حول تداعيات هذا التحالف على الاستقرار والتوازنات الأمنية والعسكرية. فقد ذهب البعض إلى أن هذا التحالف يتناقض مع الالتزامات المُقرَّرة على الدول الأعضاء في "معاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في جنوب المحيط الهادئ" South Pacific Nuclear Free Zone (SPNFZ) Treaty المُوقَّعة في عام 1985، والتي تُعد أستراليا طرفاً فيها (بالإضافة إلى جزر كوك، وفيجي، وكيريباتي، ونارورو، ونيوزيلندا، ونيوي، وبابوا غينيا الجديدة، وساموا، وجزر سليمان، وتونغا، وتوفالو، وفانواتو). فعلى الرغم من أن المعاهدة تُركِّز بالأساس على حظر انتشار الرؤوس الحربية النووية في منطقة جنوب المحيط الهادئ، لكن وجهة نظر - دافعت عنها الصين ودول أخرى - ذهبت إلى أن امتلاك أستراليا للغواصات التي تعمل بالوقود النووي يُمكِن أن تقود إلى تحوُّل الأخيرة إلى امتلاك السلاح النووي، أو على الأقل فإن صفقة (أوكوس) تتناقض مع روح المعاهدة.

وفي المقابل، كانت هناك وجهة نظر موازية - عبَّرت عنها الفلبين - رأت أن التحالف لن يكون له تأثير في انتشار السلاح النووي في المنطقة. وذهبت الفلبين إلى أن الطابع الجغرافي لمنطقة (الإندوباسيفيك)، والتحولات الجارية بها تتطلب أطراً متعددة الأطراف تتسم بالمرونة والقدرة على التكيف، من حيث العضوية والأهداف الاستراتيجية، والأدوات المناسبة للاستجابة للتغيرات الجارية في التوازن العسكري الإقليمي [7].

هكذا، فتح تحالف (أوكوس) الباب أمام خلافات بين دول المنطقة حول مشروعية هذه الخطوة من جانب أستراليا، وتداعياتها على الانتشار النووي في (الإندوباسيفيك)، خاصةً في منطقة جنوب المحيط الهادئ. كذلك، فإن هذه الشبكة الجديدة من التحالفات تُمثِّل تحولاً عن السياسة التقليدية التي استقرت لفترة في المنطقة، والتي قامت على ضرورة دمج الصين في عدد من الأطر متعددة الأطراف (آسيان + 3 الذي يضم دول آسيان والصين واليابان وكوريا الجنوبية، وآسيان + 6 الذي يضم دول آسيان والصين واليابان وكوريا الجنوبية والهند وأستراليا ونيوزيلندا، والمنتدى الإقليمي للآسيان الذي يضم بجانب دول الآسيان كلاً من: أستراليا، وبنغلاديش، وكندا، والصين، وكوريا الجنوبية، وكوريا الشمالية، وروسيا، وسريلانكا، وتيمور الشرقية، والولايات المتحدة، والهند، واليابان، ومنغوليا، ونيوزيلندا، وباكستان، وبابوا نيو غينيا، بجانب الاتحاد الأوروبي)، وذلك انطلاقاً من افتراض أن هذه السياسية ستؤدي في التحليل الأخير إلى إضعاف التوجهات العدائية للصين ضد محيطها الإقليمي. لكن التوسع في سياسة التحالفات الجديدة يأتي على حساب فعالية هذه الأطر التي جمعت الصين مع دول أخرى عدة في (الإندوباسيفيك).

من ناحية أخرى، ووفق بعض التحليلات، فإن هذه التحالفات تظل محدودة التأثير ما لم يتم توسيع عضويتها لتشمل دولاً مثل كندا، وفرنسا، ودولاً من جنوب شرق آسيا. وتجدر الإشارة هنا إلى أن إلغاء صفقة الغواصات الأسترالية الفرنسية خَلَقَ أزمة في العلاقات بين

الدولتين، وكذلك للعلاقات الأمريكية الفرنسية، من الصعب تجاوزها، خاصةً مع استبعاد فرنسا من تحالف (أوكوس)، رغم أنها تُعد رسمياً دولة (إندوباسيفيكية) (استناداً إلى امتلاكها عدداً من الجزر في المنطقة).

وقد أبدت فرنسا استعداداً أكبر لتبني سياسة إزاء الصين مستقلة نسبياً عن الولايات المتحدة، وهو ما برز في تصريحات الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون في 7 إبريل 2023، لصحيفة "Les Echos"، خلال زيارته للصين، والتي أكد فيها أن "أسوأ شيء هو الاعتقاد أننا نحن الأوروبيون يجب أن نكون أتباعاً.. وأن نتكيَّف مع الإيقاع الأمريكي ورد الفعل الصيني المُبالَغ فيه"، ودعا أوروبا إلى "الاستيقاظ"، مؤكداً أن "أولويتنا ألا نتكيَّف مع أجندة الآخرين في مختلف مناطق العالم.. لماذا علينا اتباع الإيقاع الذي يختاره الآخرون؟ في مرحلة ما، علينا أن نطرح على أنفسنا سؤال: أين تكمن مصلحتنا؟ إننا لا نريد الدخول في منطق الكتلة مقابل الكتلة"، ودعا ماكرون إلى أن يكون "الاستقلال الاستراتيجي" هو "معركة أوروبا"، مؤكداً: "سنصبح تابعين في حين أننا قادرون على أن نكون القطب الثالث إذا كان لدينا بضع سنوات لتأسيسه".

3- التحالف الصيني الروسي

إحدى الظواهر المهمة التي ارتبطت بالحرب الروسية الأوكرانية هي كثافة التفاعلات الصينية الروسية، بشكل عام، وتبني الصين موقفاً مناهضاً لموقف الولايات المتحدة وحلف (الناتو) من الحرب، وذلك على الرغم من أن الموقف الصيني لم يصل إلى حد التماهي الكامل مع الموقف الروسي، إلى حد سمح بطرح فرضيات حول طبيعة العلاقات الصينية الروسية في هذه المرحلة.

أبرز الفرضيات المطروحة في هذا السياق هي تطور "تحالف" صيني روسي في مواجهة الولايات المتحدة وحلف (الناتو). ورغم أن بعض الكتابات استدعت العلاقات التاريخية الصراعية بين روسيا والصين خلال عقدي الستينيات والسبعينيات من القرن العشرين، لتنتهي إلى استنتاج مفاده أن سقف هذه العلاقات هو فقط "التنسيق المشترك"، لكن التطورات النوعية التي شهدتها علاقات الدولتين خلال السنوات الأخيرة، والتي بدت أكثر وضوحاً خلال عام 2022، تُؤسِّس للقول إن العلاقات بين الجانبين تجاوزت مستوى "التنسيق" إلى حد إمكانية وجود "تحالف"، حتى وإن كان غير معلن.

التحليلات التي جادلت بوجهة النظر تلك تستند إلى عدد من الحجج، أبرزها وجود هدف استراتيجي مُعلَن يجمع الطرفين، هو بناء نظام عالمي متعدد الأطراف، ما يعني ضرورة إنهاء حالة الهيمنة الأمريكية، وتبادُل الدعم المُنسَّق سياسياً وعسكرياً، في مواجهة الولايات المتحدة و(الناتو)، فضلاً عن تواتر التدريبات العسكرية المُشتَرَكة، والتي تُعد مدخلاً مهماً لبناء الثقة المتبادلة وزيادة قابلية العمل العسكري المُشترَك في لحظة ما. أضف إلى ذلك، أن

كلتا الدولتين - حسب التحليلات الغربية - "قوى تعديلية" Revisionist Powers. كما يُمكِن فهم السلوك الروسي والسلوك الصيني في أقاليمَ مختلفة على أساس وجود نوع من تقسيم العمل وتوزيع الأدوار؛ حيث تُعد روسيا قوة عسكرية برية، بينما تخطط الصين لكي تكون قوة بحرية عظمى بحلول عام 2049. وجغرافياً تركز الصين على منطقة (الإندوباسيفيك) إلى جانب إفريقيا، بينما تركز روسيا على شرق أوروبا، إلى جانب بعض مناطق الشرق الأوسط.

لقد كانت الحرب الروسية الأوكرانية كاشفة عن عمق التحول الذي طال العلاقات الروسية الصينية، لكن هذا التحول كان سابقاً على الحرب، فقد بدأ في عام 2021 بصدور بيان مُشترَك عقب القمة بين الرئيسين بوتين وشي جين بينغ، في 4 فبراير من العام نفسه (أي قبل 20 يوماً من بدء العمليات العسكرية الروسية ضد أوكرانيا)، وذلك على هامش حضور بوتين حفل افتتاح الدورة الـ24 للألعاب الأولمبية الشتوية في بكين؛ حيث تناول البيان مجموعة كبيرة من القضايا والتحولات الدولية، عبَّر من خلالها الطرفان عن مواقفهما وأهدافهما المُشترَكة بشأن عدد من القضايا والتحولات الدولية.

أكد البيان أن العلاقات الروسية الصينية تتجاوز التحالفات السياسية والعسكرية التي عرفتها مرحلة الحرب الباردة، وأنه "لا حدود للصداقة بين الدولتين"، ولا توجد مجالات تعاون "محظورة". وفي إطار تبادل الدعم السياسي، أكدت روسيا دعمها لمبدأ صين واحدة، واعتبار تايوان جزءاً لا يتجزأ من الصين، ومعارضتها لأي شكل من أشكال استقلال تايوان، بالإضافة إلى دعمها للمفهوم الصيني بناء "مجتمع المصير المُشترَك للبشرية". كما أكدت الصين دعمها المقترحات الروسية لإنشاء ضمانات أمنية طويلة الأمد مُلزِمَة قانوناً في أوروبا.

ومع أن البيان لم يَستخدِم تعبير "الحلف أو "التحالف" لوصف العلاقات الصينية الروسية، لكن هذا لا يحول دون إثارة الجدل والنقاش حول حقيقة هذه العلاقات، وما إذا كان هذا البيان يؤسس لعلاقة تحالف بين الدولتين، خاصةً في ظل ما تضمنه ليس فقط من التحديد الواضح والتفصيلي للأهداف الاستراتيجية المُشترَكة، والقضايا موضع التوافق بينهما، والقضايا موضوع الخلاف المُشترَك مع الولايات المتحدة و(الناتو)، ولكن أيضاً لتبادل الدعم السياسي بينهما في القضايا ذات الأهمية الخاصة لكل طرف (العلاقة مع الناتو بالنسبة لروسيا، وقضية تايوان بالنسبة للصين).

من الناحية الرسمية المُعلَنَة لم تصل العلاقات الصينية الروسية إلى مستوى التحالف، ومن ثم تقع هذه العلاقات، حتى الآن، بين مستوى التنسيق العسكري والتحالف؛ فقد تجاوزت هذه العلاقات حدود التنسيق المُشترَك، وربما تكون قد وصلت إلى حد التحالف غير الرسمي. ووفق بعض الكتابات الغربية، فإن المستوى الثاني - التحالف العسكري الواقعي - هو تحالف براغماتي وليس تحالفاً استراتيجياً، يجتمع فيه الطرفان على هدف استراتيجي وجيوسياسي مُشترَك هو تغيير النظام العالمي القائم وفقاً لمصالحهما؛ وتقويض

الهيمنة الأمريكية على هذا النظام، من خلال مبدأ "تقسيم العمل"، حيث يتسم التحالف بدرجة من المرونة التي تسمح لكل طرف بتحقيق الهدف المُشترَك وفق حساباته، دون أن ينفي ذلك إمكانية التنسيق وتبادل الدعم السياسي.

ولقد قدمت الحرب الروسية الأوكرانية، ثم أزمة تايوان خلال شهر أغسطس 2022، نموذجاً تطبيقياً لهذا النمط التحالفي، فقد تبادل الطرفان الدعم السياسي والاقتصادي، دون أن يستتبع ذلك تورُط الصين في الحرب. لكن هذا النمط قد يشهد تحولاً في اتجاه التحالف الحقيقي إذا انتقل النظام العالمي إلى مستوى أوسع وأعمق من الفوضى، خاصةً في حالة حدوث مواجهات عسكرية في منطقة (الإندوباسيفيك)؛ إذ من شأن هذه المواجهات أن تُمثِّل مناسبة مهمة لانتقال الطرفين إلى مستوى التحالف الرسمي.

ختاماً، يُمكِن القول إن هذه الشبكة الجديدة من التحالفات لا تُمثِّل الشكل النهائي للتحالفات الدولية الجاري تشكيلها، كما أنها لم تشهد اختبارات مهمة؛ إذ من المتوقَع أن تشهد هذه التحالفات تطورات جديدة خلال السنوات المقبلة على خلفية تعمُق واتساع الاستقطاب الأمريكي الصيني. كذلك، من المُتوقَع أن تتعرض لاختبارات مهمة في حالة حدوث حروب جديدة، خاصةً إذا وَقَعَت هذه الحروب في منطقة (الإندوباسيفيك)، بسبب تايوان على سبيل المثال.

المحور الثاني

القضايا والمشكلات الأمنية في قارة آسيا

أولاً: المشكلات الأمنية في محيط الصين الإقليمي

السفير/ مجدي عامر

تقوم المعجزة الاقتصادية الصينية في المقام الأول على مبدأ "التنمية السلمية والصعود السلمي للصين"، والذي يعتمد على خلق منطقة سلام وأمن واستقرار داخلي وفي المحيط الإقليمي للصين، للمحافظة على تدفُق الاستثمارات الأجنبية إليها، والتي تُمثِّل حجر الزاوية في استراتيجية التنمية الصينية، والتي نجحت الصين نجاحاً كبيراً في وضعها موضع التنفيذ والحفاظ عليها طوال السنوات الماضية منذ عام 1978 وحتى اليوم.

ولكن مع انتقال مركز ثِقَل الاقتصاد العالمي من الغرب إلى الشرق بسبب الصعود الصيني وتزايد وتيرة نشر الصين لنفوذها الإقليمي والدولي، إلى جانب مشكلة تايوان والنزاع الأمريكي الكوري الشمالي بسبب القدرات النووية والصاروخية الكورية الشمالية؛ فقد تحركت واشنطن لتعزيز وجودها العسكري في منطقة "الإندو-باسيفيك" لتزايد أهميتها الدولية فيما يتعلق بالمصالح الأمريكية، الأمر الذي وجَّه التركيز إلى المشكلات والنزاعات في محيط الصين الإقليمي، حيث إن مسار هذه النزاعات سوف يؤثر بشكل كبير في السلوك الصيني في إقليمها وفي العالم بأسره، وبالتالي يؤثر في توجهات ومستقبل المنافسة الأمريكية الصينية التي صارت تسيطر على سياسة الدولتين، والتي تُمثِّل تحدياً لاستراتيجية "التنمية السلمية الصينية"، والتي إذا اختلت، يُمكِن أن تَفقِد الصين الكثير من مقوماتها الاقتصادية والتجارية، مما يهدد وضعها الإقليمي والدولي.

وتتلخص أهم المشكلات الأمنية في محيط الصين في: مشكلة تايوان – الصراع في بحر الصين الجنوبي – الصراع في بحر الصين الشرقي – الملف النووي الكوري الشمالي – الملف النووي الإيراني – الخلاف الحدودي الصيني الهندي – الإرهاب. ويُوجَد تداخل واضح في بعض هذه القضايا، خاصةً في مشكلة تايوان والصراع في بحر الصين الجنوبي والبحر الشرقي، وهو ما يمكن إيجازه فيما يلي.

1- مشكلة تايوان

أ – بعد قيام جمهورية الصين الشعبية في عام 1949 انسحبت قوات "الكومينتانغ" إلى جزيرة تايوان في حماية الأسطول الأمريكي الثامن، ومَنَحَت واشنطن كل الدعم للحكومة الهاربة لتمكينها من ترسيخ سلطتها وقدرتها على البقاء. ومنذ ذلك الحين تساند واشنطن حكومة تايوان، حتى بعد الاعتراف الأمريكي بجمهورية الصين الشعبية وإقامة علاقات دبلوماسية كاملة معها في عام 1979، واعتراف واشنطن بسياسة الصين الواحدة، فقد ظلَّت واشنطن طوال هذه السنوات تساند تايوان بالسلاح، علاوةً على الدعم السياسي، كما تُصرحِّ واشنطن دائماً أنها تعارض توحيد الصين وتعارض تغيير الوضع القائم، بل تشجع الإدارات الأمريكية المتتابعة سلوك الحزب التايواني المؤيد للاستقلال عن الصين (الحزب الديمقراطي التقدمي، وهو الحزب الحاكم في تايوان حالياً)، والذي يدفع في سبيل اتخاذ المزيد من الخطوات السياسية لتعميق الانفصال عن الصين، وهو الأمر الذي ترفضه الصين كليةً وتهدد بأنها ستلجأ للخيار العسكري إذا أعلنت تايوان استقلالها عن الصين. كما تحذر بكين الولايات المتحدة بعدم اللعب بالنار في هذا الملف الذي يُشكِّل أولوية مُطلَقَةً للصين التي تعمل على تحقيق الوحدة مع تايوان سلمياً.

ب – تَستخدِم الولايات المتحدة قضية تايوان كما تَستخدِم القضايا الأخرى الخاصة بالصين (هونغ كونغ – شينجيانغ – التبت – حقوق الإنسان... إلخ) لتشوية صورة الصين الدولية، ولخلق المشاكل المتلاحقة للصين لتهديد استقرارها الداخلي، وذلك ضمن السياسة الأمريكية الرامية لإضعاف الصين واستنزافها بشتى الطرق. والمُرجَّح أن تظل قضية تايوان مصدراً للصراع الأمريكي الصيني، مع تصاعد الصراع – بشكل محدود – حول هذه القضية من وقت لآخر، لأنه من المستحيل أن تتخلى بكين عن هدف استعادة تايوان سلمياً، كما أن واشنطن تتبع منذ عام 1949 سياسة تهدف لمنع عودة تايوان للسيادة الصينية، وبالتالي فإن مشكلة تايوان ستظل عقبة كبرى تَحُوُل دون تحسين العلاقات الأمريكية الصينية.

2- بحر الصين الجنوبي

أ – بحر الصين الجنوبي هو ممر بحري فائق الأهمية يربط بين المحيطين الهادئ والهندي، وتمر من خلاله نصف سفن النقل البحري على المستوى العالمي، الأمر الذي يجعل السيطرة على هذا البحر عنصراً مهماً للتأثير في حركة التجارة والملاحة بالعالم كله. كما أن

الـدول المتشـاطئة في هـذا البحـر كلهـا مـن دول الاقتصاديـات الصاعـدة التـي تعتمـد عـلى التجـارة الخارجيـة كمصـدر رئيـسي للدخـل القومـي والنمـو الاقتصـادي، ولذلـك فهنـاك مصلحـة رئيسـية لـكل هـذه الـدول في ضمـان سـلامة الملاحـة بحريـاً وجويـاً في هـذا البحـر، بـل إن هنـاك مصلحـة عالميـة لضمـان حريـة وسـلامة الملاحـة عـبره لضخامـة حجـم التجـارة العالميـة المـارة فيـه.

ب – هنـاك أهميـة اقتصاديـة إضافيـة كبـيرة لهـذا البحـر، حيـث توجـد احتياطيـات ضخمـة مـن الغـاز والنفـط في قـاع البحـر، وثمـة شركات بـترول عالميـة تقـوم حاليـاً بالتنقيـب عـن النفـط والغـاز لصالـح عـدة دول. ويُضـاف إلى ذلـك أهميـة هـذا البحـر بسـبب موقـع تايـوان في إطـاره الجغـرافي، وأهميتـه كذلـك في إطـار المنافسـة الأمريكيـة الصينيـة، وبالتـالي فـإن أي مواجهـة عسـكرية بـين الولايـات المتحـدة والصـين مسـتقبلاً ستشـمل بـلا شـك هـذا البحـر كأحـد أهـم مسـارح هـذه المواجهـة المُحتمَلَـة بـين العملاقـين.

ج – تعمـل الولايـات المتحـدة بشـكل مسـتمر عـلى تدويـل النـزاع القائـم بـين الصـين وبعـض الـدول المشـاطئة لهـذا البحـر (الفلبـين – فيتنـام – تايـوان –إندونيسـيا – ماليزيـا – برونـاي) عـلى ملكيـة الجـزر في هـذا البحـر، وكذلـك عـلى الحـدود البريـة والميـاه الإقليميـة بـين هـذه الـدول مـن جهـة والصـين مـن جهـة أخـرى. ومنـذ عـام 2013 بـدأت الصـين في بنـاء جـزر صناعيـة في منطقـة جـزر سـبراتلي وجـزر باراسـيل وسـط إدانـة إقليميـة وغربيـة واسـعة، كمـا عـزَّزت الصـين وجودهـا العسـكري في هـذا البحـر بشـكل كبـير، وأصبحـت تطلـق عليـه "الكاريبـي الصينـي"، في إشـارة واضحـة إلى أحقيتهـا في فـرض سـيطرتها الكاملـة عـلى هـذا البحـر.

النزاعات في بحر الصين الجنوبي

المصدر:

William Pesek, Making Sense of the South China Sea Dispute, Forbes, Aug 22, 2017. https://bit.ly/42U5P5o

وفي مواجهة التوجه الأمريكي المتزايد لتدويل هذا النزاع، مع تشجيع دول أخرى مثل اليابان على الانضمام للجانب الأمريكي ضد الصين في هذه القضية، تعمل الصين على معالجة النزاع ثنائياً مع كل دولة على حدة، وتعمل على إغداق المساعدات والمِنَح والمشروعات على الدول المُشَار إليها لتهدئة الوضع. كما ترفض الصين تدخل الأمم المتحدة أو محكمة العدل الدولية أو أي تحكيم دولي في هذا النزاع.

ومع ذلك، فليس من المُرجَّح تصاعد الخلاف حول هذا البحر لمرحلة النزاع العسكري، أخذاً في الاعتبار قوة الصين العسكرية وضعف الدول المُتنازِعَة معها، علاوةً على وجود مصلحة مُشتَرَكَة لكافة الدول في عدم المساس بالاستقرار في هذه المنطقة حتى لا تتأثر حركة التجارة الدولية وحركة استقطاب الاستثمار الأجنبي لكافة الدول المطلة على هذا البحر، وعلى رأسها الصين ذاتها، إضافة إلى عدم تحمُّس الولايات المتحدة للتورط في نزاع عسكري خارج حدودها، خاصةً مع الصين القوية عسكرياً.

د - على الرغم من أن بعض الدول الإقليمية الكبرى مثل (اليابان – أستراليا) قد انضمت للولايات المتحدة في تحالفات عسكرية مُوجَّهة ضد الصين (اتفاق أوكوس الأمني بين الولايات المتحدة وبريطانيا وأستراليا، واتفاق الولايات المتحدة والفلبين على استخدام الأولى قواعد عسكرية إضافية في أراضي الفلبين، وإنشاء اليابان لقاعدة عسكرية جديدة في جزيرة ميج أقصى جنوب اليابان والسماح للولايات المتحدة باستخدامها)، علاوةً على مشاركتها في حوار "كواد الأمني" الرباعي (الولايات المتحدة – اليابان – أستراليا – الهند)، إلا أن هذه الدول الإقليمية كلها ترفض المشاركة في أي عمل عسكري ضد الصين، حيث إن المحافظة على علاقات جيدة مع الصين تُعد من أولويات السياسة الخارجية لهذه الدول كلها.

3- بحر الصين الشرقي

أ - يدور نزاع بين الصين واليابان منذ أمد طويل على مجموعة جزر سينكاكو في بحر الصين الشرقي، والتي تسيطر عليها اليابان، في حين تطالب الصين بالسيادة عليها. وقد تم الاتفاق بين الدولتين في عام 2008 على التعاون لاستغلال موارد النفط والغاز في هذا البحر، لكن المفاوضات توقفت في عام 2010 وسط تفاقم التوتر بينهما ولم تُستأنَف من حينها. وقد تزايدت بشدة في السنوات الأخيرة الأنشطة الصينية قُرْب الحد الفاصل بين المنطقتين الاقتصاديتين للدولتين في منطقة الجزر المُشَار اليها، حيث أقامت الصين منصات للتنقيب عن البترول، كما توجد سفنها بشكل شبه دائم قرب هذا الخط.

ب - تقول اليابان إن ما يحدث في بحر الصين الشرقي لا يُمثِّل مشكلة إقليمية فحسب، بل يُمثِّل أيضاً مشكلة دولية، خاصةً وأن هذه المشكلة تتزامن مع مشكلة بحر الصين الجنوبي. وتحُث اليابان الولايات المتحدة وأوروبا على التصدي لتوسُع الصين الإقليمي، حيث إن الصين قد أصبحت قوية بشكل متزايد سياسياً واقتصادياً وعسكرياً، وتحاول استخدام قوتها لتغيير الوضع الراهن من جانب واحد في بحر الصين الشرقي وبحر الصين الجنوبي.

ولمواجهة هذا التحدي، أعلنت اليابان في عام 2013 تغيير استراتيجيتها العسكرية عندما وضعت "استراتيجية الأمن القومي الياباني"، وبعدها عدَّلت المادة 9 من الدستور الياباني، والتي كانت تَحظُر النشاط العسكري الهجومي والخارجي للجيش الياباني. كما شاركت اليابان منذ عام 2021 في حوار "كواد" الأمني الرباعي مع كل من الولايات المتحدة وأستراليا والهند، وأخيراً أعلنت اليابان عن إقامة قاعدة عسكرية جديدة في جزيرة ميج، في أقصى جنوب اليابان مع السماح للقوات الأمريكية باستخدامها؛ مما يعني تزايد القوة العسكرية اليابانية والأمريكية في مواقعَ قريبة من بحر الصين الجنوبي وداخل بحر الصين الشرقي، وكلها خطوات تُوضِّح توجُه اليابان نحو المزيد من "العسكرة"، استجابةً للتحديات الأمنية المستجدة في منطقتها، وأولها الخطر الصيني المتزايد كما تراه اليابان.

النزاع بين الصين واليابان في بحر الصين الشرقي

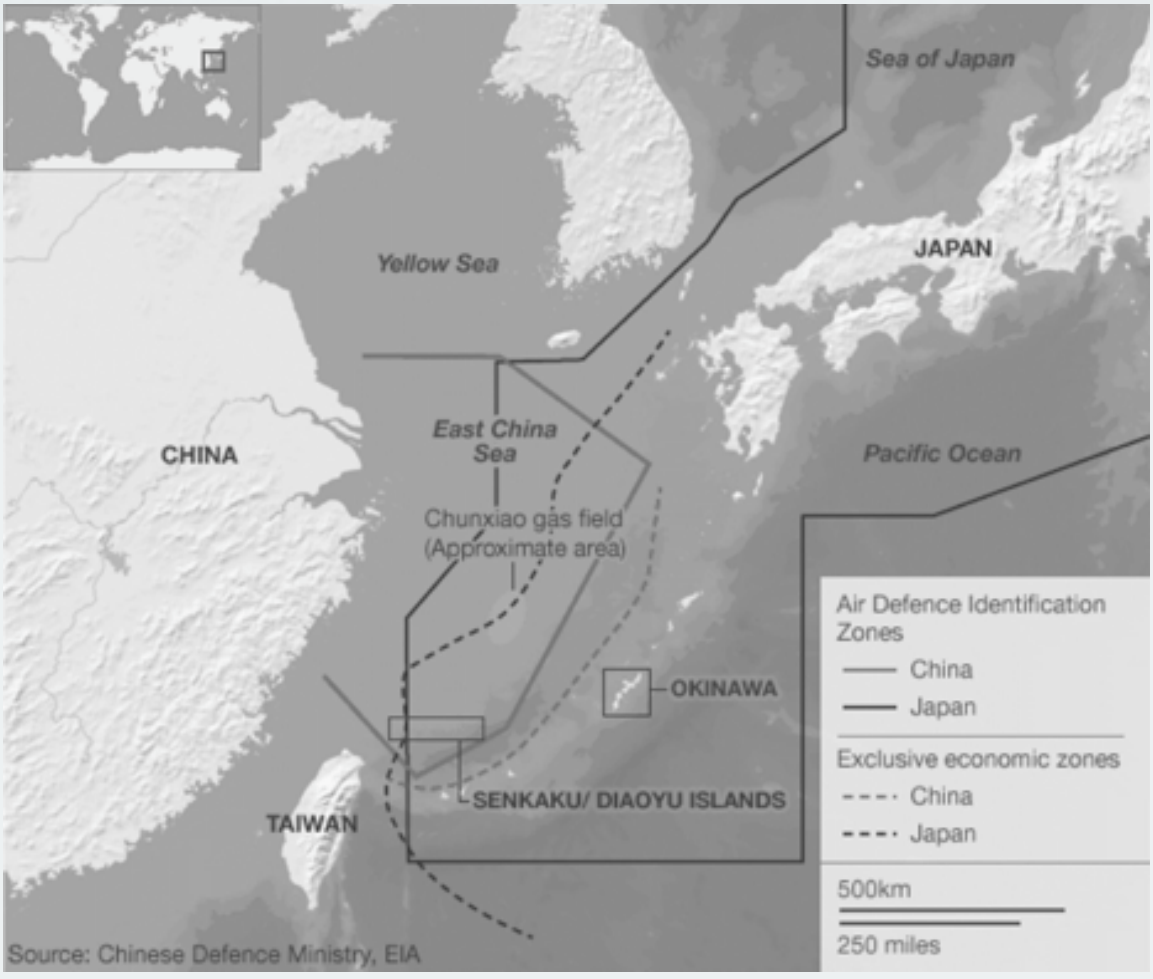

المصدر:

Promoting crisis management in the East China Sea, Stockholm International Peace Research Institute (SIPRI).

https://bit.ly/42Ru6Jx

ج – على الرغم من هذه المشكلات الأمنية، فإن هناك علاقاتٍ اقتصادية وتجارية قوية بين الصين واليابان، بناءً على اتفاقية عام 2006 تحت عنوان "التعزيز الشامل لعلاقة المنفعة المتبادلة القائمة على المصالح الاستراتيجية المُشتَرَكَة". كما أن استراتيجية الأمن القومي الياباني لعام 2013 تنص على أن "العلاقات المستقرة بين اليابان والصين عنصر أساسي للسلام والاستقرار في منطقة آسيا والمحيط الهادئ".

د - مع أن اليابان حذرة للغاية في اتخاذ سياسة عدوانية ضد الصين للحفاظ على الاستقرار في المنطقة، إلا أن "عسكرة اليابان" قد تؤدي بالولايات المتحدة لاتخاذ اليابان كرأس حربة في المشروع الأمريكي لاحتواء الصين عسكرياً، مما يؤدي باليابان لتحمُّل التكلفة الأكبر في تلك المواجهة على غرار ما يحدث مع أوروبا حالياً في إطار الحرب مع روسيا في أوكرانيا، وهو أمر تتحسَّب له اليابان بشدة وتعمل على تجنبه، وأيضاً تجنب حدوث أي عمل عسكري ضد الصين.

4- الملف النووي والصاروخي لكوريا الشمالية

أ - كانت كوريا الشمالية قد وقَّعت في عام 1992 اتفاقاً مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية يسمح بتقنين منشآتها النووية، إلا أنها استمرت في أنشطتها النووية إلى أن تم في عام 1994 في عهد الرئيس الأمريكي، بيل كلينتون، توقيع "اتفاق مبادئ" أمريكي/ كوري شمالي، لتجميد البرنامج النووي لكوريا الشمالية في مقابل تزويدها بالبترول الخام ومساعدات مالية لبناء مفاعل نووي سلمي للطاقة؛ ولكن الولايات المتحدة تحت حكم الحزب الجمهوري لم تُنفِّذ الاتفاق، فبدأت كوريا الشمالية في عام 1998 باستئناف برنامجها النووي.

وفي عام 2003 اتهم الرئيس الأمريكي، جورج دبليو بوش، كوريا الشمالية، بأنها تُشكِّل أحد أعمدة "محور الشر" إلى جانب إيران والعراق، فتم تجميد اتفاق المبادئ بشكل رسمي، ثم انسحبت كوريا الشمالية من معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية. وبعد وساطة صينية روسية تم الاتفاق في عام 2005 من خلال مفاوضات "مجموعة الستة" على تجميد البرنامج النووي الكوري الشمالي في مقابل مساعدات غذائية ومالية، ورفعت الولايات المتحدة كوريا الشمالية من قائمة الدول الراعية للإرهاب، ولكن أجْرَت كوريا الشمالية تجربتها النووية الأولى في يناير 2006، فتوتَر الوضع وتَصَاعَد الخلاف بين كوريا الشمالية من جهة وكل من الولايات المتحدة واليابان وكوريا الجنوبية من جهة أخرى، كما فُرِضَت عقوبات أمريكية ودولية على كوريا الشمالية منذ عام 2006.

ب - على الرغم من العقوبات المفروضة على كوريا الشمالية، فقد أجْرَت عدة تجارب نووية حتى عام 2017، حيث كانت هذه التجربة الأخيرة هي الأكبر حتى الآن. وعلى الرغم من عقد قمتَيْن بين الرئيس الأمريكي السابق دونالد ترامب، والزعيم الكوري الشمالي، فإن هذا الحوار توقَّف في عام 2019 بعد إطلاق كوريا الشمالية صاروخين قادرين على حمل رؤوس نووية. كما أطلقت كوريا الشمالية في مايو 2022 صاروخاً بالستياً من غواصة، مع تأكيدها تطوير أسلحتها النووية بأسرع وتيرة ممكنة، ثم أقرَّت في سبتمبر 2022 قانوناً تُعلِن فيه نفسها دولة نووية، مع النص على أنه من حق كوريا الشمالية توجيه ضربة استباقية لحماية نفسها، كما استبعد الرئيس الكوري الشمالي إمكانية الدخول في محادثات لنزع السلاح النووي لبلاده، مع استمرار كوريا الشمالية في إجراء تجارب صاروخية بصفة مستمرة في إطار برنامجها لتطوير أسلحتها الصاروخية.

ج – تُؤمِن الصين أن الولايات المتحدة هي المسؤولة عن خلق وتصاعد الأزمة النووية مع كوريا الشمالية طوال تاريخ هذا الملف للجوئها لطريق العقوبات وعدم تنفيذها اتفاق المبادئ لعام 1994. كما حذَّرت الصين الولايات المتحدة مراراً (خاصةً في عهد الرئيس الأمريكي ترامب) من القيام بأي عمل عسكري ضد كوريا الشمالية، وأكدت أنها لن تسمَح بمهاجمة جارتها عسكرياً. وأوضحت الصين مراراً أنها تشترط خُلُوَ شبة الجزيرة الكورية من الأسلحة النووية، مع ضرورة التزام الولايات المتحدة بالوسائل السلمية لحل هذا النزاع، والحفاظ على السلام والاستقرار في شرق آسيا، وهي شروط لم تقبلها الولايات المتحدة.

د – أدى تخوُف الصين من الوجود العسكري الأمريكي في كوريا الجنوبية واليابان، إلى أن تَدعَم كوريا الشمالية الحليف التاريخي لها، وأكدت بكين أنها لن تسمح بمهاجمة كوريا الشمالية عسكرياً، لأنها لن تسمح بتغيير النظام في بيونغ يانغ ليحل محله نظامٌ موالٍ لواشنطن. ورغم أن الصين قد وافقت على عقوبات مجلس الأمن ضد كوريا الشمالية بعد إجرائها تجربتها النووية الأولى في عام 2006، إلا أنه يُوجَد شك كبير في تنفيذها لهذه العقوبات لوجود حدود مُشتَرَكة طويلة بين الدولتين وتبادلات يومية عبر هذه الحدود. باختصار فإن الصين تَستخدِم كوريا الشمالية كورقة ضغط ضد كل من الولايات المتحدة واليابان وكوريا الجنوبية لخدمة أهداف الأمن القومي الصيني، كما أنها لا تسمح في الوقت ذاته بتصاعد النزاع لمرحلة خطرة.

5- الملف النووي الإيراني

أ – تُحمِّل الصين الولايات المتحدة المسؤولية الرئيسية عن فشل الاتفاق النووي الإطاري لعام 2015 مع إيران، بسبب انسحابها من هذا الاتفاق في عام 2018 (في عهد الرئيس الأمريكي السابق ترامب) ولجوئها إلى طريق فرض العقوبات، وهو طريق ثَبَت فشله في كل القضايا الأخرى بما في ذلك النزاع مع كوريا الشمالية حول ملفها النووي والصاروخي، وهو الفشل الذي تكرره الولايات المتحدة مع إيران. كما تُحمِّل الصين الجانب الأوروبي بعض المسؤولية لتماشيه مع الموقف الأمريكي السلبي.

وترى الصين وجوب إعادة الاتفاق النووي إلى مساره الصحيح في أسرع وقت ممكن، خاصةً وأنها قد أدت دوراً كبيراً، وغير مُعلَن، للتوفيق بين الطرفين الأمريكي والإيراني، حتى تم التوصل للاتفاق الأصلي في عام 2015 في عهد الرئيس السابق أوباما.

ب – من جهة أخرى، تعمل الصين على أداء دور متوازن بين إيران ودول الخليج العربية، والعمل على تهدئة التوتر بين إيران والسعودية بصفة خاصة، حيث تحتفظ بعلاقات شراكة استراتيجية شاملة مع الدولتين، ولديها مع كل منهما مصالح اقتصادية وتجارية واستثمارية ضخمة. وقد نجحت الصين بالفعل في 10 مارس 2023 في التوسط بين الدولتين والتوصل إلى اتفاق لعودة العلاقات الدبلوماسية بينهما، مما يُمثِّل نجاحاً كبيراً للدبلوماسية الصينية في نزع فتيل التوتر في هذه المنطقة الحيوية.

6- الخلاف الحدودي الصيني الهندي

أ - يُنـذِر تكـرار الحـوادث الأمنيـة عـلى الحـدود الطويلـة بـين الصـين والهنـد بتدهـور العلاقـات بين أكـبر قوتـين نوويتـين في آسـيا، وهـي الحـوادث التـي وقـع آخرهـا في ديسـمبر 2022 ومـرَّ مـن دون خسـائر بشريـة، وسـبقه حادثـة أخـرى في سـنة 2020 خلَّفَـت 24 قتيـلاً مـن الجانبـين (20 منهـم مـن الجنـود الهنـود). ويعـود الخـلاف الحـدودي بـين الدولتـين لبدايـة القـرن العشريـن، حيـث تطالـب الهنـد بجـزء مـن مقاطعـة شـينجيانغ الصينيـة، بينمـا تطالـب الصـين بمقاطعـة أرونتشـال براديـش الهنديـة باعتبارهـا جـزءاً مـن إقليـم التبـت الـذي تسـيطر عليـه الصـين.

ب - تـورَّط الجيشـان الصينـي والهنـدي مرتـين في حـروب محـدودة حـول هـذه الحـدود التـي رسـمتها بريطانيـا منـذ مطلـع القـرن العشريـن، أولاهمـا كانـت في سـنة 1962 حيـث انتـصرت فيهـا الصـين، والثانيـة كانـت في سـنة 1975 (وكانـت محـدودة جـداً)، وبعدهـا اتفـق الطرفـان عـلى عـدم اللجـوء للسـلاح في هـذا النـزاع، ومـن حينهـا لـم يحـدث أي احتـكاك عسـكري بينهمـا حتـى حادثـة سـنة 2020.

ج - تتزايـد التحـركات الصينيـة في المنطقـة الحدوديـة مـع الهنـد، خاصـةً عمليـات إنشـاء الطـرق، ممـا أثـار قلـق الهنـد، خاصـةً وأن خـط الحـدود بينهمـا لـم يُخطَّـط بوضـوح لأنـه يمـر بجبـال وبحـيرات وأنهـار، ولذلـك يُحتمَـل جـداً حـدوث صدامـات بـين الجنـود إذا التقيـا وجهـاً لوجـه بشـكل عفـوي.

خطوط المعركة في المواجهات بين الهند والصين

حالة الجمود بين الهند والصين مستمرة في ظل نشر كل جانب في الوقت الحالي 50.000 إلى 60.000 جندي على طول خط السيطرة الفعلية المتنازع عليه بضراوة في منطقة لاداخ في الهيمالايا الهندية

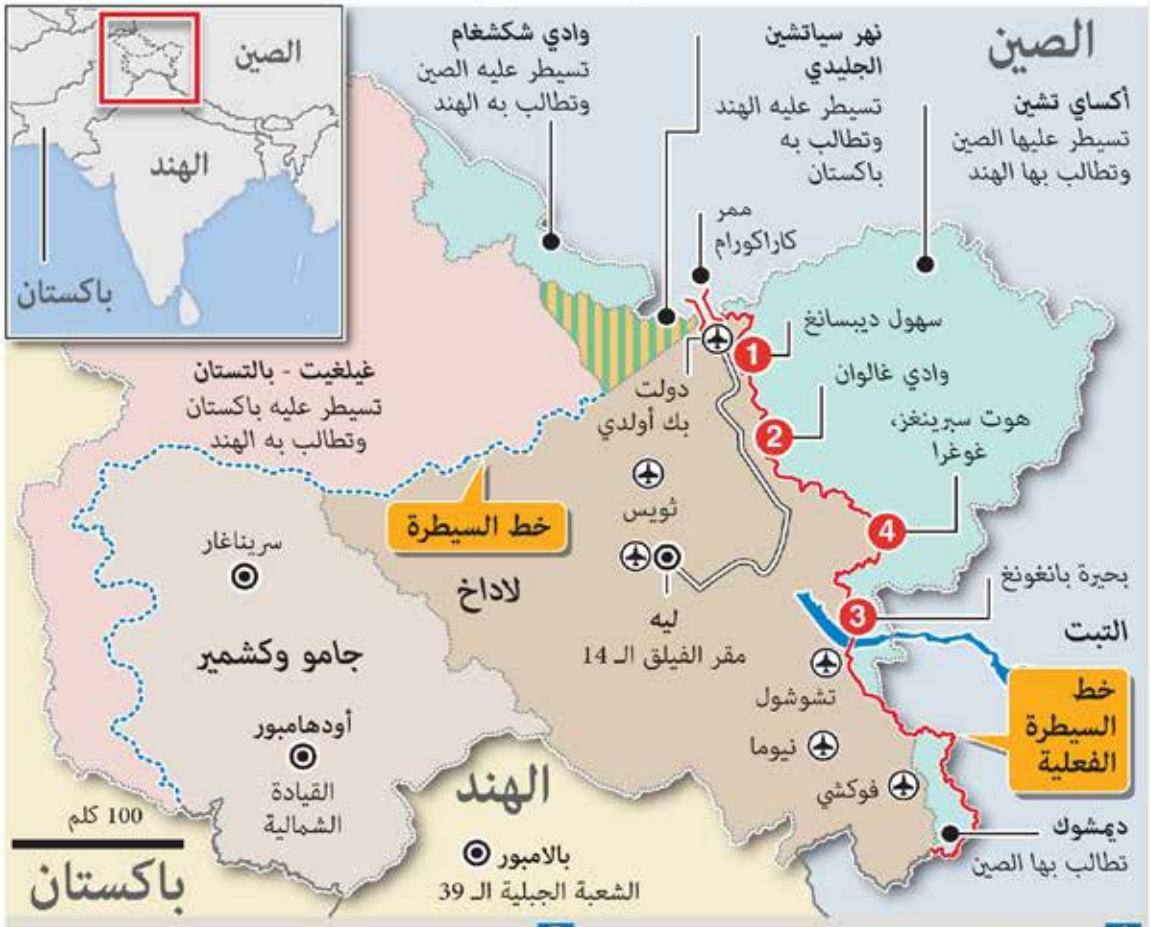

1 **أوائل 2020:** جيش التحرير الشعبي يحتل حوالي 250 كيلومتراً مربعاً من **سهول ديبسانغ**، واضعاً الطريق الإستراتيجية إلى قاعدة **دولت بك أولدي** الجوية وممر **كاراكورام** في مدى قذائف الهاون الصينية

2 **15 حزيران (يونيو) 2020:** اشتباك بين الجيش الهندي وقوات جيش التحرير الشعبي الصيني في **وادي غالوان** يؤدي إلى مقتل 20 جندياً من فوج بيهار الهندي الـ 16، بما في ذلك قائده، بالإضافة إلى أربعة من جنود جيش التحرير الشعبي

3 **20 شباط (فبراير) 2021:** جيش التحرير الشعبي يكمل سحب القوات بما في ذلك أكثر من 200 دبابة من دبابات القتال الرئيسية من مساحة 60 كيلومتراً مربعاً من الضفة الجنوبية **لبحيرة بانغونغ** بعد إجراء محادثات عسكرية ودبلوماسية مع الهند. الجيش الهندي ينسحب من الضفة الشمالية للبحيرة

4 **25 حزيران (يونيو):** الجولة الـ 11 من المحادثات العسكرية تنتهي أمام طريق مسدود بعد رفض جيش التحرير الشعبي الانسحاب من **غوغرا وهوت سبرينغز** وكذلك من **ديمشوك** وسهول ديبسانغ

المصدر: Press Trust of India, The Hindu, Lowy Institute, Bloomberg

جرافيك نيوز GRAPHIC NEWS

د - أخذاً في الاعتبار الأهمية الفائقة للدولتين، سواءً من حيث عدد السكان وقوة الجيشين، وكذلك من حيث أهميتهما للاقتصاد العالمي والتجارة والعلاقات الدولية؛ فإن أي حرب بينهما ستكون كارثة اقتصادية وإنسانية وبيئية خطرة، ولذلك تحرص الدولتان كل الحرص على عدم تصعيد النزاع الحدودي بينهما. وعلى الرغم من محاولة الولايات المتحدة جرَّ الهند لتحالف عسكري ستراه الصين مُوجَّهاً ضدها، فإن الهند ترفض التورُط في مثل هذا التحالف، خاصةً وأنه يربطها بالصين علاقات وثيقة في التجارة والاستثمار، وتشتركان في عضوية تجمع "البريكس" (تجمع اقتصادي) و"منظمة شنغهاي للتعاون" (منظمة أمنية إقليمية).

ويُلاحَظ هنا أن حوار "كواد" الأمني الرباعي الذي يضم الولايات المتحدة واليابان وأستراليا والهند، هو حوار استراتيجي غير رسمي بين هذه الدول منذ عام 2007، وتطوَّر بشكل تدريجي، حيث تمت إقامة مناورات عسكرية مُشتَرَكَة كان آخرها في عام 2020، إلا أن الهند ومعها اليابان، تحرصان على عدم إضفاء صيغة عسكرية على التحالف، حيث ستراه الصين مُوجَّهاً ضدها. ومن الجانب الآخر تحرص الصين كذلك على تهدئة الوضع مع الهند بشكل واضح، وأكدت مرات عديدة حتى في أعقاب الاشتباكات الأخيرة أن الوضع الأمني مستقر على الحدود المُشتَرَكَة مع الهند.

7- الإرهاب

أ - كانت الصين خلال الفترة بين سنتي 2005 و2015 أكبر دولة تعاني من الإرهاب في منطقة شرق آسيا، وذلك انطلاقاً من إقليم شينجيانغ في أقصى غرب الصين والمُجاوِر لدول وسط آسيا وأفغانستان وباكستان، والذي تنتمي إليه وتوجد فيه عدة تنظيمات متطرفة اتخذَّت من الإرهاب وسيلة للعمل على الانفصال عن الصين وقامت بعمليات إرهابية كثيرة في كافة أنحاء الصين. ومن هذه التنظيمات حركة شرق تركستان الإسلامية (وهي الأكبر)، والحزب الإسلامي التركستاني، واتحاد الجهاد الإسلامي، والجبهة الثورية المتحدة لتركستان الشرقية، ومنظمة تحرير تركستان الشرقية، واللجنة الدولية لتركستان الشرقية، وجماعة أنصار الله، وحركة أوزبكستان الإسلامية، (هذا بالإضافة لحركة طالبان الأفغانية التي قامت بعمليات إرهابية ضد المصالح الصينية في أفغانستان).

ب - تمكنَّت الصين من خفض هذا الخطر الإرهابي بشكل كبير بعد عام 2015 باتخاذ إجراءات عنيفة ضد هذه التنظيمات وأتباعها، وأقرَّ البرلمان الصيني في العام نفسه قانوناً لمكافحة الإرهاب يسمَح للجيش بالقيام بعمليات في الخارج لمكافحة الإرهاب، بما في ذلك مكافحة القرصنة، ويطالب شركات التكنولوجيا بتسليم معلومات حساسة للحكومة عن التنظيمات والأشخاص ذوي الصلة بالتطرف والإرهاب.

ج – شاركت بعض التنظيمات الإرهابية الصينية (خاصةً منظمة شرق تركستان الإسلامية، والتي لها عدة مكاتب في الولايات المتحدة وبعض دول الغرب مثل ألمانيا) إلى جانب "جبهة النصرة" و"تنظيم القاعدة" في عمليات داخل سوريا، حيث انتقل أتباعها للأراضي السورية عبر تركيا. كما وُجد عناصر من هذه التنظيمات في كل من أفغانستان وباكستان، حيث شاركوا في عمليات إرهابية ضد الحكومتين الأفغانية والباكستانية وضد الوجود العسكري الأمريكي في أفغانستان، وقامت باكستان بتسليم ما لا يقل عن 100 عنصر من عناصر هذه التنظيمات إلى الحكومة الصينية خلال فترة وجيزة (2008 – 2011) بعدما أَسَرَتهم داخل الأراضي الباكستانية.

د – هناك تعاون مُكثَّف للصين مع دول آسيا الوسطي وأفغانستان (حتى عام 2021، عندما استولت طالبان على السلطة) وباكستان لمكافحة الإرهاب، سواءً في إطار "منظمة شنغهاي للتعاون" أو في إطار ثنائي، كما وقَّعت كلٌ من الصين وباكستان وأفغانستان اتفاقية ثلاثية لحماية الحدود المُشتَرَكة، وتحاول الصين إحياء هذا التعاون مع أفغانستان في ظل حكومة طالبان الحالية، والتي تعهدت بعدم استخدام أراضي أفغانستان في أي عمل عدائي ضد الصين.

هـ– على الرغم من كل هذه الجهود، لا تزال الصين مُعرَّضة لخطر التهديد الإرهابي، خاصةً مع لجوء الولايات المتحدة لاستخدام هذا السلاح ضد الصين (في إطار المنافسة المُحتدِمَة بينهما) تحت شعار حقوق الإنسان، وعدم اعترافها بوجود تنظيمات إرهابية متطرفة في الصين، بل وسماحها بإقامة مكاتب تمثيل لبعضها في الأراضي الأمريكية، وذلك على الرغم من وجود بعض هذه التنظيمات على لائحة مجلس الأمن للمنظمات الإرهابية.

خاتمة

على الرغم من المشاكل والنزاعات الأمنية في محيط الصين، إلا أنه من المُرجَّح عدم لجوء أي طرف إقليمي (الصين – تايوان – اليابان – الهند – أستراليا) إلى تصعيد الأمور إلى مرحلة الصراع العسكري المباشر في المدى المنظور حتى مع استمرار المحاولات الأمريكية لاستفزاز الصين في تايوان أو بحر الصين الجنوبي أو بحر الصين الشرقي، وذلك لحرص كافة الأطراف الإقليمية على الحفاظ على الاستقرار في منطقة "الإندو-باسيفيك"، حفاظاً على حركة التجارة الدولية وحركة الاستثمارات ورؤوس الأموال، وبالتالي التنمية الاقتصادية.

وفي التقدير، فإن الولايات المتحدة ستواصل تصعيد الضغوط المختلفة ضد الصين (مساندة تايوان وتسليحها – زيادة الوجود العسكري في بحري الصين الجنوبي والشرقي – محاولة بناء الأحلاف العسكرية – مساندة اليابان ضد الصين – استخدام ملفات حقوق الإنسان وحقوق المسلمين في إقليم شينجيانغ والديمقراطية في هونغ كونغ ضد الصين – الحرب التجارية – محاربة الشركات الصينية خاصةً شركات التكنولوجيا مثل هواوي وغيرها لتعطيل

التطـور التكنولوجـي الصينـي، وغـير ذلـك مـن الإجـراءات)، بغـرض إشـغالها بشـكل مسـتمر، أملاً في تعطيـل تنميتهـا وتوسـعها الـدولي، وبغـرض إحـداث خلخلـة داخليـة أمـلاً في اتسـاعها لزعزعـة نظـام الحكـم في الصـين. كذلـك قـد تلجـأ الولايـات المتحـدة لدفـع الصـين للدخـول في سـباق تسـلح أمـلاً في إرهـاق الصـين اقتصاديـاً (عـلى غـرار مـا حـدث مـع الاتحـاد السـوفيتي حتـى تفككـه).

وفي المقابـل، فـإن الصـين منتبهـة بشـكل كامـل لهـذه السـيناريوهات، وإلى جانـب تحسـين قـدرات جيشـها لـردع أي تحـركات عسـكرية أمريكيـة في محيطهـا، فهـي تتعامـل بنجـاح بشـكل ثنائـي مـع مُختلَـف الأطـراف في محيطهـا، بمـا في ذلـك اليابـان والهنـد وأسـتراليا، لوضـع حـد لتصاعـد أي توتـر مـع هـذه الأطـراف لضمـان عـدم حـدوث نزاعـات عسـكرية خطـرة.

ومـع ذلـك، فمـن الممكـن أن تنجـح الولايـات المتحـدة – ولكـن بنفقـات باهظـة – في تعطيـل أو إبطـاء الصعـود الصينـي إلى حـد مـا باسـتخدام هـذه الضغـوط مجتمعـةً حتـى لا تتمكَّـن الصـين مـن تحقيـق هدفهـا المُعلَـن، وهـو الوصـول بالتنميـة الشـاملة للدولـة وعـلى مسـتوى الفـرد إلى مسـتوى دول الغـرب بحلـول عـام 2049 (أي في الذكـري المئويـة لقيـام جمهوريـة الصين الشـعبية). وإذا تمكنَّـت الولايـات المتحـدة مـن تعطيـل أو إبطـاء الصعـود الصينـي، خاصـةً مـع وجـود بعـض المشـاكل الأخـرى، ومنهـا المشـاكل الاقتصاديـة المُسـتجدة التـي تواجـه الصـين مثـل ارتفـاع تكلفـة الإنتـاج بسـبب ارتفـاع الأجـور، والتكلفـة الكبـيرة للتحـول إلى الاقتصـاد الأخـضر المسـتدام وغيرهـا؛ فيُمكِـن أن تظـل الولايـات المتحـدة القـوة الأولى في العالـم لفـترة طويلـة نسـبياً.

ثانياً: إجراءات أمريكية جديدة لتعزيز الانتشار العسكري في آسيا

د. إبراهيم غالي

تفيد متابعة تطوُر التحركات الأمريكية في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، بتحوُل مثير للاهتمام يتمثَّل في اتجاه المزيد من القوات الأمريكية والأصول والموارد العسكرية إلى القارة الآسيوية، حيث تقوم الولايات المتحدة، في الآونة الأخيرة، بتوسيع وجودها العسكري، في إطار سلسلة من الإجراءات التي تهدف إلى تطويق الصين وإحاطتها بقواعد عسكرية في غرب المحيط الهادئ، وإلى طمأنة الحلفاء في المحيطين الهندي والهادئ بأنها ستقف معهم ضد تهديدات الصين وكوريا الشمالية.

وتهدف واشنطن في ظل التحولات الدولية، خاصةً منذ اندلاع الحرب الأوكرانية، إلى إظهار قوتها العسكرية في آسيا، بهدف ترويض الصين وتعزيز النفوذ الأمريكي، لمواجهة ما تراه واشنطن وحلفاؤها عدواناً صينياً متزايداً في منطقة المحيطين الهندي والهادئ، وقيام الصين بعملية "عسكرة" للعديد من جزر بحر الصين الجنوبي المُتنازع عليها، والاستعداد لضم تايوان، مثلما قال الرئيس الصيني، من خلال القوة إذا لزم الأمر بحلول عام 2027.

ويبدو أن مركز الصراع العالمي الكبير التالي سيكون منطقة آسيا والمحيط الهادئ، حيث تقوم الولايات المتحدة والصين، وكذلك حلفاء الدولتَيْن، في السنوات الأخيرة، بـ"عسكرة" و"تسليح" الصراعات والخلافات المتعددة؛ فالولايات المتحدة تتصرف واقعياً باعتبار الصين هي العدو الرئيسي القادم، وقد صرح الرئيس بايدن، أخيراً، أن "القوات الأمريكية ستستمر في الاشتباك

مـع العـدو عـبر الأفـق، مـن خـلال شـن غـارات جويـة عـبر شـبكة القواعـد العسـكرية الأمريكيـة الواسـعة"؛ بينمـا تـرى الصـين أن واشـنطن تريـد الهيمنـة عـلى مناطـق نفوذهـا في الجـوار المبـاشر، وقـد اتهـم الرئيـس الصينـي، شي جـين بينـغ، في شـهر مـارس المـاضي، الولايـات المتحـدة، بشـكل صريـح، بقيـادة الجهـود الغربيـة باتجـاه "الاحتـواء والتطويـق والكبـت الكامـل للصـين".

ويُمكِـن الجـزم بـأن إدارة بايـدن، تقـوم بتنفيـذ المُكـوِّن العسـكري مـن الاسـتراتيجية الأمريكيـة في منطقـة "الإندو-باسـيفيك"، الصـادرة في فبرايـر 2022، وتحديـداً الهـدف المتعلـق بـردع العـدوان عـلى الأراضي الأمريكيـة وضـد حلفائهـا، مـن خـلال الاعتمـاد عـلى جميـع أدوات القـوة بمـا في ذلـك تعزيـز الـردع المتكامـل والمُوسَّـع مـع الحلفـاء والـشركاء، والحفـاظ عـلى السـلام والاسـتقرار عـبر مضيـق تايـوان... إلـخ؛ وهـو مـا يتضـح في توثيـق العلاقـات العسـكرية الأمريكيـة مـع اليابـان وكوريا الجنوبيـة والفلبـين وأسـتراليا، وتنفيـذ منـاورات وتدريبـات عسـكرية مُشـتَرَكة أكثـر مـن قَبْـل مـع الحلفـاء، والقيـام بعمليـات تنـاوُب إضـافي للقـوات في المناطـق الرئيسـية التـي تُواجِـه مضيـق تايـوان وبحـر الصـين الجنوبـي، وإمـداد تايـوان بالعديـد مـن نظـم الصواريـخ والتسـليح الحديثـة، وتكثيـف عمليـات المراقبـة والتجسـس في منطقـة بحـر الصـين الجنوبـي، وإعـادة النظـر في علاقـات واشـنطن مـع جمهوريـات جـزر المحيـط الهـادي؛ وليـس آخـراً إنشـاء قاعـدة جديـدة لمشـاة البحريـة الأمريكيـة "المارينـز" في جزيـرة غـوام.

في هـذا الإطـار، يُمكِـن اسـتعراض أبـرز التحـركات العسـكرية الأمريكيـة الهادفـة إلى مزيـدٍ مـن الانتشـار في قـارة آسـيا، بإيجـاز، فيمـا يـلي:

1- جزيرة غوام.. قاعدة جديدة لسلاح مشاة البحرية "المارينز"

افتتـح سـلاح مشـاة البحريـة الأمريكيـة "المارينـز"، في شـهر ينايـر 2023، قاعـدة جديـدة في غـوام، هـي الأولى منـذ 70 عامـاً، وتهـدف إلى إيـواء حـوالي 5 آلاف مـن مشـاة البحريـة المُكلفـين باكتشـاف ومكافحـة التهديـدات في المنطقـة، والذيـن سـيكونون أساسـيين في حالـة نشـوب صراع مـع الصـين. كمـا أرسـلت الولايـات المتحـدة 4 قاذفـات اسـتراتيجية مـن طـراز "بـي- 52" إلى قاعـدة أندرسـن الجويـة في غـوام خـلال عـام 2023. ومـن المعـروف أن قاعـدة أندرسـن الجويـة هـي واحـدة مـن المنشـآت العسـكرية الأمريكيـة القليلـة التـي لديهـا مرافـق إيـواء لمجموعة واسـعة مـن الأصـول الجوية الاسـتراتيجية تـتراوح بـين الطائـرات الهجوميـة، والقاذفـات الاسـتراتيجية بعيـدة المـدى مثـل القاذفـة "الشـبح B-2"، والطائـرات مـن دون طيـار. أيضـاً يُمكِـن لميناء "أبـرا" في غـوام إرسـاء الغواصـات وحامـلات الطائـرات التـي تعمـل بالقـوة النوويـة لإجـراء الصيانـة، هـذا عـلاوةً عـلى إنشـاء 3 أسراب لتحديـد المواقـع البحريـة في هـذه القاعـدة، ممـا يسـمح بالتخزيـن المتنقـل طويـل الأجـل لمعـدات وإمـدادات القتـال الـبري بالقـرب مـن النقـاط السـاخنة العالميـة المحتملـة.

يُذكـر أن جزيـرة غـوام تقـع في غـرب المحيـط الهـادئ في موقـع اسـتراتيجي يبعـد حـوالي 2000 ميـل عـن شـبه القـارة الآسـيوية، وقـد تنازلـت عنهـا إسـبانيا للولايـات المتحـدة في عـام 1898، وأعلنـت

الولايات المتحدة أنها جزءٌ من أراضيها في 1 أغسطس 1950، ثم أنشأت القيادة الجوية الاستراتيجية لسلاح الجو الأمريكي قاعدة أندرسن الجوية بالجزيرة في عام 1954، واتخذت من غوام مقراً لقيادتها في منطقة المحيط الهادئ، حيث تسمح للقوات الأمريكية بالتموضع بمرونة كبيرة مع انتشارها بسهولة، إلى جانب الحفاظ على عنصر المفاجأة في حالة الأعمال الحربية، ويتمركز بها حوالي 16500 من العسكريين الأمريكيين وعائلاتهم.

أبرز القواعد والمنشآت العسكرية الأمريكية في غوام

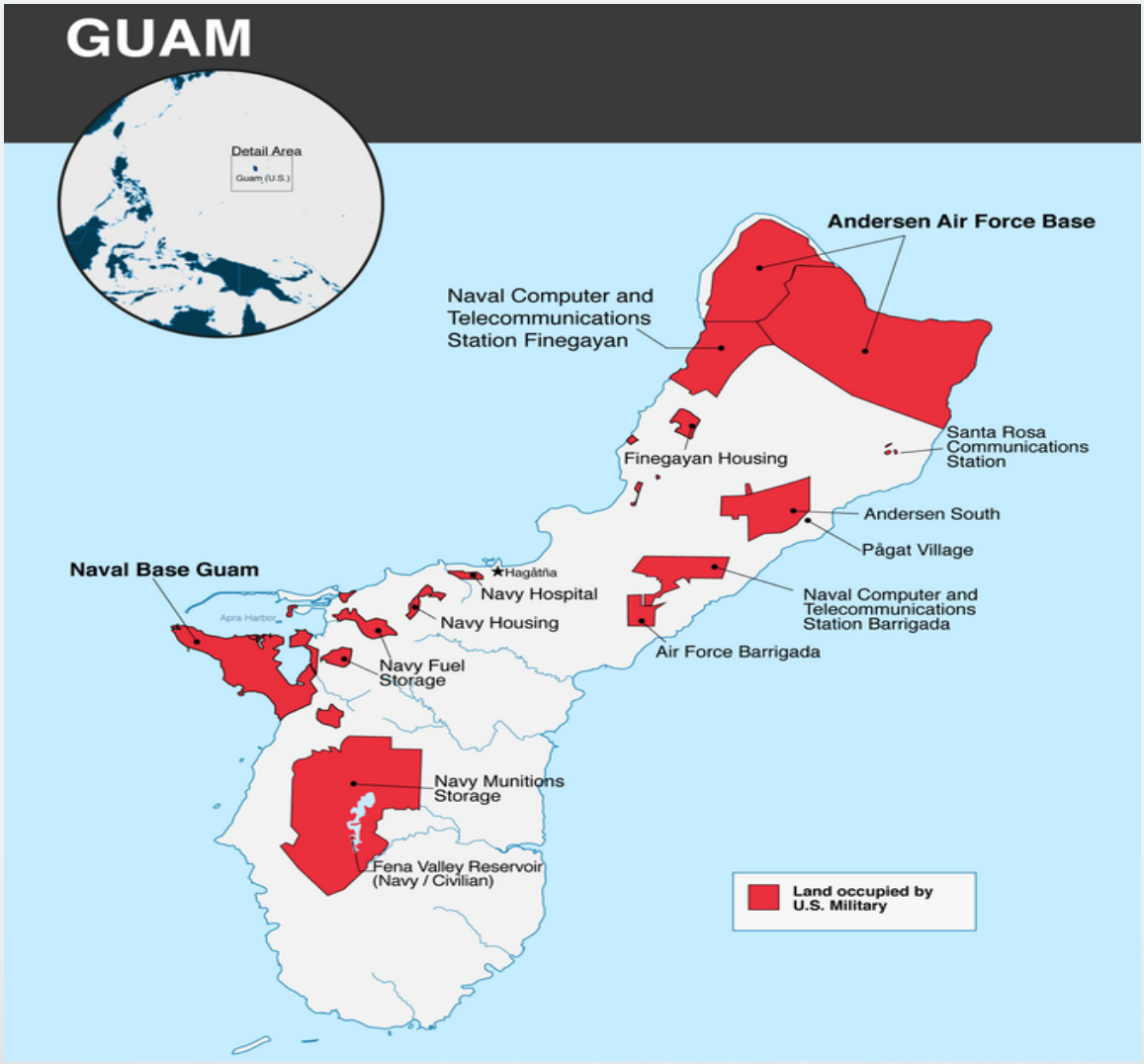

المصدر:

Jeffrey Marchesseault, From BRAC to OBRACC: base closures deemed necessary, The Pacific News Center (PNC), November 30, 2018. https://rebrand.ly/iacyfbj

2- اليابان.. تعزيز التعاون العسكري وتعديل وضع القوات الأمريكية

تُشكِّل القواعد العسكرية الأمريكية الموجودة في اليابان وكوريا الجنوبية أهمية خاصة ضِمْن إطار العمل الاستراتيجي الجديد للولايات المتحدة في منطقة المحيطين الهندي والهادئ لاحتواء التوسع الصيني، حيث تستضيف اليابان أكبر عدد من القواعد العسكرية والمنشآت الدفاعية الأمريكية، التي يبلغ عددها 120 قاعدة عسكرية، ويعمل بها أكثر من 53 ألف جندي أمريكي.

وقد سعت الولايات المتحدة واليابان في الآونة الأخيرة إلى تفعيل تحالفهما العسكري، فعلى سبيل المثال، وافق وزراء الخارجية والدفاع في الدولتين، في يناير 2023، على توسيع نطاق المعاهدات الأمنية المُشتركة، وأعلنوا عن نشر وحدة للتدخل السريع من سلاح مشاة البحرية الأمريكية "المارينز". كما اتفقت الدولتان أيضاً على تعديل وضع وجود القوات الأمريكية في جزيرة أوكيناوا جزئياً، بهدف تعزيز القدرات المُضادَة للسفن، والتي ستكون مطلوبة في حالة التوغل الصيني في تايوان أو أي أعمال عدائية أخرى في جنوب أو شرق بحر الصين. وسوف تساعد هذه التغييرات في أوكيناوا في تسهيل انتشار القوات الأمريكية، حيث سيتحوَّل الفوج البحري الساحلي الثاني عشر إلى وحدة أصغر وأكثر سرعة في الحركة، وسيكون مُجهزاً بشكل أفضل لمحاربة العدو والدفاع عن الولايات المتحدة وحلفائها في المنطقة. وتضم أوكيناوا وحدها 62% من جميع القواعد والمنشآت العسكرية الأمريكية في اليابان، وتغطي هذه القواعد مساحة 25% من الجزيرة بأكملها.

ولم يقتصر الأمر في اليابان على تعزيز التعاون الدفاعي مع واشنطن فقط، فقد وقَّع رئيس الوزراء الياباني، فوميو كيشيدا، في يناير 2023، اتفاق "وصول متبادل" يُتيح قانونياً لليابان وبريطانيا نشر قوات في أراضي كل منهما. كما تم توقيع اتفاقية مماثلة مع أستراليا في عام 2022، وتجري محادثات بشأن اتفاقية أخرى مماثلة مع الفلبين. وعلاوةً على ذلك، وافقت طوكيو على تطوير طائرة مقاتلة من الجيل التالي مع بريطانيا وإيطاليا، وزيادة تبادل المعلومات الاستخبارية والتعاون الدفاعي مع أستراليا.

3- كوريا الجنوبية.. إجراءات أمريكية لتعزيز مصداقية الردع

يتخذ مسار التحالف الأمريكي الكوري الجنوبي القديم شكلاً أكثر تطوراً في الوقت الراهن وفي المستقبل المنظور، حيث تسعى الدولتان إلى تعزيز مصداقية الردع أمام السلاح النووي الكوري الشمالي، وذلك في ظل رؤية "البنتاغون" أن "التحالف الأمريكي الكوري الجنوبي سوف يحافظ على أفضل موقف دفاعي مشترك في مواجهة استمرار عدم الاستقرار الإقليمي في شبه الجزيرة الكورية.

وتضم كوريا الجنوبية 73 قاعدة عسكرية أمريكية، يتمركز بها حوالي 28500 جندي وموظف أمريكي. وقد شهدت الفترة الأخيرة تطورات على الصعيد العسكري بين الدولتيْن، ولاسيما في ظل قيام كوريا الشمالية بإجراء أكثر من 80 تجربة إطلاق صاروخي في سنة 2022، وإعلانها أخيراً عن قدرتها على إنتاج أجهزة نووية مُصغرَّة. فقد أجرت الولايات المتحدة وكوريا الجنوبية واليابان، يومي 3 و4 إبريل 2023، تدريبات عسكرية ثلاثية؛ للتدريب على الحرب المُضادة للغواصات بهدف تحسين القدرات اللازمة لاكتشاف وتتبُّع وتدمير التهديدات الكورية الشمالية تحت الماء، وهي التدريبات الثانية من نوعها منذ سبتمبر الماضي 2022، بعد توقف استمر 5 سنوات.

جانب من مناورات "درع الحرية" بين الولايات المتحدة وكوريا الجنوبية (13 – 24 مارس 2023)

وكان وزير الدفاع الأمريكي، قد ذكر في العاصمة سيول، يوم 31 يناير الماضي، أن "الولايات المتحدة ستزيد من انتشارها للأصول العسكرية المتطورة في شبه الجزيرة الكورية، بما في ذلك الطائرات المقاتلة وحاملات الطائرات لتعزيز التدريب المشترك والتخطيط". ووافق وزير الدفاع الكوري الجنوبي، لي جونغ سوب، على توسيع تدريباتهما العسكرية المشتركة، بما في ذلك المزيد من عروض الذخيرة الحية، وممارسة تدريبات محاكاة لمواجهة هجوم نووي كوري شمالي. كما لوح الرئيس الكوري الجنوبي بإمكانية امتلاك السلاح النووي رداً على تطوير كوريا الشمالية ترسانتها النووية وبرنامجها الصاروخي.

أيضـاً، اسـتأنفت الدولتـان تدريباتهمـا العسـكرية المُشـتركة، المعروفـة باسـم "درع الحريـة"، يـوم 13 مـارس، واسـتمرت 11 يومـاً، وذلـك بعـد توقُّـفٍ دام 5 سـنوات، وهدفـت التدريبـات إلى مواجهـة البيئـة الأمنيـة المتغـيرة بسـبب العدوانيـة الشـديدة مـن جانـب كوريـا الشـمالية، وجـرت خـلال المنـاورات عمليـة محـاكاة للـرد عـلى هجـوم نـووي كـوري شـمالي. وقـد شـاركت في هـذه المنـاورات مقاتـلات هجوميـة مثـل "أف-35" و"أف16-" وقاذفـات اسـتراتيجية مـن طـرز مختلفـة. وتعمـل الدولتـان حاليـاً عـلى صياغـة رؤيـة دفاعيـة مسـتقبلية لتحالفهمـا الثنائـي، سـيجري الإعـلان عنهـا في محادثاتهمـا السـنوية لوزيـري الدفـاع، والتـي تُسـمَّى الاجتمـاع الاستشـاري الأمنـي، المتوقَّـع انعقـاده في شـهر أكتوبـر المقبـل.

4- الفلبين.. توسيع اتفاقية التعاون الدفاعي المُعزَّز

تُعـد الفلبـين مـن أقـدم الحلفـاء العسـكريين للولايـات المتحـدة في آسـيا، حيـث ترتبـط الدولتـان بتحالـف أمنـي منـذ عقـود، يشـمل معاهـدة الدفـاع المُشـترَك لعـام 1951، وتُلـزم الدولتـيْن بمسـاعدة بعضهمـا في أوقـات العـدوان الخارجـي؛ واتفاقيـة "القـوات الزائـرة" المُوقَّعـة في عـام 1999، والتـي تُوفِّـر الغطـاء القانونـي للتدريبـات العسـكرية المُشـتركة واسـعة النطـاق؛ وأخـيراً اتفاقيـة "التعـاون الدفاعـي المُعـزَّز" المُوقَّعـة في عـام 2014.

وفي سـياق مسـاعي واشـنطن لتعزيـز حضورهـا العسـكري بالقـرب مـن الصـين، وافقـت الفلبـين أثنـاء زيـارة وزيـر الدفـاع الأمريكـي، لويـد أوسـتن، إلى مانيـلا في 2 فبرايـر 2023، عـلى السـماح للجيـش الأمريكـي بحـق الوصـول إلى 4 قواعـد أخـرى إضافيـة في مناطـق اسـتراتيجية بالبـلاد، عـلاوةً عـلى 5 قواعـد سـابقة منـذ عـام 2016؛ وذلـك بموجـب اتفاقيـة التعـاون الدفاعـي المُعـزَّز، التـي تسـمح بزيـادة الوجـود بالتنـاوب للقـوات والطائـرات والسـفن الأمريكيـة في القواعـد العسـكرية الفلبينيـة، وتسـمح للجيـش الأمريكـي ببنـاء مرافـق ومنشـآت لتخزيـن الوقـود والمعـدات والإمـدادات الدفاعيـة في تلـك القواعـد. وقـد خصَّصـت الولايـات 82 مليـون دولار لتطويـر البنيـة التحتيـة في القواعـد الفلبينيـة الخمـس، ولتوسـيع وجودهـا العسـكري في القواعـد الأخـرى الجديـدة.

ويمنـح إضافـة قواعـد جديـدة يحـق للقـوات الأمريكيـة الوصـول إليهـا، إشرافـاً أمريكيـاً أفضـل على ميـاه بحـر الصـين الجنوبـي المُتنـازَع عليـه، وكذلـك حـول تايـوان، التـي لا يفصلهـا عـن الفلبـين سـوى مضيـق بحـري؛ حيـث تُعـد اليابـان والفلبـين أقـرب حلفـاء الولايـات المتحـدة جغرافيـاً مـن تايـوان. وقـد ألمـح أوسـتن، لذلـك الأمـر في مؤتمـره الصحفـي في مانيـلا، حينمـا ذكـر أن "الجهـود المبذولـة لتقويـة التحالـف مـع الفلبـين مهمـة بشـكل خـاص لأن الصـين تواصـل تقديـم مطالبهـا غـير المشروعـة في بحـر الفلبـين الغربـي".

القواعد العسكرية الفلبينية التي يحق للولايات المتحدة الوصول إليها واستخدامها

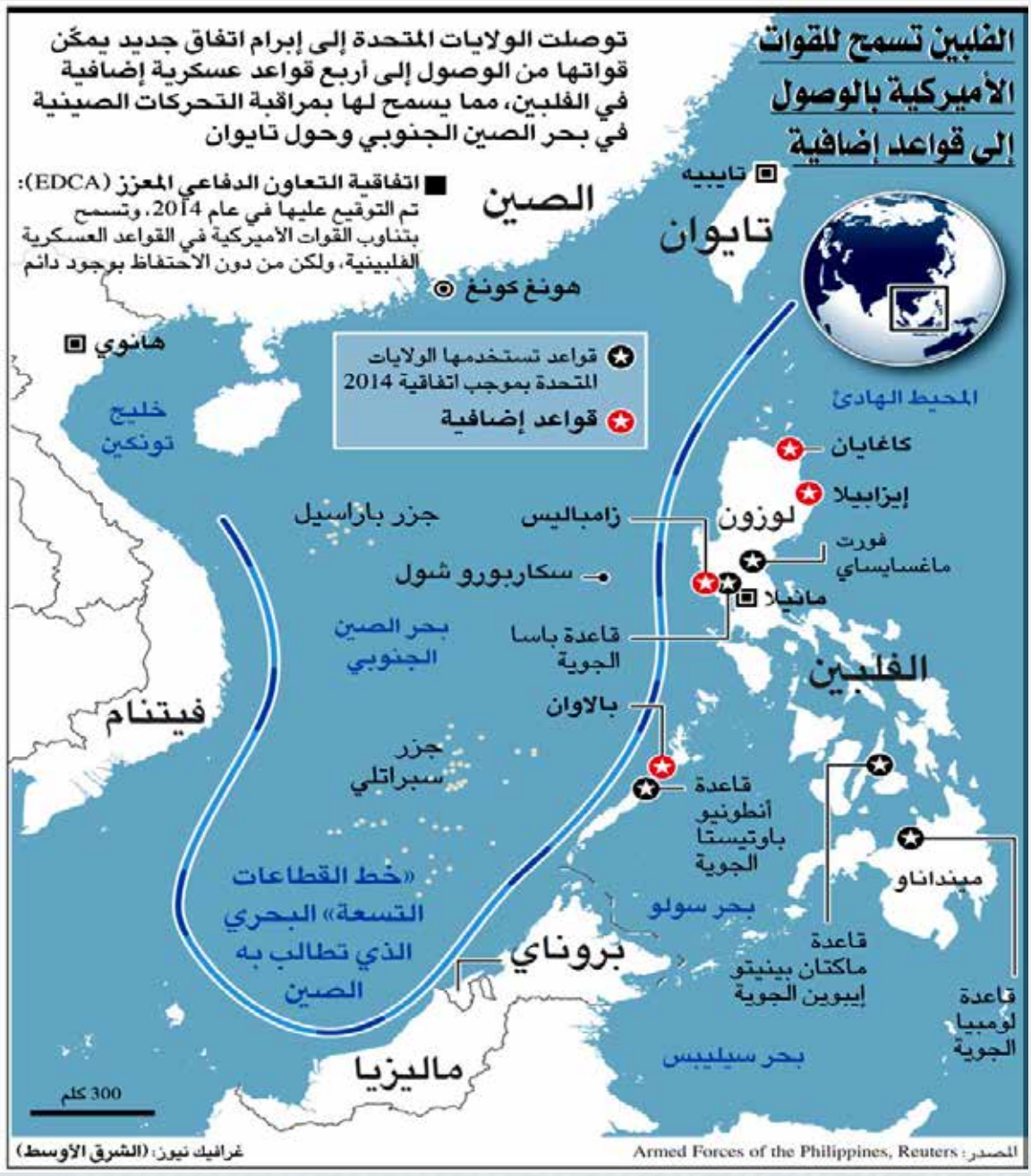

المصدر: إيلي يوسف، الولايات المتحدة تعزز حضورها العسكري في الفلبين بـ 4 قواعد عسكرية جديدة، جريدة الشرق الأوسط،3 فبراير 2023. https://bit.ly/3UeB0pp

أيضـاً أجـرت الولايـات المتحـدة والفلبـين، في 11 إبريـل المـاضي، أضخـم تدريبـات عسـكرية لهمـا عـلى الإطـلاق، هـي منـاورات "باليكاتـان" (كتـف بكتـف)، وشـارك فيهـا حـوالي 17 ألـف جنـدي مـن الدولتـيْن، منهـم 12 ألـف جنـدي أمريكـي، وركـزت المنـاورات عـلى الدفـاع البحـري والسـاحلي، وجـرت في 5 مقاطعـات، مـن بينهـم زامباليـس وبـالاوان، اللتـين تُواجَهـان بحـر الصـين الجنوبـي.

تجـدر الإشـارة إلى أن الاتفاقيـات الدفاعيـة السـابقة لا تُؤسِّـس لوجـود أمريكـي عسـكري دائـم في الفلبـين، فهـذا محظـور بموجـب الدسـتور الفلبينـي، ولكنهـا تمنـح فقـط القـوات الأمريكيـة الوصـول والتنـاوب عـلى قواعـد عسـكرية داخـل الفلبـين. وهنـاك 500 جنـدي أمريكـي في الفلبـين يوميـاً يسـمح لهـم بالبقـاء داخـل القواعـد الفلبينيـة المتفـق عليهـا، لكـن يتنـاوب آلاف الجنـود الأمريكيـين عـلى مـدار العـام داخـل وخـارج الفلبـين لإجـراء المهمـات العسـكرية والتدريـب وغيرهـا.

5- تسليح تايوان وتصاعد أنشطة المراقبة في بحر الصين الجنوبي

قامـت الولايـات المتحـدة بتكثيـف أنشـطة المراقبـة في منطقـة بحـر الصـين الجنوبـي خلال السـنوات الثـلاث الأخـيرة بشـكل خـاص، وزوَّدت تايـوان بأسـلحة دفاعيـة متطـورة، وذلـك مـع قيـام الصـين ببنـاء العديـد مـن الجـزر الصناعيـة والسـعي إلى "عسـكرة" بحـر الصـين الجنوبـي، ورؤيـة واشـنطن وحلفائهـا أن بكـين تُمـارِس سياسـة الترهيـب والإكـراه لفـرض الأمـر الواقـع في المنطقـة، بـل وتهـدد علانيـةً بخططهـا لضـم تايـوان بالقـوة. وفي هـذا الإطـار يمكـن ملاحظـة التـالي:

- تقـوم الولايـات المتحـدة بتزويـد تايـوان بالعديـد مـن الأسـلحة الدفاعيـة المتطـورة، آخرهـا 400 صـاروخ مـن طـراز "جافلـين" المضـاد للـدروع، حيـث ستتسـلم تايـوان 200 صـاروخ في النصـف الثانـي مـن عـام 2023، و200 أخـرى في عـام 2024. وتُعـد هـذه الصواريـخ أداةً رئيسـيةً لصـد أي هجـوم صينـي مـن البحـر، وإعاقـة إنـزال مدرعاتهـا عـلى اليابسـة، في ظـل تضاريـس صعبـة لجزيـرة تايـوان.
- وتُعـد صفقـة صواريـخ "جافلـين" جـزءاً مـن صفقـة أسـلحة أكـبر، أعلـن عنهـا الرئيـس الأمريكـي السـابق دونالـد ترامـب، في يوليـو 2019، تضمنـت 1700 صـاروخ مُوجَّـه، وأجهـزة تعقُّـب بصريـة، وأجهـزة توجيـه لاسـلكية.
- أشـار الجنـرال مـارك ميـلي، رئيـس هيئـة الأركان الأمريكيـة المشـتركة، يـوم 2 إبريـل المـاضي، إلى أن تايـوان تحتـاج إلى دفـاع جـوي وصواريـخ "كـروز" وألغـام مضـادة للسـفن لمواجهـة عـدوان صينـي يسـتولي عـلى الجزيـرة عـبر عمليـة برمائيـة وجويـة.
- ازداد عـدد طلعـات المراقبـة الأمريكيـة في بحـر الصـين الجنوبـي منـذ عـام 2021، حيـث قامـت الولايـات المتحـدة بأكثـر مـن 1200 طلعـة جويـة لطائـرات تجسُّـس فـوق المنطقـة، وأجـرت 95 تدريبـاً عسـكرياً عـلى الأقـل مـع دول آسـيوية، وربمـا ازداد عـدد الطلعـات الجويـة في عـام 2022 عـن 1500 طلعـة.

- تشير بعض الإحصائيات إلى أن السفن الحربية الأمريكية تقوم بعبور واحد على الأقل شهرياً في مضيق تايوان منذ عام 2020، مما يجعل أنشطة المرور والرقابة تكاد تكون طبيعية وروتينية، على الرغم من الاعتراضات الصينية. ويقوم الأسطول السابع للبحرية الأمريكية بهذه الأنشطة الدورية في المنطقة، وتؤكد البيانات الصادرة عنه دوماً أن مرور السفن الحربية الأمريكية ينطبق عليه حرية الملاحة في أعالي البحار، ويقع خارج البحر الإقليمي لأي دولة ساحلية، وأن هدف العبور هو توضيح التزام الولايات المتحدة بمنطقة المحيطَيْن الهندي والهادئ الحرة والمفتوحة. ومن أبرز قطع الأسطول السابع التي تقوم بتنفيذ مهمات المرور في المنطقة المدمرة "يو أس أس تشونج هون" الحاملة للصواريخ الموجهة من طراز "أرلي بيرك"، والمدمرة "يو. أس. أس. بينفولد" وهما جزء من مجموعة حاملة الطائرات الأمريكية "نيميتز" التي تعمل بالطاقة النووية.

6- أستراليا.. تكريس تحالف "أوكوس" مع الولايات المتحدة وبريطانيا

أصبحت أستراليا فاعلاً مباشراً في قلب أحداث منطقة "آسيا-الباسيفيك"، خاصةً مع تخوفها من سياسات الصين تجاه جمهوريات جزر المحيط الهادئ، ومصالح أستراليا المباشرة في جنوب شرق آسيا، مع مساعي الصين للسيطرة على بحر الصين الجنوبي، ولذا باتت أستراليا حاضرة بقوة في قلب التحركات العسكرية الأمريكية بالمنطقة.

وقد بدأت أستراليا بتعزيز التعاون مع الولايات المتحدة في مواجهة تحركات الصين في دول جزر المحيط الهادئ منذ توقيع الصين اتفاقية أمنية مع جمهورية جزر سليمان في إبريل 2022 قيل إنها سوف تسمح لها بنشر أفراد جيشها ورسو سفنها في الجزيرة، وتوارُد أنباء أيضاً عن توقيع اتفاق أمني صيني مع جمهورية فانواتو في الشهر نفسه، قد يسمح للصين بوجود عسكري ويُوفِّر لها قدرة أكبر للتأثير في جزر المحيط الهادئ؛ حيث ردَّت أستراليا بتوقيع اتفاقية أمنية مُوسَّعة مع فانواتو، في ديسمبر 2022، تشمل التعاون من مجالات الإغاثة وحالات الكوارث، إلى الشرطة والدفاع والأمن السيبراني. كما تقوم أستراليا بمزيدٍ من توثيق علاقاتها مع جمهوريات أخرى أبرزها بالاو وولايات ميكرونيزيا الموحدة.

من جانب آخر، أعلنت الولايات المتحدة وبريطانيا وأستراليا، في 13 مارس 2023، من قاعدة سان دييغو البحرية في ولاية كاليفورنيا، تفاصيل ما يُعرَف بـ"اتفاق أوكوس"، لتزويد أستراليا بغواصات هجومية تعمل بالطاقة النووية. وقد أكد وزير الدفاع الأسترالي، ريتشارد مارليس، أن اتفاقية شراء الغواصات من الولايات المتحدة ضرورية لمواجهة أكبر حشد عسكري تقليدي في المنطقة منذ الحرب العالمية الثانية. وذكر مسؤولون أستراليون أن تكلفة الاتفاقية ستبلغ نحو 245 مليار دولار، وسوف تُنفَّذ على مدار العقود الثلاثة المقبلة.

وكانت الدول الثلاث وقَّعت في عام 2021 على هذه الاتفاقية، كجزء من تحوُّل دور أستراليا في منطقة المحيط الهادئ، والتي باتت هي الأخرى أكثر تحوُّطاً وتخوُّفاً من سياسات

الصين الإقليمية. ولذلك وصف رئيس الوزراء الأسترالي، أنتوني ألبانيز، انخراط بلاده في مشروع الغواصات بأنه "أكبر استثمار في القدرات الدفاعية لأستراليا في تاريخها"، خاصةً وأن واشنطن لم يسبق أن شاركت هذه التكنولوجيا النووية السرية إلا مع بريطانيا فقط، كما ذكر جايك سوليفان، مستشار البيت الأبيض للأمن القومي.

وفي إطار تعزيز تعاونها العسكري مع أستراليا، أعلنت الولايات المتحدة، في شهر أكتوبر 2022، أنها تعتزم نشر 6 قاذفات قنابل من طراز "بي-52" قادرة على حمل أسلحة نووية بقاعدة جوية في شمال أستراليا، ربما تكون قاعدة تندال الجوية، الواقعة على بُعد نحو 300 كيلومتر جنوب داروين عاصمة الإقليم الشمالي، والتي يبلغ مداها نحو 14 ألف كيلومتر، وهو ما يُعد تحذيراً للصين مع تصاعُد المخاوف من شنِّ هجوم على تايوان.

7- تعزيز الحضور الأمريكي في جزر المحيط الهادئ

تسعى الولايات المتحدة إلى تعزيز حضورها في جزر المحيط الهادئ، خاصةً بعد أن دخلت الصين المنطقة من خلال الاستثمارات والتنمية، ثم وقَّعت اتفاقية أمنية مع جُزُر سليمان، التي قامت بدورها، إلى جانب كيريباتي، بقطع العلاقات الدبلوماسية مع تايوان في عام 2019، حيث كثَّفت إدارة بايدن، من تحركاتها لتعزيز الوجود الدبلوماسي والتجاري والتنموي مع جُزُر المحيط الهادئ، فاستقبلت وزارة الخارجية الأمريكية، في أواخر شهر سبتمبر 2022، زعماء فيجي، وجُزُر مارشال، وميكرونيزيا، وبالاو، وبابوا غينيا الجديدة، وساموا، وجُزُر سليمان، وتونغا، وتوفالو، وجُزُر كوك، وبولينيزيا الفرنسية، وكاليدونيا الجديدة، بالإضافة إلى ممثلين عن فانواتو، وناورو، ومراقبين عن أستراليا ونيوزيلندا، والأمين العام لمنتدى جُزُر المحيط الهادي، والتقى بهم الرئيس بايدن، في قمة تاريخية، حيث تم إعلان موافقة الدول على "شراكة جديدة" مع الولايات المتحدة، وصرح وزير الخارجية أنتوني بلينكن، بما يشير إلى أن واشنطن تسعى لمواجهة توسيع نفوذ بكين في المنطقة، حيث قال: "تشمل تحدياتنا المُشتركة الحفاظ على منطقة المحيطين الهادئ والهندي حرة ومفتوحة، حيث يكون لكل دولة، بصرف النظر عن حجمها، ومهما كانت صغيرة، الحق في اختيار مسارها الخاص".

خريطة دول جُزُر المحيط الهادئ

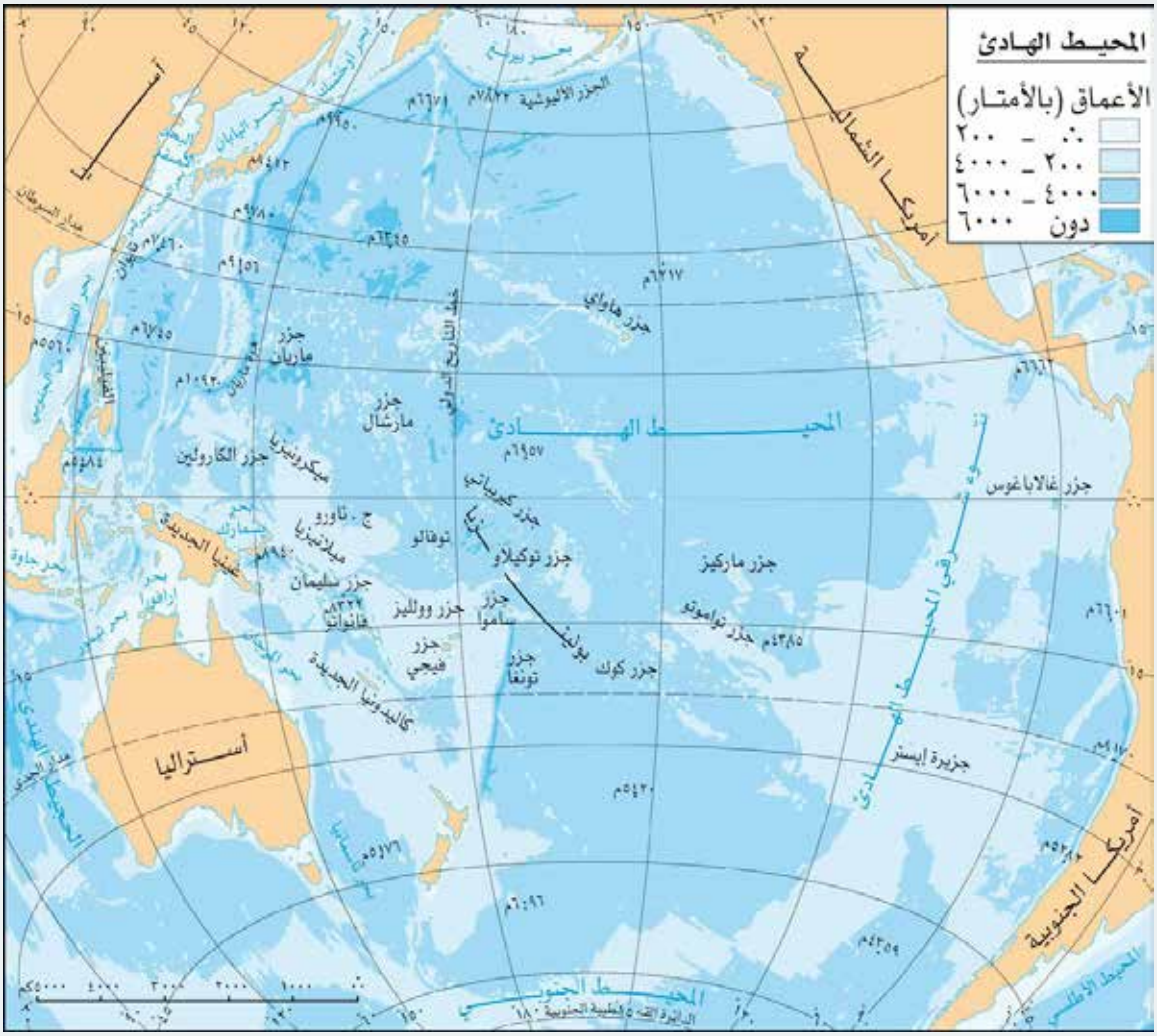

وفي جُـزُر سـليمان، افتتحـت الولايـات المتحـدة سـفارة لهـا في مطلـع شـهر فبرايـر 2023، في محاولة مبـاشرة لمواجهـة النفـوذ الصينـي المتزايـد هنـاك. وقـد كانـت هنـاك سـفارة أمريكيـة في جـزر سـليمان لعـدة سـنوات، لكـن تـم إغلاقهـا في عـام 1993 كجـزء مـن تقليـص عالمـي في المناصـب الدبلوماسـية. ومـع ذلـك، أصبحـت الولايـات المتحـدة قلقـة بشـأن العلاقـات الضعيفـة المُحتملَـة مـع جـزر سـليمان التـي حوَّلـت موقفهـا المؤيـد لجزيـرة تايـوان المتمتعـة بالحكـم الذاتـي إلى بكـين في عـام 2019، ثـم وقَّعـت في العـام المـاضي اتفاقيـة أمنيـة مـع الصـين، ممـا أثـار مخـاوف مـن حشـد عسـكري مـن قِبَـل بكـين في المنطقـة. وقالـت وزارة الخارجيـة الأمريكيـة إن إعـادة فتـح سـفارة في هونيـارا عاصمـة جُـزُر سـليمان يُمثِّـل أولويـة لمواجهـة نفـوذ الصـين المتزايـد في المنطقـة.

ثالثاً: ملامح دخول آسيا في "العصر النووي الثالث"

السفير الدكتور/ محمد حجازي

ترتبط إحدى المشكلات الأمنية الكبرى في القارة الآسيوية بدخول آسيا تدريجياً فيما يُعرَف بـ"العصر النووي الثالث"، ففي ظل التحولات الدولية الراهنة وتصاعُد التنافس الإقليمي والدولي في القارة واستمرار العديد من الأزمات والصراعات الظاهرة والكامنة بين دول كبيرة بالقارة، أصبحت كوريا الشمالية دولة نووية، وتهدد كوريا الجنوبية بإمكانية التحوُّل لدولة نووية. وكذلك تضم آسيا أكبر عدد من الدول النووية في العالم، وبها عدد كبير من الدول التي تمتلك تقنيات نووية متقدمة تُسهِّل عليها امتلاك السلاح النووي في فترة قصيرة إن قررت ذلك.

يأتي ذلك في ظل متغيرات أساسية تتعلق بنظام منع الانتشار النووي، حيث يفقد هذا النظام في الوقت الراهن المصداقية في قدرته على منع تملُّك دولة ما لسلاح نووي، بل والأخطر أن سباق التسلح النووي يعود إلى الواجهة من جديد بين بعض القوى النووية المُعلَنَة، وثمة تهديدات روسية باستخدام هذا السلاح في الحرب الأوكرانية، وتسعى الدول النووية إلى تطوير أسلحة نووية مُصغرَّة تُمكِنُها من تحقيق النصر لا الردع كما كان معهوداً من قبل.

1- أبرز سمات "العصر النووي الثالث"

هناك ما يُشبِه الإجماع على أن العصر النووي الأول كان قائماً خلال فترة الحرب الباردة، وتركَّز خلاله سباق التسلح النووي بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي. وبالنظر للاعتبارات الأمنية، أصبحت هناك ثلاث دول نووية أخرى هي الصين والمملكة المتحدة وفرنسا، فيما كان يُطلَق عليها آنذاك، الدول النووية المُعلَنَة. وساد أثناء هذه الفترة مفهوم الردع النووي، وربما أدى امتلاك السلاح النووي في هذه الحقبة إلى منع نشوب حروب كبرى بين القوى العظمى في النظام الدولي.

أما العصر النووي الثاني، فقد بدأ كذلك أثناء فترة الحرب الباردة واستمر حتى نهاية عقد التسعينيات، وتركَّز هذا العصر أولاً على الانتشار النووي الإقليمي وثانياً على الإرهاب النووي في السنوات اللاحقة. وخلاله امتلكت دول جديدة السلاح النووي متمثلةً في إسرائيل والهند وباكستان، مع محاولات دول أخرى مثل العراق امتلاك هذا السلاح، ثم بدء كوريا الشمالية في منتصف التسعينيات تطوير تقنياتها النووية. ويُمكِن القول إنه خلال هذا العصر أصبح لدينا ثماني دول نووية، وزادت المخاوف من انتشار الإرهاب النووي بوقوع تقنيات ومعدات ومواد نووية في أيدي التنظيمات الإرهابية، وتراجعت مساحة الاهتمام بأطر النظام العالمي لمنع الانتشار النووي.

أما العصر النووي الثالث، والذي يُمكِن القول إنه بدأ مع نهاية العقد الأول من الألفية الجديدة، وشهد تطورات متسارعة في السنوات الأخيرة، ولاسيما مع تحوُّل كوريا الشمالية إلى دولة نووية وتهديد روسيا باحتمال استخدام السلاح النووي خلال حربها مع أوكرانيا؛ فتجتمع فيه العديد من السمات التي تمزج بين القديم والجديد، ومن أبرز هذه السمات" أولاً: ظهور قوى نووية جديدة، وهو ما قامت به بالفعل كوريا الشمالية وتسعى إليه إيران. وثانياً: تجدُّد التنافس والسباق النووي بين عددٍ من القوى النووية مع فشل اتفاقيات الحد من التسلح، وهو ما يبرز في استمرار الصين وروسيا والهند وباكستان في تطوير ترساناتها النووية بوسائل مختلفة. وثالثاً: تصاعد الخطر من إمكانية التصعيد النووي بين القوى النووية القائمة اليوم، ويرجع ذلك إلى التطور الهائل في إنتاج أسلحة نووية تكتيكية وهيدروجينية مُصغرَّة، مما قد يؤدي إلى اختفاء الردع النووي بالمفهوم الذي عرفناه خلال فترة الحرب الباردة.

وتبدو السمة الرابعة والأبرز للعصر النووي الثالث في تأثير وانتشار "التقنيات التخريبية" الجديدة. بالطبع، إن تأثير التطورات التكنولوجية العسكرية على النظام النووي ليس جديداً، ولكن التحدي اليوم مُختلِفٌ لأنه يتشكَّل عبر مجموعة كاملة من الأسلحة والتقنيات التمكينية، وكثيراً منها غير نووي وغير ملموس ومُزدوَج الاستخدام، وقد حَدَثَ ذلك التحوُّل الكبير أيضاً في فضاء المعلومات والتكنولوجيا النووية.

لقد أدى دمج الذكاء الاصطناعي في التخطيط النووي، والاستخدامات المُحتمَلَة لعمليات شبكة الكمبيوتر عبر المجال النووي، والطباعة ثلاثية الأبعاد، وظهور قدرات الفضاء المضادة غير النووية، والتحرك نحو دفاع صاروخي متكامل، وإمكانية استخدام أنظمة أسلحة من دون طيار، والحوسبة الكمومية، والتقدُم في الاستشعار عن بُعْد، وتطوير الأسلحة التقليدية الدقيقة بعيدة المدى (بما في ذلك الصواريخ التي تفوق سرعتها سرعة الصوت)، بالإضافة إلى النظام البيئي النووي الرقمي في الوقت الحقيقي... إلى خلق ضغوط مختلفة لعلاقات الردع المستقرة كما عرفناها منذ الحرب العالمية الثانية وحتى سنوات قليلة ماضية.

أيضاً يبدو أن العصر النووي الثالث يتسم بتآكل، أو على الأقل إضعاف، الآليات الدولية السابقة للحد من التسلُح والمعايير التقليدية لضبط النفس النووي. جزءٌ من هذا هو الاعتراف بأن العديد من المعاهدات والهيئات التفاوضية التي تم إنشاؤها في العصرين النوويين الأول والثاني إما تحت ضغط، مثل معاهدة عدم الانتشار النووي، أو تحت خطر السقوط مثل معاهدة "ستارت الجديدة" ومعاهدة الأجواء المفتوحة، وكذلك الخروج من بعض الاتفاقيات مثل "خطة العمل الشاملة المُشتَرَكَة" مع إيران أو كما هو الحال في حالة "معاهدة الصواريخ النووية متوسطة المدى"، التي ساعدت على إحلال الاستقرار في أوروبا لجيل كامل، وتم التخلي عنها تماماً.

إن النظام النووي العالمي في حالة تغيُر مستمرة، مع ضغوط جديدة لا تُعد ولا تُحصى يجب فهمها إذا أردنا الاستمرار في إدارة المخاطر التي تشكِّلها الأسلحة النووية. وسيكون هذا العصر النووي الثالث مُختلفاً من الناحية المفاهيمية والمادية عن العصر النووي الذي سبقه، وسيتطلب إعادة مشاركة تعاونية عالمية متضافرة مع التحدي المُتمثِّل في ضمان السلام النووي. وربما تكون نقطة البداية هي الاعتراف بأننا ندخل إلى نوع مُختلِف من العالم النووي، حيث تغيرت بعض المخاطر والتحديات النووية (وإن لم تكُن كلها) وحيث سيكون التفكير والتدابير الجديدة أمراً ضرورياً. قد يبدو هذا أمراً مروعاً بالنظر إلى التعقيدات الواضحة للسعي وراء الحد من التسلُح للتقنيات التخريبية؛ نظراً لطبيعتها المختلفة جداً عمَّا حدث من قَبْل، ولاسيما في مثل هذا المناخ الجيوسياسي الدولي الذي يسمح بعودة أفكار تملُك السلاح النووي من بعض الدول، وتطوير أسلحة نووية جديدة مع التقدم التكنولوجي، علاوةً على مخاطر انتهاء الردع النووي بمفهومه التقليدي، ما قد يعني استخدام هذا السلاح في المستقبل، بعد عقود من استخدامه في هيروشيما وناغازاكي في عام 1945.

تقديرات عدد الأسلحة النووية في العالم (تقديرات اتحاد العلماء الأمريكيين - 2023)

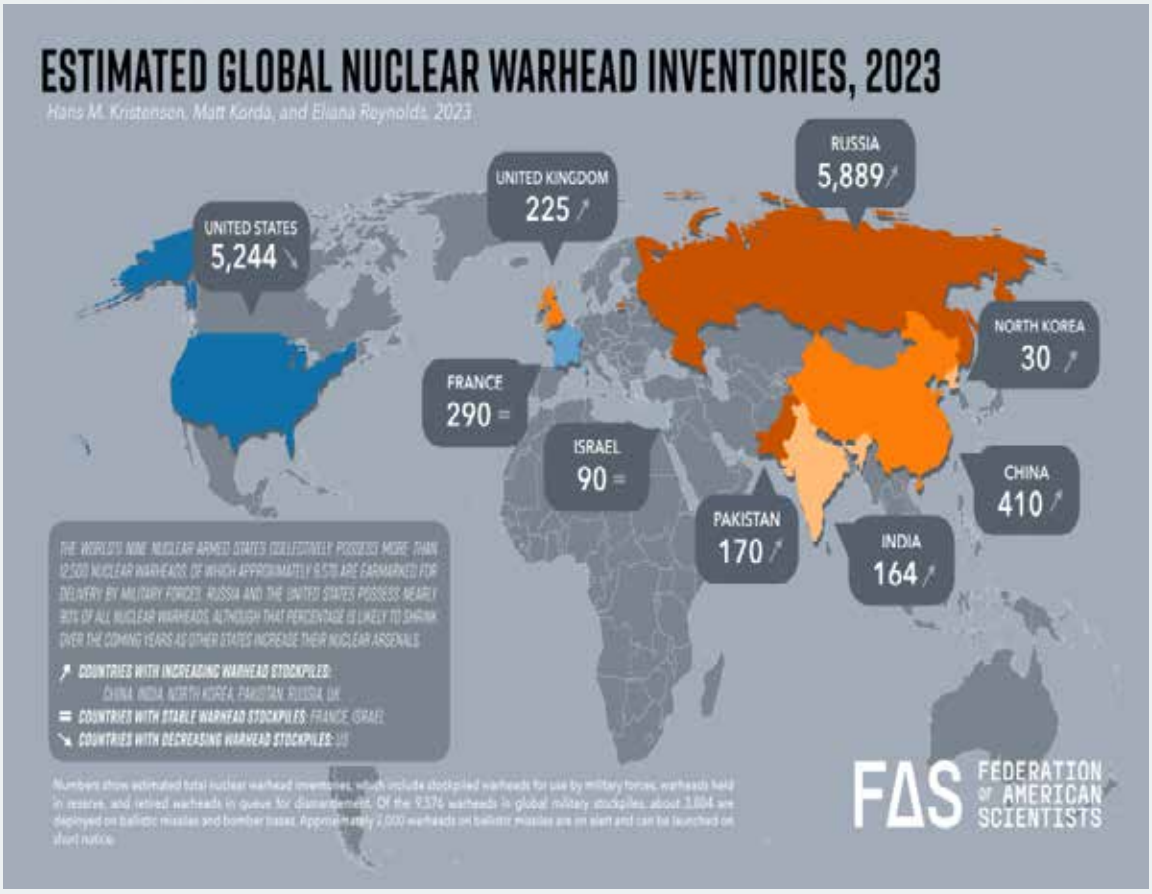

2- ملامح العصر النووي الثالث في آسيا

من المعروف أن قارة آسيا تحتوي على أكبر عدد من الدول النووية الحالية في العالم (الصين، وروسيا، والهند، وباكستان، وإسرائيل، وكوريا الشمالية أخيراً)، هذا علاوةً على امتلاك إيران كافة التقنيات والقدرات النووية، وإمكانية تحولها أيضاً لدولة نووية، خاصةً مع عدم التوصل لاتفاق نووي جديد منذ انهيار الاتفاق النووي لعام 2015 بعد انسحاب إدارة دونالد ترامب منه في عام 2018.

وإذا كانت آسيا قد شهدت العصر النووي الثاني لناحية حصول دول جديدة على السلاح النووي، ممثلةً في الهند وباكستان وإسرائيل، وتصاعُد التخوفات من احتمال حصول التنظيمات الإرهابية على مواد وتقنيات نووية، خاصةً في حالة باكستان مع ضعف نظام

الرقابة والتحكم النوويين؛ فإن آسيا كذلك تشهد كذلك حالياً العصر النووي الثالث، فقد أعلنت كوريا الشمالية نفسها دولة نووية في شهر سبتمبر 2022، وتشير العديد من التقديرات إلى قدرة إيران على التحول لدولة نووية في فترة قصيرة جداً؛ ما قد يُؤشِّر إلى صعود موجة جديدة من الدول التي سوف تسعى لامتلاك السلاح النووي.

إن صعود المخاطر والتهديدات الأمنية في عموم القارة الآسيوية الآن، في ظل احتدام التنافس الأمريكي الصيني دولياً، وفي ظل تداعيات الحرب الروسية الأوكرانية، وفي ظل الإخفاق السابق لنظام منع الانتشار النووي في آسيا تحديداً، قد يقود إلى عدول العديد من الدول الآسيوية عن قرار عدم تملُّك السلاح النووي لأسباب داخلية أو إقليمية أو دولية منذ فترة الحرب الباردة؛ فإضافة لنموذجي كوريا الشمالية وإيران، تشير العديد من التقديرات إلى أن تايوان على سبيل المثال مستمرة في عمليات أبحاث سرية تختص بتطوير الخيار النووي التسليحي. كما شهدت دولة مثل اليابان جدالاً داخلياً حول امتلاك الأسلحة النووية في أكثر من مناسبة لمواجهة أي تهديد نووي مُحتمَل من جانب إحدى الدول المجاورة لها مثل الصين أو كوريا الشمالية. أما كوريا الجنوبية، فقد هددت بشكل علني بالتحول لدولة نووية رداً على إعلان كوريا الشمالية نفسها دولة نووية، وهي على أهبة الاستعداد للتوصُّل لمرحلة تخصيب اليورانيوم بسهولة وإنتاج السلاح النووي إذا فقدت الضمانات النووية الأمريكية أو إذا نشب صراع مُسلح في شبه الجزيرة الكورية. كما أن امتلاك إيران للسلاح النووي في أي وقت بشكل فعلي سوف يجبر دولاً أخرى بالمنطقة على حيازة السلاح النووي لتحقيق أمنها الوطني.

بناءً على ذلك، يُمكِن القول إن القارة الآسيوية قد تدخل عصراً نووياً جديداً، يتزايد فيه عدد الدول النووية، فقد أصبح امتلاك القدرات النووية والسلاح النووي أمراً بالغ الأهمية لمعظم دول آسيا لتحقيق الأمن الذاتي وتعزيز المكانة الإقليمية وتشكيل ملامح الخريطة الآسيوية في القرن الحادي والعشرين. ويُضاف لذلك سهولة تطوير قدرات صاروخية وفضائية مقارنةً بما كان عليه الوضع حتى نهاية عقد التسعينيات، ويدل على ذلك القدرات الصاروخية المتقدمة لكلٍ من كوريا الشمالية وإيران وغيرها من الدول، بحيث صار من السهولة بمكان الحصول على وسائل توصيل الأسلحة المدمرة مثل السلاح النووي بتكلفة غير مرتفعة وبسهولة نسبية أكثر مما سبق.

أيضاً من الأمور بالغة الخطورة فيما يتعلق بتطوير الأسلحة النووية مساعي العديد من الدول النووية إلى تطوير أسلحة تكتيكية مُصغرَّة، وهو ما تقوم به روسيا والهند وباكستان، وربما سائر القوى النووية الأخرى، وكوريا الشمالية أيضاً. وتتمثل مخاطر هذا النوع من الأسلحة في أنها قد تُستخدَم على نطاق محدود جغرافياً، وبالتالي تنتهي فكرة الردع النووي التقليدي أو الاستراتيجي؛ فهذه الأسلحة يجري تصميمها للاستخدام في ساحة المعركة، ولها قوة انفجار أقل ومدى أقصر من القنبلة النووية التقليدية، ما يجعل استخدامها مُمكِناً دون

إحداث التدمير الهائل، وعلى سبيل المثال فقد هددت كوريا الشمالية باستخدام مثل هذا النوع من الأسلحة إذا تعرضت لهجوم تقليدي من الولايات المتحدة أو كوريا الجنوبية أو إذ شكت في شن هجمات نووية ضدها.

خلاصة ذلك، أن عدم استقرار البيئة الأمنية في عموم آسيا قد يحفز العديد من الدول إلى امتلاك السلاح النووي في المستقبل، وأن هناك توجهاً واضحاً لدى العديد من الدول النووية، ومعظمها يقع في آسيا، نحو تطوير الأسلحة النووية التكتيكية التي قد يُمكِن استخدامها في أي صراعات مسحلة قادمة؛ وهو ما يُنذِر بتهديدات جديدة، وربما غير مسبوقة، فيما يتعلق بانتشار واستخدام الأسلحة النووية.

رابعاً: كوريا الشمالية.. دولة نووية وعقيدة هجومية

د. إبراهيم غالي

استكمالاً لما سبق تناوله في الجزء السابق عن ملامح دخول آسيا إلى "العصر النووي الثالث"، يبدو أن أخطر الأزمات الأمنية الأكثر تأثيراً في القارة تلك التوترات الأمنية والسياسية التي شهدتها شبه الجزيرة الكورية والتصعيد المتدرج للصراع بين الكوريتين في شرق القارة منذ العام الماضي؛ فقد أجرت كوريا الشمالية في عام 2022 نحو 90 اختباراً لإطلاق صواريخ متعددة المديات، وأعلنت عن قانون نووي جديد في سبتمبر من العام نفسه، يسمح لها بالبدء باستخدام السلاح النووي وتوجيه ضربات وقائية ضد العدو، ولا تزال تواصل في الوقت الراهن عمليات تطوير أسلحة نووية تكتيكية ومصغرة، وتعزيز وسائل الإطلاق المختلفة للسلاح النووي.

وفي مقابل ذلك، أعلنت كوريا الجنوبية في شهر يناير الماضي عن احتمال تحولها إلى امتلاك الأسلحة النووية رداً على العقيدة النووية الكورية الشمالية، ويدور جدل واسع حول هذه المسألة داخل كوريا الجنوبية ومع الولايات المتحدة الأمريكية. كما قررت واشنطن وسيول استئناف تدريباتهما العسكرية المُشتركة، وهي تدريبات "درع الحرية" يوم 13 مارس الجاري، التي توقفت منذ 5 سنوات، وتهدف الآن إلى مواجهة البيئة الأمنية المتغيرة بسبب العدوانية الشديدة من جانب كوريا الشمالية، وسوف تُحاكِي هذه المناورات ردوداً على هجوم نووي كوري شمالي.

كما تسعى الولايات المتحدة وكوريا الجنوبية واليابان منذ مطلع العام الماضي إلى تعزيز التحالف الثلاثي، أمنياً واقتصادياً، حيث تم انعقاد سلسلة من الاجتماعات لدراسة كيفية مواجهة كوريا الشمالية والحد من الخلافات اليابانية الكورية الجنوبية. كما أن اليابان تشهد تحولات استراتيجية فيما يتعلق بتغيير عقيدتها الدفاعية العسكرية التي سادت منذ نهاية الحرب العالمية الثانية.

هذه التطورات في مجملها تعكس المخاوف المتصاعدة من احتمال تحول بعض الدول الآسيوية لتملك السلاح النووي من جانب، واحتمال قيام حرب قد تُستخدَم فيها الأسلحة النووية من جانب آخر، وإمكانية دخول المنطقة في سباق تسلح نووي وتقليدي، وذلك بالنظر إلى عقيدة كوريا الشمالية النووية ذات الطابع الهجومي والتي تسمح بالمبادأة باستخدام السلاح النووي، فضلاً عن تطوير وسائل التوصيل المختلفة والقنابل النووية التكتيكية.

1- أسباب تحديث القانون النووي لكوريا الشمالية

أقرَّت كوريا الشمالية يوم 8 سبتمبر 2022 تشريعاً جديداً هو "القانون النووي" (قانون 8 سبتمبر بشأن سياسة القوات النووية September 8 Act on Nuclear Forces Policy)، والذي يُعد إضافة أو تحديثاً لقانون مماثل صدر في عام 2013. ويجمع التحديث الجديد في طياته العديد من التصريحات السابقة للرئيس كيم جونغ أون، وبعض المسؤولين العسكريين الآخرين. ويرى الكثيرون أن هذا القانون يُعد بمثابة عقيدة نووية لكوريا الشمالية - أو على أقل تقدير هو "سياسة نووية" مُعلنَة -، نظراً لأنه تضمَّن العديد من الأوجه المعروفة في العقائد النووية للدول النووية الأخرى.

وقد أدخل القانون الجديد تحولاتٍ جذرية تُقنِّن السياسة النووية القائمة منذ فترة طويلة، ولكن مع بعض التعديلات، التي تؤكد أنها عقيدة نووية هجومية وليست دفاعية فقط كما كانت سابقاً، بالنظر إلى أنها تضمنَّت شنَّ هجمات نووية وقائية أو استباقية. وهناك العديد من العوامل التي أدت إلى قيام كوريا الشمالية بتحديث القانون النووي، بحيث تتحول من الدفاع فقط إلى الدفاع والهجوم معاً، ومن أبرز هذه العوامل ما يلي:

أ – اعتماد واشنطن منذ ما يُقارب عقداً من الزمن سياسة هزيمة كوريا الشمالية من خلال مهاجمة قواتها النووية قبل أن تتمكن صواريخها من التحليق، علاوةً على استهداف أنظمة القيادة والتحكم الكورية الشمالية حتى يتم شل حركتها عن إعطاء أوامر بالرد على الهجمات، وبالتالي تلاشي قدرتها على الردع النووي لأنها لن تتمكَّن من توجيه ضربة نووية مُضادَة.

ب – وضعت كلٌ من واشنطن وسيول رئيس كوريا الشمالية على رأس أولوياتهما، فواشنطن تضعه على قمة نظام القيادة والتحكم الذي سوف يتم استهدافه، فيما يُعَرف بإمكانية

توجيه (ضربة قطع الرأس). ووفقاً لتقارير إعلامية، فقد وضع الجيشان الأمريكي والكوري الجنوبي في عام 2015 خطة تعرف بمُسمَّى (خطة العمليات 2015)، والتي تحدد طبيعة العمليات ضد القيادة الكورية الشمالية، وتناقش الردود الوقائية على أي علامات على هجوم كوري شمالي، وقد قامت الدولتان بالتدرُب على عناصر هذه الخطة في تدريبات عسكرية مُشتركة.

ج - يعتقد النظام الكوري الشمالي أن كوريا الجنوبية وضعت خطة لقتل الرئيس كيم، إذا استخدمت كوريا الشمالية السلاح النووي، وذلك من خلال توجيه ضربات صاروخية دقيقة، وأن سيول، قامت باستثمار وتطوير كبيريْن لصواريخ الضربة الدقيقة وقدرات الاستطلاع لتحقيق هذا الهدف، وأن سيول، تقوم بشكلٍ موازٍ بتعزيز كافة قدراتها لضرب كوريا الشمالية بشكل استباقي. ويعني ذلك أن الرئيس كيم، سوف يكون مُستهدَفاً بشكل شخصي في اللحظات الأولى من بدء الصراع مع كوريا الجنوبية أو حتى عندما تُقرِّر واشنطن مهاجمة أنظمة السيطرة والتحكم النووي لكوريا الشمالية.

د – يبدو أيضاً أن بيونغ يانغ، قد غيَّرت الأمر بإمكانية توجيهها الضربة النووية الأولى، نظراً لقيام اليابان بتغيير عقيدتها العسكرية نحو إمكانية الهجوم، وكذلك كنوع من الرد على محاولات تعزيز التحالف الأمريكي الياباني الكوري الجنوبي، الذي يهدف بالأساس إلى مواجهة كوريا الشمالية.

ه – تسهم الظروف الإقليمية في آسيا، خاصةً تصاعُد التوتر الأمريكي الصيني بسبب تايوان، وما له تداعيات مستقبلية إذا نشبت حرب في المنطقة، وكذلك الظروف الدولية، خاصةً أحداث وتداعيات الحرب الروسية الأوكرانية، في تغيير كوريا الشمالية استراتيجيتها النووية بشكل كبير، ولذلك شهد عام 2022 أكبر قدرٍ من اختبار الصواريخ البالستية العابرة للقارات على وجه خاص.

و – على المستوى الخارجي، ترغب كوريا الشمالية في أن تحظى باعتراف الدول النووية الأخرى بأنها دولة نووية رسمياً، حيث أنهى الرئيس كيم جونغ أون، أي غموض حول نية أن تظل بلاده قوة نووية، وأعلن يوم 9 سبتمبر 2022، في خطابه للشعب، أن كوريا الشمالية لن تفكر أبداً في نزع سلاحها النووي.

2- المبادأة باستخدام الأسلحة النووية.. التحوُل إلى الهجوم

أحدث القانون النووي الجديد تغييراً جوهرياً بشأن استخدام كوريا الشمالية الأسلحة النووية مقارنةً بقانون عام 2013، وهو ما يمكن توضيحه في الآتي:

أ – قانون 2013:

كانت سياسة كوريا الشمالية تقوم منذ إجراء التجربة النووية الرابعة في سنة 2016 على أنها لن تكون أول من يَستخدِم السلاح النووي، طالما أن القوى المُعادِيَة لا تتعدَّى على سيادتها. فعلى سبيل المثال، وخلال الذكرى الـ75 لتأسيس حزب العمال الكوري الحاكم، في أكتوبر 2020، صرح كيم جونغ أون، بأن الرادع النووي لكوريا الشمالية "لن يُستخدَم أبداً بشكل استباقي، ولكن إذا انتهكت أي قوات أمن دولتنا وحاولت اللجوء إلى القوة العسكرية ضدنا، فسأقوم بتجنيد أقوى قوة هجومية لدينا مقدماً لمعاقبتها".

وهذا يتوافق مع (قانون توطيد موقف الدولة الحائزة للأسلحة النوويةlaw on consolidating the position of nuclear weapons state)، الصادر في عام 2013، وهو الوثيقة الرسمية الأولى المتعلقة بالسياسة النووية لكوريا الشمالية، والذي أشار إلى أن "ترسانة كوريا الشمالية النووية لن تُستخدَم إلا لصد الغزو أو الهجوم من دولة مُعادِيَة تمتلك أسلحة نووية وتقوم بضربات انتقامية".

ويعني ذلك أن كوريا الشمالية لن تَستخدِم سلاحها النووي إلا في حالة حدوث عدوان ضدها أو غزو أراضيها، لتقوم بتوجيه ضربة انتقامية، ما يؤكد مبدأ "عدم المبادأة باستخدام السلاح النووي"، أي أن الهدف هو ردع الحرب والعدوان، وأن الاستخدام سيكون على الأقل في الموجة الثانية من الهجمات ضد أهداف تتعلق بعدوان أو غزو من جانب الولايات المتحدة وكوريا الجنوبية.

ب – قانون 2022:

يختلف القانون الجديد (قانون 8 سبتمبر 2022) مقارنةً بقانون 2013، بشأن الضربات الوقائية وظروف استخدام السلاح النووي، فهو يُوفِّر إطاراً واسعاً للمواقف التي تتصوَّر فيها كوريا الشمالية استخدام الأسلحة النووية. ومن أبرز ما ورد في القانون النووي الجديد، ما يلي:

(1) أكد القانون مجدداً أن رئيس الدولة، كيم جونغ أون، هو صاحب السُلطة الوحيدة في أي قرار باستخدام الأسلحة النووية، أي أنه الشخص الوحيد المسؤول عن نظام القيادة والتحكم في السلاح النووي.

(2) ذكر القانون، للمرة الأولى، أن "الضربة النووية يجب أن تُشَّن تلقائياً وفوراً"، وفقاً لـ"خطة عملية مُقررة مسبقاً"، إذا كانت القيادة والسيطرة في خطر بسبب هجوم من قِبَل القوات المُعادية".

(3) أقرَّ القانون مهمتَيْن للترسانة النووية، حيث ينص على أن "القوات النووية يجب

أن تُنفِّـذ مهمـة عملياتيـة لصـد عـدوان القـوات المُعاديـة لتحقيـق النـصر إذا فشـل ردع الحـرب". ويعنـي ذلـك أن ثمـة مهمـة ردع للسـلاح النـووي لمنـع أي نـوع مـن الهجـوم عـلى البـلاد، وكذلـك مهمـة رد في حـال وقـوع الهجـوم أو العـدوان.

(4) حـدَّد القانـون الظـروف التـي يُمكِـن لكوريـا الشـمالية بموجبهـا اسـتخدام الأسـلحة النوويـة، ومنهـا عـلى سـبيل المثـال، إذا كان هنـاك "هجـوم عسـكري وشـيك وقاتـل ضـد أهـداف اسـتراتيجية مهمـة، أو إذا كان ضروريـاً أخـذ زمـام المبـادرة في الحـرب". ويعنـي ذلـك أن كوريـا الشـمالية تُقِّـر بمبـدأ "المبـادأة باسـتخدام السـلاح النـووي مـن خـلال شـن هجمـات نوويـة وقائيـة". ويسـتلزم ذلـك بالطبـع تطويـر قـدرات نوويـة محـددة ووسـائل توصيـل متعـددة للسـلاح النـووي حتـى تحقـق هـذه الأهـداف.

(5) نـصَّ القانـون عـلى أن "كوريـا الشـمالية تَسـتبعِد الضربـات النوويـة ضـد الـدول غـير النوويـة مـا لـم تنضـم إلى دولـة مُعادِيَـة لهـا أسـلحة نوويـة في غـزو وهجـوم عـلى جمهوريـة كوريـا الشـعبية الديمقراطيـة". ويعنـي ذلـك أن أي دولـة غـير نوويـة قـد تسـاعد في العـدوان ضـد كوريـا الشـمالية يمكـن توجيـه ضربـات نوويـة إليهـا.

(6) نـصَّ القانـون عـلى أن "كوريـا الشـمالية كدولـة مسـؤولة في مجـال الأسـلحة النوويـة لـن تشـارك أو تنقـل الأسـلحة والتكنولوجيـا والمعـدات النوويـة أو المـواد النووية المُسـتخدمَة في صنـع الأسـلحة". ويعنـي ذلـك ضمنيـاً مطالبـة كوريا الشـمالية باعـتراف الـدول الأخرى، خاصـةً الـدول النوويـة، بـأن كوريـا الشـمالية دولـة نوويـة بصفـة رسـمية، فهـي تحـاول تقديـم نفسـها أمـام المجتمـع الـدولي كدولـة نوويـة مسـؤولة في مجـال منـع الانتشـار النـووي، وأنهـا كذلـك قـادرة عـلى حمايـة ترسـانتها النوويـة.

وبالنظـر إلى هـذه البنـود، فـإن القانـون لا يُميِّـز بـين الهجمـات التقليديـة والنوويـة ضـد البـلاد، نظـراً لأنـه يشـير إلى أن الأسـلحة النوويـة ستُسـتخدَم كذلـك رداً عـلى هجـوم بالأسـلحة التقليديـة. كمـا أنـه نظـراً لغمـوض مغـزى "الهجـوم الوشـيك"، فهـذا يعنـي انطبـاق اسـتخدام السـلاح النـووي كسـلاحي هجومـي وقائـي عـلى مجموعـة واسـعة مـن السـيناريوهات المماثلـة، مثـل حالـة اعتقـاد كوريـا الشـمالية أن هنـاك تدريبـات عسـكرية مُشـتَرَكَة قـد تَسـتهدِف سـيادتها وأمنهـا الوطنـي. أيضـاً، سـوف تقـوم كوريـا الشـمالية، وفـق القانـون، بتوجيـه ضربـات نوويـة اسـتباقية بشـكل تلقائـي وفـوري، في حالـة تعرضهـا لهجمـات ضـد نظـام القيـادة والسـيطرة النوويـة الخاصـة/ بمـا يعنـي أنهـا سـوف تسـتخدم السـلاح النـووي في حالـة الشـك شـبه المؤكـد مـن اسـتهداف الرئيـس كيـم، وفـق سياسـة قطـع رأس النظـام.

3- القدرات النووية وخُطط تطوير الترسانة الكورية الشمالية

يرتبط تنفيذ سياسة كوريا الشمالية النووية كما وردت في القانون النووي 2022، علاوةً على إمكانية تنفيذ الضربات النووية للأهداف الاستراتيجية التي سبق توضيحها، بمدى تطوُر القدرات النووية، سواءً ما يتعلق بقوة التفجيرات النووية، أو ما يتعلق بعدد الأسلحة النووية، وتنوعها ما بين استراتيجية وتكتيكية وصغيرة الحجم، هذا علاوةً على التطور والمضي قدماً نحو حيازة "الثالوث النووي"، ويُقصَد به امتلاك وسائل توصيل دقيقة، من البر والبحر والجو، للسلاح النووي؛ بهدف إكمال بناء قدرات ردع موثوق بها.

لهذا تحاول كوريا الشمالية تطوير منظومات صواريخها ومعالجة أوجُه القصور الراهنة من حيث معدل الدقة وتفادي منظومات الدفاع الصاروخي، إلى جانب تطوير صواريخ أصغر لإمكانية تنفيذ ضربات تكتيكية، وتطوير السلاح النووي الهيدروجيني "الحراري". كما تسعى كوريا الشمالية ضمن خططها لاستخدام السلاح النووي إلى توجيه ضربات عبْر صواريخ قصيرة المدى بهدف "فصل" الدعم العسكري الأمريكي عن حلفاء الولايات المتحدة الإقليميين في منطقة آسيا والمحيط الهادئ؛ وهذه استراتيجية مُعقدَّة، ومن غير المعروف ما إذا كان التقدم التكنولوجي لكوريا الشمالية قد يسمح بتنفيذها.

وفيما يتعلق بقدرات إنتاج الرؤوس الحربية النووية، وبناءً على التفجيرات النووية الستة التي أجرتها كوريا الشمالية في الفترة (أكتوبر 2006 – سبتمبر 2017)، فإنه لم يعد هناك شك في أنه يُمكِنها بناء أجهزة متفجرة نووية قوية مُصمَّمة لتحقيق نواتج مختلفة. وقد تأكد ذلك مع إجراء التجربة النووية السادسة، في 3 سبتمبر 2017، والتي أظهرت بوضوح القدرة على إمكانية إنتاج أجهزة نووية ذات نواتج قوية في نطاق الرؤوس الحربية النووية الحرارية، حيث بلغت قوة التفجير ما بين 140 إلى 200 كيلو طن بناءً على قياس النشاط الزلزالي. وصرَّحت بيونغ يانغ آنذاك، أنها تمكنَّت من تصميم جهاز نووي حراري أو جهاز يَستخدِم تصميم الوقود المختلط "المركب". وبحسب ما ذكرت المخابرات الأمريكية، فإنه "جهاز نووي متقدم"، تتراوح قوة تفجيره من 140 إلى 250 كيلو طن.

التجارب النووية الكورية الشمالية (2006 – 2017)

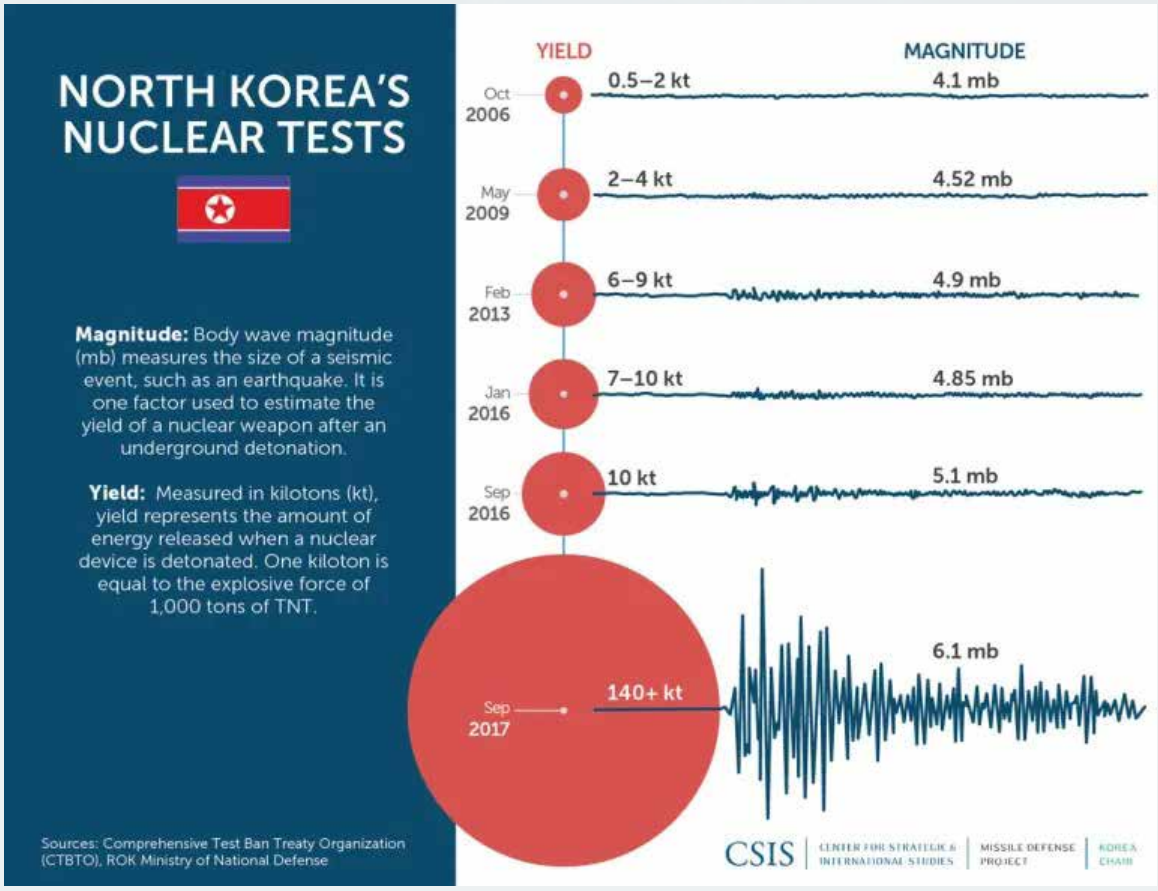

المصدر:

Center for Strategic & International Studies, Ramifications of North Korea's Nuclear Test. Based on: **Comprehensive Test Ban Treaty Organization**, September 6, 2017. https://bit.ly/3JdH64b

ملاحظات:

Magnitude (مقدار الانتشار): هو موجة انتشار الجسم المُتفجِّر، ويُقاس بالرصد الزلزالي مثل حالة وقوع الزلازل، وهو عامل يُستخدَم لتقدير ناتج التفجير النووي بعد حدوث تفجيرات تحت الأرض.

Yield (ناتج التفجير النووي): هو وحدة طاقة تُستخدَم لقياس قوة الجسم المُتفجِّر، ويُقاس بالكيلو طن، وهو عبارة عن كمية الطاقة الناتجة من تفجير جهاز نووي. والواحد كيلو طن يساوي انفجارًا بقوة 1000 طن من مادة "تي إن تي".

وتشير كافة التقديرات حول حجم ترسانة كوريا الشمالية إلى أنها تمتلك في الحد الأدنى حالياً ما لا يقل عن 45 قنبلة أو رأس نووي، وأن هذا العدد ربما تجاوز 100 رأس بنهاية سنة 2022، وأن لديها القدرة وفق إنتاج ومخزونات المواد الانشطارية على مضاعفة هذا الرقم بنهاية العقد الحالي.

أما بخصوص وسائل الإطلاق، فقد اختبرت كوريا الشمالية عدداً كبيراً من الصواريخ، قصيرة ومتوسطة المدى، والصواريخ العابرة للقارات في السنوات الأخيرة، خاصةً منذ سنة 2017، واهتمت في آخر سنتيْن بتطوير الصواريخ العابرة للقارات والصواريخ البالستية ذات القواعد البحرية وصواريخ "كروز" للهجوم الأرضي، وقد حققت في سنة 2022 رقماً قياسياً غير مسبوق (حوالي 90 تجربة إطلاق) في اختبارات إطلاق الصواريخ، وبعضها قادر على حمل رؤوس نووية، ويمكنه إيصال رأس نووي إلى بعض الأهداف المُحتملَة.

القوات الكورية الشمالية ذات القدرات النووية المُحتملَة (يناير 2023)

النوع	المدى (كيلومتر)	سنة العرض للمرة الأولى	ملاحظات
الصواريخ الباليستية ذات القواعد البرية			
صواريخ قصيرة المدى (أقل من 1000 كم)			
Hwasong 11	170 - 120	2004	عملياتي "دخل الخدمة المسلحة بالفعل"
Hwasong 5	500 – 300	1990/1984	عملياتي
Hwasong 6	420 - 250	2017	من المُحتمَل أن يكون في وضع عملياتي
Hwasong 11 NA	800 - 380	2019 / 2018	من المُحتمَل أن يكون في وضع عملياتي
صواريخ متوسطة المدى (1000 - 3000 كيلومتر)			
Hwasong 7	1200 +	1993	عملياتي
Hwasong 9	1000	2016	من المُحتمَل أن يكون في وضع عملياتي
Pukguksong 2	1000 +	2017	من المُحتمَل أن يكون في وضع عملياتي
Hwasong 8	1000 +	2021	قيد التطوير، وهو صاروخ فرط صوتي
صواريخ متوسطة ذات مدى أبعد (3000 - 5000 كيلومتر)			

Hwasong 10	3000 +	2010	وضعه غير معلوم، وربما تم إحلاله بصاروخ آخر
Hwasong 12	4500 +	2017	وضع التطوير غير معلوم
صواريخ عابرة للقارات (أكبر من 5000 كيلومتر)			
Hwasong 14	10000 +	2017	وضع تطويره غير معروف، وربما تم إحلاله بصاروخ آخر
Hwasong 15	12000 +	2017	تم إجراء تجارب ناجحة لإطلاقه، ومن غير المعروف ما إذا كان تم نشره
Hwasong 17	14000 +	2020	قيد التطوير
منصات إطلاق أخرى			
صاروخ كروز للهجوم الأرضي (Land-Attack Cruise missile LAC	1500	2021	أعلنت بيونج يونج نجاح تجربة إطلاقه الأولى عام 2021، ولا يزال قيد التطوير
الصواريخ الباليستية ذات القواعد البحرية			
Pukguksong 1	1000 +	2014	وضع تطويره غير معروف، وربما تم إحلاله بصاروخ آخر
Pukguksong 3	2500 – 1900	2017	تم إجراء تجارب ناجحة لإطلاقه، ومن غير المعروف ما إذا كان تم نشره
Pukguksong 4	5400 - 3500	2020	من غير المعروف إجراء تجارب إطلاق له، ومن غير المعروف ما إذا كان تم نشره
Pukguksong 5	؟	2021	من غير المعروف إجراء تجارب إطلاق له، ومن غير المعروف ما إذا كان تم نشره
Pukguksong 6	؟	2022	قيد التطوير، ومن غير المعروف إجراء تجارب إطلاق له
Small New Type SLBM”“	600 - 400	2021	تم إجراء تجارب ناجحة لإطلاقه، ومن المُحتمَل أن يكون قيد التطوير، ووضع نشره غير معروف

المصدر:

Hans M. Kristensen, Matt Korda, Nuclear Notebook: How many nuclear weapons does North Korea have in 2022?, Bulletin of the Atomic Scientists, September 8, 2022. https://bit.ly/3Lm5l2W

ملاحظة: يُقدِّم الجدول الصواريخ التي من المُرجَّح أن يكون لها دور نووي، ولا يعني إدراج صاروخ في الجدول بالضرورة أنه من المعروف أو المؤكد أن يكون له دور نووي.

وعلى الرغم من التقدم الكبير في منظومات الصواريخ، فإن الخبراء يعتقدون أن هناك قدراً من عدم اليقين بشأن أي صواريخ من كوريا الشمالية قد يتم إطلاقها بقدرة نووية تشغيلية نشطة. كما أن بيونغ يانغ لم تُظهِر حتى الآن بشكل علني آليات عملية يُمكِن من خلالها حماية الرأس الحربي أثناء إعادة الدخول عبر الغلاف الجوي للأرض، وبالتالي إمكانية تنفيذ هجوم حقيقي للصواريخ العابرة للقارات تحديداً.

وعلى أية حال، فإن كوريا الشمالية قد وضعت عدة أهداف استراتيجية رئيسية لبرنامج أسلحتها النووية، في سياق خطة خمسية مُقترحَة، أعلن عنها الرئيس كيم جونغ أون، في عام 2021، ويبدو أنها أحرزت تقدماً كبيراً خلال عام ونصف العام من تنفيذها، وقد شملت ما يلي:

(1) الدفع قدماً بإنتاج رؤوس حربية نووية فائقة الحجم.

(2) جعل الأسلحة النووية أصغر حجماً وأخف وزناً لاستخدامات تكتيكية أكثر.

(3) رفع معدل الدقة بما يكفي لضرب وإبادة أي أهداف استراتيجية في نطاق 15 ألف كيلومتر بدقة بالغة.

(4) تطوير وإدخال رؤوس طيران انزلاقية تفوق سرعة الصوت في فترة قصيرة.

(5) الدفع في اتجاه تطوير الصواريخ البالستية التي تنطلق من الأرض ومن البحر وكذلك الصواريخ العابرة للقارات، التي تعمل بالوقود الصلب، كما هو مخطط لها.

(6) حيازة غواصة تعمل بالطاقة النووية وسلاح نووي استراتيجي للإطلاق تحت الماء.

4- الأهداف المُحتمَلة للضربات النووية الكورية الشمالية

تشير المصادر الكورية الشمالية منذ فترة طويلة، وفق تصريحات الرئيس كيم، والمسؤولين العسكريين ووسائل الإعلام، إلى مجموعة متنوعة من الأهداف المُحتملَة لتوجيه ضربة نووية. ويُمكِن الاستنتاج - وفقاً للقانون النووي الجديد 2022 – أن الأهداف العسكرية مُعرضَّة لضربة نووية في هجوم استباقي أو وقائي، وأن الأهداف المدنية قد تكون في إطار توجيه ضربة مُضادة في حالة التعرُض للعدوان أو الهجوم من القوى المعادية، وكلا الأهداف العسكرية والمدنية مذكورة ومتكررة في البيانات الرسمية والتقارير الإعلامية الصادرة عن كوريا الشمالية. وفي هذا الصدد، أشار تقرير صدر عن المؤتمر الثامن لحزب العمال الكوري، في يناير 2021، إلى الهدف المُتمثِّل في "القيام بضربة نووية استباقية وانتقامية من خلال زيادة

معدل الدقة بشكلٍ كافٍ لضرب وإبادة أي أهداف استراتيجية ضمن نطاق 15 ألف كيلومتر بدقة متناهية".

وتشمل قائمة الأهداف المُحتملَة للضربات النووية الكورية الشمالية، وفق ما ورد في السنوات السابقة من تصريحات المسؤولين ووسائل الإعلام الكورية الشمالية، ما يلي:

- تُهدِّد بيونغ يانغ دائماً بضرب القواعد الأمريكية في منطقة آسيا والمحيط الهادئ ومدن أمريكية، وتشير إلى أن "القوات الاستراتيجية" الكورية الشمالية جاهزة في أي وقت لضرب البر الرئيسي للولايات المتحدة، وقواعدها العسكرية في مسارح العمليات في المحيط الهادئ وألاسكا، بما في ذلك هاواي وغوام، وتلك الموجودة في كوريا الجنوبية واليابان.
- تم تحديد أهداف كورية جنوبية متعددة، تشمل العاصمة سيول وبعض المدن، وعلى رأسها بيونجتايك، جونوجوان، ديجو، جيريونجدا، والبيت الرئاسي الأزرق ومؤسسات حكومية، علاوةً على أهداف عسكرية وفق سير مسرح العمليات.
- تم تحديد بعض المدن اليابانية كأهداف أساسية، وعلى رأسها مدن طوكيو وأوساكا ويوكوهاما وناجويا وكيوتو، بشكل أكثر وضوحاً.

الأهداف المُحتملَة للضربات النووية وفق المصادر الكورية الشمالية

الموقع	الهدف	ترسانة الأسلحة
الولايات المتحدة الأمريكية	البر الرئيسي	نووي
الولايات المتحدة الأمريكية	المدن الأمريكية الكبرى	نووي
الولايات المتحدة الأمريكية	مانهاتن	نووي
الولايات المتحدة الأمريكية	البيت الأبيض	نووي
الولايات المتحدة الأمريكية	وزارة الدفاع "البنتاجون"	نووي
آسيا - الباسيفيك	القواعد العسكرية الأمريكية في مسارح العمليات	نووي
آسيا – الباسيفيك	جوام، وهاواي	نووي
آسيا – الباسيفيك	حاملة الطائرات الأمريكية "تعمل بالطاقة النووية"	نووي
كوريا الجنوبية	أهداف على مسرح العمليات في كوريا الجنوبية	نووي
كوريا الجنوبية	القواعد الأمريكية في (أوسان، وجونسان، وبوسان)	غير محدد
كوريا الجنوبية	بيونجتايك، جونوجوان، ديجو، جيريونجدا	غير محدد
كوريا الجنوبية	العاصمة سيول	غير محدد
كوريا الجنوبية	البيت الأزرق "مقر الرئاسة"، ومؤسسات حكومية قريبة منه	غير محدد
اليابان	القاعدة العسكرية الأمريكية في اليابان، وأوكيناوا	نووي
اليابان	ياكاسوكو، ميساوا، أوكيناوا	غير محدد
اليابان	البر الرئيسي: طوكيو، وأوساكا، ويوكوهاما، وناجويا، وكيوتو	غير محدد

المصدر: Léonie Allard, Mathieu Duchâtel and François Godement, Pre-empting defeat: In search of North Korea's nuclear doctrine**, European Council on Foreign Relations (ECFR)**, 22 November 2017. https://bit.ly/3mOalhi

أخـيراً، يُمكِـن التأكيـد عـلى أننـا إزاء عقيـدة نوويـة كوريـة شـمالية متماسـكة وشـاملة، نظـراً لتضمينهـا الفائـدة مـن حيـازة السـلاح النـووي، وشروط ومحـددات الاسـتخدام، والموقـف بشـأن المبـادأة بالاسـتخدام، وطريقـة نـشر السـلاح النـووي وقـرار الحشـد النـووي العسـكري، ونـوع الـردع والأهـداف، وجانبـاً مـن نظـام القيـادة والتحكـم، وترتيبـات إدارة الترسـانة النوويـة وحمايتهـا، مـع الأخـذ في الاعتبـار أن ثمـة جوانـب ضعـف فيمـا يتعلـق بنظـام القيـادة والتحكـم لأنـه يعتمـد فقـط عـلى شـخص الرئيـس ولا يُشـاركه في ذلـك مسـؤولون عسـكريون آخـرون، وثمـة جوانـب غمـوض فيمـا يتعلـق بقـدرات كوريـا الشـمالية عـلى شـنِّ هجمـات تكتيكيـة أو اليقـين التـام بإمكانيـة تحميـل الصواريـخ العابـرة للقـارات لـرؤوس نوويـة وقدرتهـا عـلى إصابـة الأهـداف بدقـة وعـدم إصابتهـا مـن خـلال نظـام الدفـاع الجـوي والصاروخـي.

وممـا لا شـك فيـه، فـإن هـذه العقيـدة الكوريـة النوويـة سـوف تغـير مـع الوقـت الحسـابات الاسـتراتيجية لحلفـاء الولايـات المتحـدة في آسـيا، خاصـة كوريـا الجنوبيـة واليابـان، وقـد تكـون بمثابـة البدايـة لتحـول بعـض الـدول إلى دول نوويـة، في ظـل بيئـة أمنيـة آسـيوية مضطربـة يشـوبها عـدم اليقـين، هـذا عـلاوةً عـلى الاحتمـالات الـواردة بشـأن اسـتخدام السـلاح النـووي إمـا عـن طريـق التعمُـد أو عـن طريـق الحسـابات الخاطئـة لكوريـا الشـمالية.

خامساً: مخاطر صعود التنظيمات الإرهابية مجدداً في آسيا

السفير الدكتور/ محمد حجازي - د. إبراهيم غالي

بعد أن كادت تتراجع نسبياً الموجة الإرهابية التي اجتاحت بعض الدول الآسيوية، خاصةً بعد صعود تنظيم "داعش" في سوريا والعراق في سنة 2014، حيث انتقال العديد من العناصر الإرهابية من دول آسيوية إلى مناطق الصراع، وصعود تنظيمات إرهابية آسيوية عديدة بايعت "داعش" الأم، وبروز هجمات إرهابية كثيفة من جانب الجماعات الإرهابية في أفغانستان وباكستان خلال هذه الفترة، ودخول الفلبين في حرب مع مجموعة "ماوتي" والتنظيمات الإرهابية التي أعلنت الولاء لـ"داعش" في جنوب الفلبين.. إلخ؛ فإن التطورات الدولية الأخيرة، خاصةً الانسحاب الأمريكي من أفغانستان في أغسطس 2021 ثم اندلاع الحرب الروسية مع أوكرانيا في فبراير 2022، قد وفرَّت بيئة مناسبة وفرصة مواتية لعودة مخاطر التهديدات الإرهابية في آسيا.

ومن المعلوم أن هناك العديد من الجماعات الإرهابية التي تنتشر في آسيا، خاصةً في جنوب ووسط القارة، وكذلك في دول جنوب شرق آسيا، وأن هناك العديد من العوامل، التاريخية والراهنة، التي تسهم في وجود بيئة ملائمة لانتشار هذه الجماعات، فعلاوة على تداعيات الحرب السوفيتية في أفغانستان وبروز تنظيم "القاعدة" هناك فيما بعد، هناك صراعات إقليمية أدت إلى بروز تنظيمات ومجموعات إرهابية مثلما هو الحال في كشمير، وهناك صراعات محلية ترتبط بالأقليات المسلمة في بعض الدول مثل الفلبين وتايلاند وميانمار والصين، وهو ما أفرز معه تنظيمات إرهابية أيضاً، وهناك جماعات جهادية ظهرت في دول

ذات أغلبية مسلمة بناءً على اعتبارات داخلية وأخرى خارجية مثلما هو الحال في إندونيسيا وماليزيا وبنغلاديش، وكذلك ثمة انتشار للإرهاب العابر للحدود في آسيا بفعل عوامل التداخل الجغرافي إلى جانب التنوع الديني والثقافي والإثني في آسيا.

في هذا الإطار، يُمكِن تناول قضية تصاعُد مخاطر الإرهاب مجدداً في آسيا، من خلال بحث حالتيْن ترتبطان بالظروف والتطورات الدولية، أولاهما حالة باكستان وأفغانستان باعتبارهما من تداعيات الانسحاب الأمريكي من أفغانستان، والثانية حالة استغلال التنظيمات الإرهابية للحرب الروسية الأوكرانية.

1- الانسحاب الأمريكي وتصاعُد الإرهاب مجدداً في أفغانستان وباكستان

أدى الانسحاب الأمريكي من أفغانستان في أغسطس 2021 إلى عودة مخاطر الإرهاب مجدداً في أفغانستان وباكستان وصعود موجة من الهجمات الإرهابية في الدولتين من جانب حركة طالبان باكستان وتنظيم "داعش خراسان".

أ- باكستان:

شهدت باكستان ارتفاعاً ملحوظاً في الهجمات الإرهابية في السنتين الأخيرتين، بعد خمس سنوات من الاستقرار النسبي عندما انخفضت الهجمات الإرهابية تدريجياً منذ عام 2016، حيث بدأت تعود قوة الهجمات ويزداد عددها مرة أخرى منذ عام 2021، مع عودة أنشطة حركة طالبان باكستان في المناطق الحدودية بين باكستان وأفغانستان عقب الانسحاب الأمريكي.

وقد وصلت هجمات طالبان باكستان إلى العاصمة، إسلام آباد، في 24 ديسمبر الماضي - بعد انتهاء اتفاق وقف إطلاق النار مع الحكومة الباكستانية يوم 25 نوفمبر، وإعلان الحكومة توقُّف محادثات السلام غير المباشرة مع الحركة بوساطة من طالبان أفغانستان؛ فقد فجَّر انتحاري وشريكته عبوات ناسفة قرب منطقة عسكرية، في حادث هو الأول من نوعه، كتفجير انتحاري، منذ أكثر من ثماني سنوات؛ وأعلنت حركة طالبان باكستان مسؤوليتها عن التفجير، رداً على قيام قوات "كوماندوز" من الجيش الباكستاني بقتل 33 مسلحاً من الحركة قبل هذا الحادث بأيام قليلة.

ووفقاً للمعهد الباكستاني لدراسات الصراع والأمن، فقد ارتفع عدد الحوادث والهجمات الإرهابية في باكستان بنسبة 56% في سنة 2021، ولاسيما في إقليم خيبر بختونخوا وبلوشستان، بسبب كثافة هجمات حركة طالبان باكستان، حيث تم تنفيذ 294 هجوماً إرهابياً بشكل عام، قُتِلَ فيها أكثر من 400 شخص، وذلك بالتزامن مع الهجوم العسكري لحركة طالبان الأفغانية الذي بدأ في مايو 2021، ووصل إلى أعلى نقطة في أغسطس 2021 عندما استولت طالبان على العاصمة كابُل.

اتجاهات الإرهاب في باكستان (2017 – 2021)

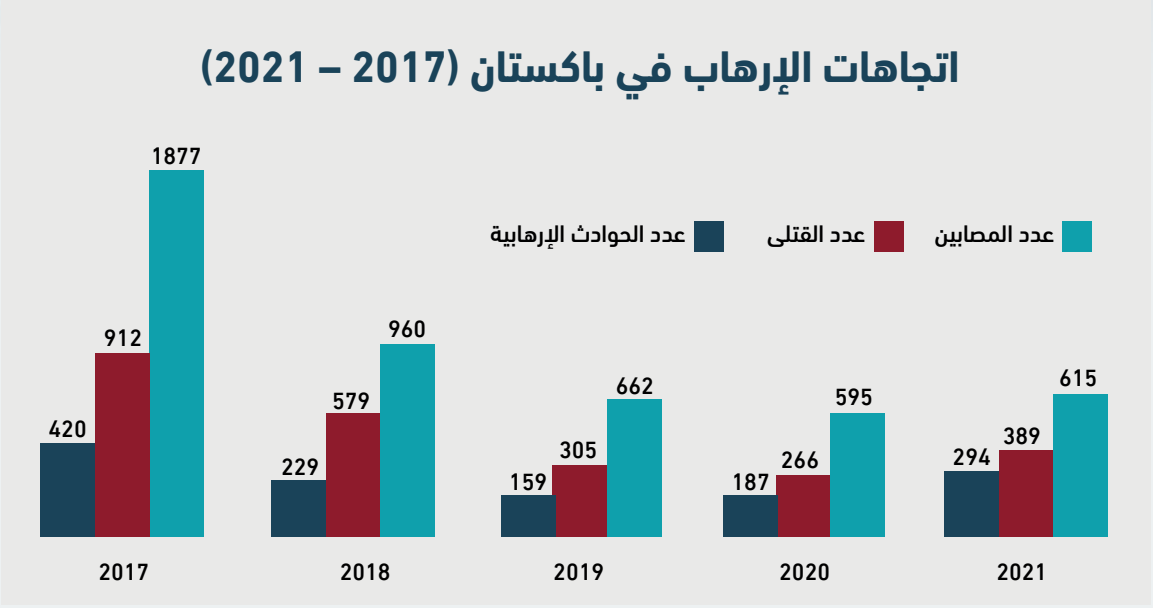

المصدر: المعهد الباكستاني لدراسات السلام، أكتوبر 2022

ويُقارِن "معهد دراسات السلام الباكستاني" حالة الإرهاب في باكستان، بين سنة سابقة وأخرى لاحقة على تولي حركة طالبان أفغانستان السلطة في 15 أغسطس 2021، حيث يُلاحَظ زيادة عدد الهجمات الإرهابية داخل باكستان بنسبة 51% بعد سنة من هذا التاريخ، كما يوضح الجدول المرفق.

هذه التطورات تؤكد أن مخاطر الإرهاب في باكستان قد عادت إلى الصدارة مجدداً، بسبب الصعود الجديد لحركة طالبان باكستان، التي تأسَّست في ديسمبر 2007، وقامت حتى سنة 2014 بتنفيذ حوالي 3 آلاف هجوم إرهابي، أسفرت عن مقتل أكثر من 9 آلاف شخص، من بينهم حوالي 3 آلاف من عناصر الشرطة والجيش الباكستاني.

مقارنة عدد الحوادث الإرهابية في باكستان قبل وبعد تولي "طالبان" السلطة في أفغانستان

الفترة	عدد الهجمات الإرهابية	عدد القتلى	عدد المصابين
15 أغسطس 2020 – 14 أغسطس 2021)	165	598	294
15 أغسطس 2021 – 14 أغسطس 2022)	250	719	433

المصدر: المعهد الباكستاني لدراسات السلام، أكتوبر 2022

وتأتي عودة قوة طالبان باكستان، وسط ظروف داخلية صعبة، سياسياً واقتصادياً، وفي ظل توتر في علاقة باكستان مع حركة طالبان الحاكمة في أفغانستان، وحسابات وتوازنات صعبة بين أطراف هذه المعادلة الأمنية الثلاثة، وهم: (الحكومة الباكستانية، وحركة طالبان الحاكمة في أفغانستان، وحركة طالبان باكستان)؛ وهو ما يشير إلى أن أزمة عودة طالبان باكستان، وما يترتب عليها من مخاوف صعود مجموعات إرهابية أخرى، سوف يستمر لبعض الوقت، وسوف تُواجِه باكستان موجة من العمليات الإرهابية، وتستمر في تنفيذ عملياتها ضد حركة طالبان باكستان.

وتعود أسباب صعود الحركة مجدداً إلى أن سياسة الحكومة الباكستانية تجاه أفغانستان بعد وصول طالبان للسلطة قد بُنِيَت على ثلاثة افتراضات ثَبُتَ أنها خاطئة في الواقع العملي، أولها أن الوجود الأمريكي في أفغانستان كان يُمثِّل المشكلة الجذرية لباكستان بناءً على رفض العديد من القوى السياسية التعاون الأمني بين إسلام آباد وواشنطن. وثانيها أن قادة الحكومات الأفغانية السابقة، أشرف غني وحامد كرزاي وعبدالله عبدالله، كانوا بمثابة أعداء باكستان بينما طالبان صديق موثوق به. وثالثها أنه يمكن فك العلاقة والارتباط بين طالبان الأفغانية وطالبان الباكستانية. ولكن ما حدث كان العكس، فقد ساعدت الأوضاع الجديدة في أفغانستان حركة طالبان باكستان في إعادة توحيد صفوفها والعودة إلى الظهور بقوتها السابقة قبل سنة 2016، حيث قامت قيادة طالبان باكستان بالتعبير عن ولائها لقادة طالبان الأفغانية في بيانات عامة، ووصفت نفسها بأنها فرع من طالبان الأفغانية. ولهذا استطاعت الحركة إعادة تسليح نفسها بأسلحة متطورة تركتها القوات الأجنبية خلفها، وهو ما لم يكن يحدث دون موافقة علنية أو سرية من طالبان أفغانستان.

كما قدمت طالبان أفغانستان دعماً كبيراً لحركة طالبان باكستان، فبحسب المصادر الباكستانية، قامت طالبان أفغانستان منذ توليها السلطة في 15 أغسطس 2021، بإطلاق سراح أكثر من 2000 مقاتل من حركة طالبان باكستان المسجونين في السجون الأفغانية، وذلك على الرغم من مناشدات إسلام آباد بعدم إخراجهم من السجون؛ وهو ما يشير إلى أن طالبان أفغانستان فضَّلت التعاون مع حليفها، أي طالبان باكستان، أكثر من تعاونها مع السلطات الأمنية الباكستانية، بل وتقوم طالبان أفغانستان بدعم طالبان باكستان من خلال الاستمرار في توفير ملاذ لها داخل أفغانستان، ربما تخوفاً من تنامي قوة تنظيم "داعش خراسان" مستقبلاً، وكذلك لقطع الطريق على أعضاء طالبان باكستان للتعاون مع "داعش" داخل أفغانستان.

ولقد تمكنت طالبان باكستان من إعادة جمع العديد من الفصائل المنقسمة داخلها، فمنذ عودة قيادة الحركة لبيت آل محسود، مع تولي المفتي نور والي محسود، قيادة الحركة، عقب مقتل الملا فضل الله، في يونيو 2018، عادت قوة الحركة نسبياً، ثم قويت شوكتها تدريجياً منذ سنة 2020، حينما تيقنت - مع طالبان أفغانستان - بانسحاب القوات الأمريكية.

ومن العوامل التي زادت من قوة الحركة دخول الحكومة الباكستانية في محادثات سلام معها، ما يعطيها بعض الشرعية والقوة رغم أنها تهدف لإسقاط الحكومة؛ فمع عودة أنشطة الحركة في المناطق القبلية، دخلت الحكومة الباكستانية في محادثات سلام غير مباشرة معها، بوساطة من طالبان أفغانستان، وتم التوصل إلى اتفاق لوقف إطلاق النار في ديسمبر 2021، وهو ما أعطى للحركة فرصة لتعزيز قوتها، حتى اضطرت قوات الأمن الباكستاني إلى تنفيذ عدة عمليات ضد عناصر الحركة في الأشهر الأخيرة، لتعلن الحركة وقف إطلاق النار من جانب واحد في 24 نوفمبر 2022، ثم تتوعد الحركة في بيان أصدرته في الأول من ديسمبر أنها سوف تشن هجمات في مختلف أنحاء باكستان، رداً على العمليات العسكرية المستمرة واستهداف قادة الحركة بالاغتيالات من جانب قوات الأمن والمخابرات الباكستانية.

ب- أفغانستان:

استعاد تنظيم "الدولة الإسلامية – ولاية خراسان"، والمعروف باسم "داعش خراسان"، قوته وصعوده، بشكل تدريجي، منذ استيلاء حركة طالبان على السُلطة والانسحاب الأمريكي من أفغانستان في أغسطس 2021. ومن أسباب عودة قوة التنظيم: الظروف السياسية والأمنية المُواتية في أفغانستان، وهروب عشرات الآلاف من عناصره من السجون أثناء استيلاء طالبان على السُلطة، وتمكن التنظيم من الاحتفاظ ببعض معاقله في مناطق الشرق خلال مرحلة تراجعه (2019 و2020)، وجهود أميره الجديد شهاب المهاجر، في وضع خطط لإعادة هيكلة التنظيم، ومواجهة التنظيم حالياً من جبهة واحدة فقط هي حركة طالبان أفغانستان، بالإضافة إلى تقديم "داعش الأم" مساعدات مالية له في السنوات الثلاث الأخيرة.

وتشير التقديرات إلى أن أعداد أفراد التنظيم التقديرية لا تقل عن 6 آلاف مقاتل، وفق تقرير أصدرته الأمم المتحدة في فبراير 2023. ومن المُرجَّح أن هذا العدد يصل إلى 10 آلاف مقاتل. وتنتشر عناصر التنظيم حالياً في جميع مقاطعات أفغانستان تقريباً، بما في ذلك العاصمة كابُل. كما استطاع التنظيم التمركز مُجدداً في معاقله الأساسية في شرق البلاد، في مقاطعات ننكرهار وكونار ونورستان. وينتشر بشكل كثيف في بعض مقاطعات الشمال، خاصة بلخ وجوزجان، علاوة على مقاطعتي بندخشان وقندوز وغيرها.

وقد عاد التنظيم في سنة 2022 إلى استراتيجية توسيع أهداف عملياته الإرهابية، فبعد أن كان يَستهدِف منذ سنة 2020 المجتمعات المحلية فقط؛ أصبح يُركِّز أخيراً على استهداف قادة حركة طالبان، والأقلية الشيعية والطوائف الدينية الأخرى، والمساجد والأضرحة الصوفية، والبنى التحتية والعاملين في المنظمات الإنسانية الدولية وبعض تجمعات المدنيين، والسفارات والرعايا الأجانب، بل ويسعى كذلك إلى تنفيذ عمليات خارج أفغانستان أيضاً، حيث ادعى أنه قام بتنفيذ هجمات ضد أوزبكستان وطاجيكستان.

وتؤكد العديد من التقارير أن هجمات التنظيم عادت مُجدداً لمستويات سنة 2018، حيث نفَّذ أكثر من 340 عملية إرهابية في آخر سنتيْن، وشهدت 26 مقاطعة من أصل 34 مقاطعة أفغانية حوادث إرهابية في سنة 2022.

في هذا السياق، أكد التقرير السنوي حول الإرهاب، الصادر عن وزارة الخارجية الأمريكية، لعام 2021، أنه "على الرغم من التزام طالبان بمنع الجماعات الإرهابية من استخدام أفغانستان لشنِّ هجمات ضد الولايات المتحدة أو غيرها، فإن قدرتها واستعدادها لمنع تنظيمي "القاعدة" و"داعش خراسان" من العمليات الخارجية المتصاعدة لا تزال غير واضحة"، وأن أعمال العنف الدورية التي يقوم بها "داعش خراسان" تؤكد أن الجماعة لا تزال قوية وخصماً قوياً لطالبان.

وقدَّرت "مجموعة سايت للاستخبارات" (SITE Intelligence Group) الأمريكية، أنه منذ أغسطس 2021 وحتى شهر أكتوبر 2022، نفَّذ تنظيم "داعش خراسان" حوالي 224 هجوماً داخل أفغانستان، منها 30 هجوماً قوياً.

خريطة مقاطعات أفغانستان

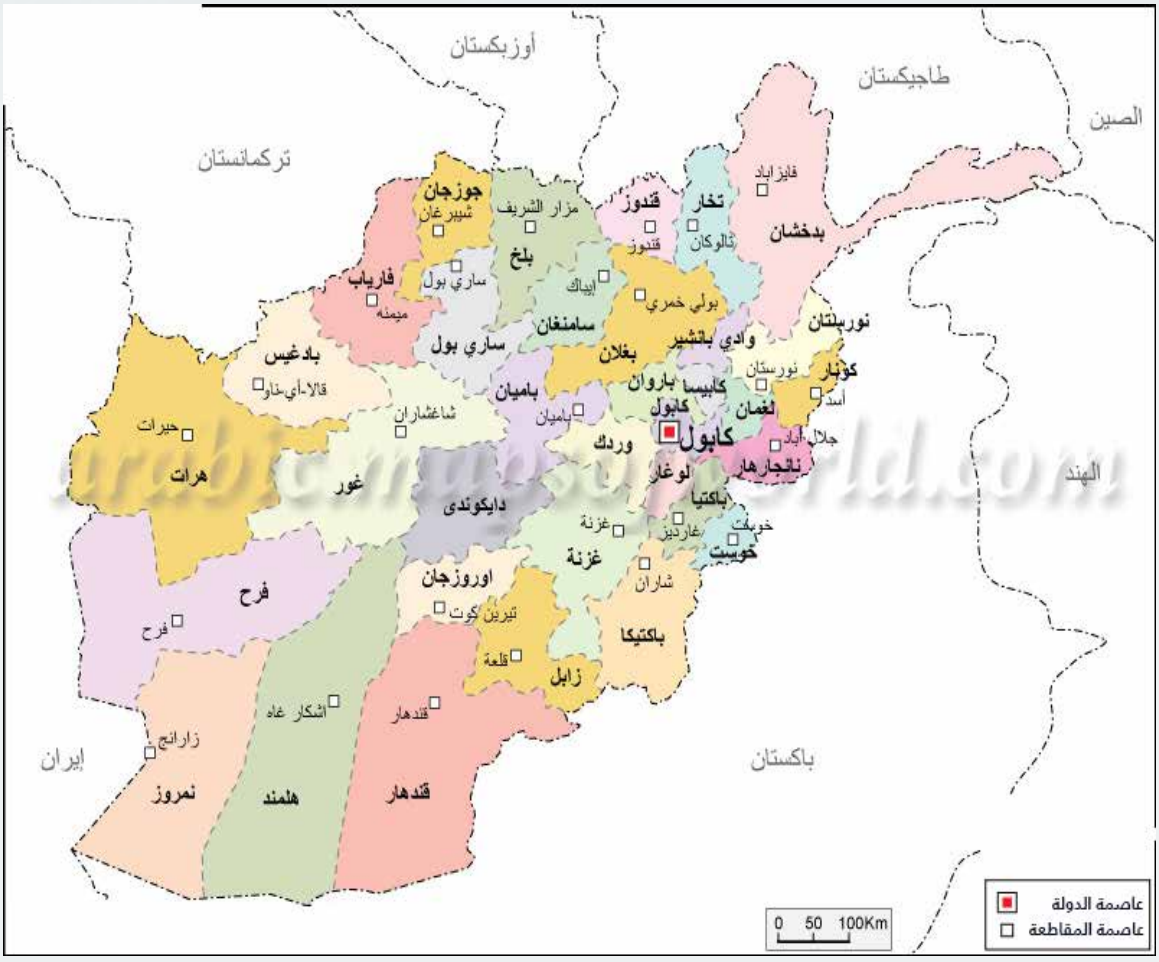

وأكد تقرير "مؤشر الإرهاب العالمي" لسنة 2022، الصادر في شهر مارس 2023، أن الإرهاب انتشر في أفغانستان في سنة 2022 على نطاق واسع، حيث سُجِّلت حوادث إرهابية في 26 مقاطعة من أصل 34 مقاطعة، ووقع أكبر عدد من القتلى من جرَّاء الإرهاب في مقاطعة كابُل، ونجمت معظم هذه الوفيات عن هجمات "داعش خراسان". وذكر التقرير، الذي يُقدِّر فقط عدد الهجمات الإرهابية التي أوقعت قتلى ومُصابين، أن هجمات "داعش خراسان" انخفضت من ناحية العدد في سنة 2022 مقارنةً بسنة 2021، ولكنها أصبحت أكثر تركيزاً وخطورةً، حيث أصبحت التفجيرات الانتحارية هي الأسلوب الأكثر تنفيذاً للهجمات، إلى جانب اختيار أهداف مُحددة بدقة أكبر.

الهجمات الإرهابية لتنظيم "داعش خراسان" وفق مؤشر الإرهاب العالمي

السنة	عدد الهجمات	عدد القتلى	عدد المصابين
2021	190	543	942
2022	141	498	832

المصدر:

the Global Terrorism Index 2023: Measuring the Impact of Terrorism, **The Institute for Economics & Peace (IEP),** Sydney, March 2023. https://bit.ly/3FCVfqW

وينتهج التنظيم استراتيجية دعائية مُوجَّهة إلى دول الجوار، فهو ينشر مواده باللغات الهندية والأردية والطاجيكية والأوزبكية والقيرغيزية، وله مكتب خاص هو "مكتب الصادق"، مهمته تنسيق العمل الإقليمي. ولهذا تتمثَّل المخاطر الأمنية في عودة صعود "داعش خراسان"، في أنه أصبح التنظيم الإرهابي الرئيسي في أفغانستان، وهو يسعى للتمدُّد داخل باكستان والهند، ولتنفيذ عمليات خارجية في وسط وجنوب آسيا، مما يُهدِّد الأمن الإقليمي، كما أن التنظيم استهدف في الأشهر الأخيرة عدة سفارات أجنبية في كابُل. وعلاوة على ذلك تبدو أفغانستان مُهدَّدة بأن تكون ملاذاً لتدفُّق عناصر إضافية من "داعش" من دول الشرق الأوسط. كما يُعطِي صعود "داعش خراسان" مُجدداً فرصة للأفرع الأخرى من التنظيم في استعادة التموضُع وتعزيز القدرات.

2- الحرب الأوكرانية وإعادة تموضُع بعض التنظيمات الإرهابية

بعد مرور أكثر من عام على الحرب الروسية الأوكرانية، تجاوزت آثار الحرب الدول، لتشمل الفاعلين من دون الدول، التنظيمات الإرهابية والجماعات المتطرفة، خصوصاً المنتشرة في بعض دول الشرق الأوسط، حيث شكَّلت الحرب في المُجمَل نقطة تحوُّل لدى العديد من التنظيمات الإرهابية النشطة في بعض دول الإقليم.

وتمثَّلت أبرز هذه الآثار في محاولة بعض التنظيمات الإرهابية استغلال التطورات الميدانية الجديدة التي طرأت على الساحة لتعزيز مواقعها، وسعى بعضها الآخر لإعادة التموضُع وصياغة استراتيجية جديدة للعمليات الإرهابية وطبيعة المُستهدَفين، خصوصاً التنظيمات الإرهابية من أصول قوقازية وشيشانية.

لقد استغلت العديد من التنظيمات الإرهابية في بعض دول المنطقة نشوب الحرب الروسية الأوكرانية للاستفادة منها في تحقيق العديد من الأهداف، ومن أبرزها تكثيف العمليات الإرهابية؛ فمع انشغال الدول الغربية وروسيا في الحرب الأوكرانية، تراجعت – إلى حد ما – فاعلية ونشاط مكافحة التنظيمات الإرهابية، سواءً من قِبَل التحالف الدولي لمكافحة "داعش" في سوريا أو من جانب القوات العسكرية الروسية، وهي إحدى أهم أدوات المواجهة الداخلية ضد الإرهاب في سوريا، حيث نشط تنظيم "داعش" في سوريا اعتماداً على تراجُع أداء قوات مكافحة الإرهاب، وهو ما تجاوز الساحة السورية ليشمل العديد من الدول الإفريقية. وقد اقتصرت الضربات التي نفذتها قوات التحالف ضد "داعش" والقوى الأخرى المناوئة لها على استهداف العديد من القيادات، دون أن يؤثر ذلك بشكل قوي في نفوذ ونشاط التنظيم.

وفي سوريا أيضاً، استغل تنظيم هيئة تحرير الشام (جبهة النصرة سابقاً) الحرب الروسية الأوكرانية، للتخلُّص من بعض التنظيمات الإرهابية المنافسة له في إدلب، على غرار تنظيم "أجناد القوقاز" والعناصر الشيشانية والألبانية، حيث دفعت "هيئة تحرير الشام" أحد قياداتها الشرعيين، وهو ميسر بن علي، المعروف بـ"أبو ماريا القحطاني"، إلى إصدار فتوى بثها عبر رسالة على تطبيق "تليغرام" أعلن فيها أن "روسيا قتلت آلاف المسلمين ولا تزال تقتلهم، وأن دَعْمَ روسيا في أوكرانيا هو دَعْمٌ للمجرمين".

أيضاً استفادت بعض التنظيمات الإرهابية من الحرب الأوكرانية، في عمليات الدعاية والتجنيد، فمع تراجع أعداد العناصر التي تنضم لتنظيم "داعش"، وانضمامها لتنظيمات إرهابية أخرى خلال الفترة الماضية، بفعل عوامل عديدة، منها نقص التمويل وفقدان "داعش" مساحات كبيرة من الأراضي التي كان يُسيطر عليها، قام التنظيم باستخدام الخطاب الإعلامي من أجل استقطاب وتجنيد مزيد من العناصر الإرهابية، ولاسيما من مسلمي أوروبا. ومن هنا، كان لافتاً أن التنظيم أبدى اهتماماً إعلامياً متزايداً بالتداعيات التي بدأت تفرضها الحرب الروسية الأوكرانية على مدار العام الماضي، حيث تناول التنظيم الحرب في أربعة أعداد من جريدة "النبأ" التابعة له، وحاول من خلال ذلك الترويج لتفوقه في المعركة ضد القوات الغربية والروسية، بالإضافة لمطالبة عناصره باستغلال الوضع لتعزيز قوة التنظيم وتكثيف العمليات الإرهابية واستقطاب المزيد من العناصر.

وكان الجانب الأبرز في هذه الحرب هو أنه إلى جانب التنظيمات الإرهابية المستفيدة، فقد ظهرت تنظيمات إرهابية أخرى انخرطت بشكل مباشر في الحرب؛ فمع نهاية العام الأول على الحرب، بدأ العديد من التنظيمات الإرهابية والجماعات المتطرفة في إعلان المشاركة الفعلية بجانب القوات الأوكرانية ضد روسيا، تمثَّلت في خمس مجموعات متطرفة وإرهابية رئيسية، هي:

أ - مجموعة آدم عثماييف (مجموعات شيشانية): كانت البداية مع المجموعة الشيشانية التي شاركت في الحرب الأولى لروسيا ضد أوكرانيا في سنة 2015، حيث نشر آدم عثماييف - شيشاني الأصل - في مارس 2022 تسجيلاً مُصوراً على منصات التواصل الاجتماعي، وهو يحمل بندقية بجوار مسلحين يرتدون أقنعة، ليُعلن المشاركة بجانب القوات الأوكرانية.

ب - كتيبة منصور الشيشاين: أعلنت هذه الكتيبة مع منتصف سنة 2022، وهي تحت قيادة مسلم تشبيرلوفسكي، المُشارَكَة بجانب القوات الأوكرانية في مواجهة روسيا. وتنشط الكتيبة في جنوب شرق أوكرانيا، ولها فرع موجود في شمال غرب سوريا، وتضم المئات من العناصر الشيشانية. وقد أخذت اسم منصور الشيشاين من أحد القادة العسكريين الذين شاركوا في الحرب الروسية بالقوقاز في القرن الثامن عشر.

ج - كتيبة خطاب الشيشاني: أعلنت العديد من العناصر الشيشانية الإرهابية النشطة في إدلب، شمال غرب سوريا، مع بداية سنة 2023، المُشارَكَة بجانب أوكرانيا في مواجهة روسيا، ومنها عناصر شكَّلت تنظيماً يُطلَق عليه "كتائب خطاب الشيشاني"، وهو أحد التنظيمات الإرهابية التي ظهرت في يوليو 2020، عبر تنفيذ عملية إرهابية انتحارية ضد القوات الروسية في محيط إدلب باستهداف دورية عسكرية روسية تركية مُشترَكَة، نفذها شخصٌ يُدعَى أبو عبيدة الأنصاري، في 18 أغسطس 2020، بناءً على البيان الأول لكتائب خطاب الشيشاني، الذي نُشِرَ على إحدى قنوات التنظيم على موقع تليغرام، حيث أعلن التنظيم استمرار استهداف القوات الروسية في سوريا.

وقد اختار التنظيم الإرهابي اسم خطاب الشيشاني، وهو أحد أهم العناصر "القاعدية" المسؤولة عن تنظيم "القاعدة" في القوقاز، واسمه الحقيقي سامر صالح عبدالله السويلم العنزي، المُلَّقب بالعديد من الكُنى مثل (ابن الخطاب - الأمير الخطاب - سيف الإسلام خطاب)، وقد قاتل القوات الروسية في الشيشان في عام 1995، حيث صار قائداً للمقاتلين في حرب الشيشان، وقد قُتِلَ في عام 2002، بعد أن تسلَّم رسالة مسمومة، عبر عميل مُزدوَج. ويفسر ذلك أسباب إصرار التنظيم على اختيار اسم "خطاب"، وهي خطوة رمزية للدلالة على استمرار استهداف القوات الروسية، والانخراط في مواجهات مختلفة وفي ساحات متعددة مع روسيا، وآخرها في أوكرانيا.

د- كتيبة الألبان: تُعد كتيبة الألبان إحدى أبرز المجموعات الإرهابية التي كانت تنشط في إدلب، وقد تأسست في سنة 2012، ويقودها الإرهابي "عبد الجشاري"، الذي يُلقب بـ"أبو قتادة الألباني"، والذي صنفته وزارة الخزانة الأمريكية، في أواخر عام 2016، على قائمة الأشخاص المحظورين بسبب العلاقات القوية التي تربطه بتنظيم "القاعدة" في سوريا. وقد انضم العديد من عناصر هذه الكتيبة إلى مواجهة روسيا في حربها ضد أوكرانيا.

هـ - أجناد القوقاز: يُعد تنظيم أجناد القوقاز أحد التنظيمات الإرهابية النشطة في شمال غرب سوريا، ويضم العديد من العناصر الإرهابية التي تتحدر من أصول شيشانية وألبانية

ومقدونيـة. وعـلى الرغـم مـن أن تنظيـم "أجنـاد القوقـاز" أعلـن حـلَّ نفسـه في منتصـف عـام 2021، إلا أن العديـد مـن عنـاصره ظلـت موجـودة في مناطـق تمركـزه في شـمال غـرب سـوريا، ومـع انـدلاع الحـرب الروسـية الأوكرانيـة، اتخـذ عنـاصر التنظيـم قـراراً بالانضمـام إلى القـوات الأوكرانيـة في مواجهـة نظيرتهـا الروسـية.

أخـيراً، يُمكِـن تأكيـد أن التطـورات الإقليميـة والدوليـة الراهنـة تصُـب في صالـح التنظيمـات الإرهابية في آسـيا، وتعيـد تسـليط الضـوء عـلى موجـات صعـود وهبـوط أنشـطة هـذه التنظيمـات، حيـث يلفـت النظـر عـلى سـبيل المثـال، أنـه خـلال ذروة قـوة تنظيـم "داعـش" في سـنتي 2014 و2015، بايعـت العديـد مـن التنظيمـات في آسـيا تنظيـم "داعـش" وخليفتـه آنـذاك، أبـو بكـر البغـدادي، وشـارك في الـصراع في سـوريا والعـراق آلاف الشـباب مـن آسـيا، فمثـلاً قُـدِّر عـدد المنضمـين مـن منطقـة جنـوب شرق آسـيا بحـوالي 1000 مقاتـل، غالبيتهـم العظمـى مـن إندونيسـيا (مـا بـين 700 – 800 فـرد)، ونحـو 100 فـرد مـن ماليزيـا، و100 مـن الفلبـين، ومـن منطقـة وسـط آسـيا شـارك في القتـال حـوالي 4 آلاف فـرد، ومـن جنـوب آسـيا شـارك حـوالي 100 مواطـن هنـدي، و20 فـرداً مـن المالديـف. أيضـاً شـهدت هـذه الفـترة تصاعـد وتـيرة الإرهـاب في باكسـتان وأفغانسـتان، وهجمـات إرهابيـة في إندونيسـيا وبنغلاديـش والهنـد والفلبـين وغيرهـا... كل هـذه الوقائـع تشـير إلى وجـود تخوفـات مـن احتمـال صعـود موجـة جديـدة مـن الإرهـاب في بعـض الـدول الآسـيوية، ولاسـيما إذا لـم تنجـح الجهـود الإقليميـة والدوليـة والمحليـة في احتـواء مخاطـر التنظيمـات الإرهابية في أفغانسـتان عـلى وجـه خـاص.

المحور الثالث

الاقتصاد والطاقة والتكنولوجيا كمحركات للعلاقات الخليجية الآسيوية

أولاً: تنامي العلاقات التعاونية بين دول الخليج العربية وآسيا

د. شادي عبدالوهاب منصور

شهدت العلاقات بين دول الخليج العربية والدول الآسيوية تصاعداً واضحاً في الآونة الأخيرة، يرتبط بشكل أساسي بتراجع نسبي في الاهتمام الأمريكي بمنطقة الشرق الأوسط، بالإضافة إلى زيادة اهتمام واشنطن بالمسرحين الأوروبي والآسيوي، في إطار استعدادها لعصر صراعات القوى الكبرى؛ وهو ما دفع دول الخليج العربية إلى التحوُّط لهذه التحولات، والسعي إلى تعزيز علاقاتها التعاونية مع الدول الآسيوية، ولاسيما الصين وكوريا الجنوبية.

1- تحوُّل بيئة الأمن الدولي

يشهد النظام الدولي تحولاً تدريجياً من النظام أحادي القطبية، والذي تتمتع فيه الولايات المتحدة الأمريكية بوضعية المهيمن، إلى نظام دولي متعدد الأقطاب، تؤدي فيه الصين وروسيا أدواراً فاعلة في أقاليم العالم المختلفة. وأضحت الحرب الروسية الأوكرانية، والصراع الصيني الأمريكي حول تايوان، أحد ملامح صراعات القوى الكبرى، حيث تسعى الولايات المتحدة إلى تطويق روسيا والصين من خلال بناء تحالفات عسكرية وأمنية في محيطهما المباشر، عبر استغلال الحرب الأوكرانية، ودفع الدول الأوروبية إلى مساندة أوكرانيا في حربها ضد روسيا، فضلاً عن محاولة التعاون مع دول آسيوية متعددة، خاصة اليابان وكوريا الجنوبية والفلبين والهند وأستراليا، في مسعى لتكوين تحالفات سياسية وأمنية تَستهدِف في النهاية تطويق الصين، عبر معارضة الجهود الصينية لضم تايوان، سلماً أم حرباً.

ولقد كشفت هذه الصراعات في جانب منها عن تراجُع قوة الولايات المتحدة، إذ لم تَعُد واشنطن قادرة على تطويق خصومها بقدراتها الذاتية، بل باتت في حاجة إلى بناء تحالفات مع دول أخرى، لتطويق خصومها، وإبطاء جهود الصين لامتلاك القوة العسكرية والاقتصادية الموازية للولايات المتحدة.

ولذا يرى بعض منظري العلاقات الدولية أن العالم يمر بمرحلة انتقال تدريجية من الأحادية القطبية إلى نظام متعدد الأقطاب، إذ إن الاتفاقات القائمة والمؤسسات والقيم السائدة في النظام الدولي، والتي ارتبطت بالولايات المتحدة، تشهد تحدياً واضحاً، غير أن الاتفاقات والمؤسسات والقيم البديلة لا تزال في طور التشكل[8]. بعبارة أخرى، فإنه في حين أن المؤسسات المالية الدولية، مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، لا تزال قائمة، فإنها تشهد بصورة تدريجية تحدياً من المؤسسات التي تسعى الصين وروسيا لتأسيسها، مثل مجموعة "البريكس"، وغيرها من المؤسسات الاقتصادية والأمنية التي يجري تأسيسها برعاية الدولتَيْن.

ومن جهة أخرى، كشفت الحرب الأوكرانية أن الحرب تُمثِّل استنزافاً للجانبين، خاصة مع تراجع المخزونات الأمريكية والأوروبية من الذخيرة والمعدات العسكرية بسبب توجيه كميات ضخمة من الأسلحة إلى أوكرانيا، وهو الأمر الذي حدَّ من قدرة واشنطن على توفير مظلة أمنية ذات مصداقية لحلفائها خارج أوروبا.

لقد كشفت الحرب الروسية الأوكرانية عن وجود قصور في القاعدة الصناعية العسكرية الأمريكية، بل والغربية. وتتعدد المؤشرات على ذلك، ومن أبرزها، تأكيد شركتي "لوكهيد مارتن" و"رايثون" الأمريكيتَيْن، أنهما سوف تحتاجان إلى سنوات لاستعادة مستوى مخزوناتهما من صواريخ "جافلين" و"ستينغر" إلى مستويات ما قَبْل الحرب الأوكرانية، كما أنه مع استمرار الحرب، لن تُواجِه الولايات المتحدة تحديات الإنتاج فحسب، بل ستُواجِه أيضاً صعوبات في الوصول إلى أشباه الموصلات والمواد الخام، مثل الكوبالت والنيون والليثيوم، وهي عناصر ضرورية لتصنيع المعدات العسكرية الحديثة، وتتحكم الصين في إنتاجها بدرجة كبيرة[9].

وأشارت دراسة أعدها باحث أمريكي في مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، بالاعتماد على بيانات حصل عليها من كبار المسؤولين الأمريكيين في وزارة الدفاع، والكونغرس الأمريكي، والصناعات العسكرية، إلى أن الولايات المتحدة، بقاعدتها الصناعية العسكرية الحالية، لن تكون قادرة على امتلاك الذخيرة الكافية لمواجهة سيناريو مثل الحرب الصينية التايوانية، وهو ما يُؤثِّر في مصداقية الردع الأمريكي في شرق آسيا[10]. ولا شك أن ذلك ينطبق كذلك على مناطق أخرى تحتفظ فيها واشنطن بنفوذ ومصالح هائلة.

10- Gordon Lubold, U.S. Weapons Industry Unprepared for a China Conflict, Report Says, **The Wall Street Journal**, January 23, 2023, accessible at: https://on.wsj.com/3NWPpWn

من جانب آخر، أقدَمت واشنطن على سحب منظومات عسكرية من مناطق حول العالم لإعادة نشرها في أوكرانيا، فقد كشفت وسائل إعلام أمريكية، في ديسمبر 2022، أن الولايات المتحدة تبحث مع دول عربية نقل أنظمتها من صواريخ أرض جو المتقدمة "ناسامز" إلى أوكرانيا في غضون 3 إلى 6 أشهر، على أن تقوم الولايات المتحدة بتعويض هذه الأنظمة بأنظمة صواريخ أرض – جو بديلة في غضون عامين[11].

وبالمثل، قامت ألمانيا بتسليم أوكرانيا أول نظام من بين أربعة أنظمة للدفاع الجوي من طراز "إيريس – تي أس أل أم"، والذي كان مُخصَّصاً في الأصل لمصر[12]. وكشف هذا الأمر عن أن الدول الغربية تُواجِه أزمة قد تمتد لسنوات، - بسبب الحرب الأوكرانية - قد تجعلها عاجزة عن الإيفاء بالاتفاقات التي أبرمتها لتوريد الأسلحة والمعدات العسكرية، وهو الأمر الذي سوف يُعزِّز من توجُه دول المنطقة لتنويع مصادر أسلحتها.

وعلى الجانب الآخر، فإن الانتشار العسكري الأمريكي في الشرق الأوسط، وإن بقي الأضخم، فإنه شهد تراجعاً، فعلى الرغم من احتفاظ الولايات المتحدة بحوالي 40 – 60 ألف جندي في قواعدها المنتشرة هناك[13]، فإن نسبة كبيرة من القوة المقاتلة قد تم سحبها من المنطقة، كما أن الانشغال الأمريكي بالحرب الأوكرانية والأزمة التايوانية، والتهديدات الكورية الشمالية سوف يُؤثِّر في الاهتمام الأمريكي بالمنطقة[14].

وأصبح من الواضح أن الافتراضات الأساسية للسياسة الأمريكية حول العالم عانت من قصور واضح، فقد كانت واشنطن تفترض على مدار سنوات أن الصين سوف تُركز في علاقاتها مع دول العالم، بما في ذلك دول الشرق الأوسط، على العلاقات الاقتصادية، وأنها سوف تستمر كفاعل مجاني يستفيد من المظلة الأمنية الأمريكية، ولن تسعى إلى تحديها، إذ كانت واشنطن تعتقد أن المصالح الصينية تقتضي الحفاظ على علاقات جيدة مع كل من دول الخليج العربية وإيران، وأنها لذلك لن تتدخل في أداء أي دور أمني في المنطقة، وهي افتراضات اكتشفت واشنطن لاحقاً عدم صدقيتها، خاصة مع إصدار الكونغرس الأمريكي تقريراً، في عام 2022، أكد أن بكين تسعى لإقامة قواعد عسكرية حول العالم، بما في ذلك في منطقة الشرق الأوسط، وذلك لحماية مصالحها الاقتصادية على طول مشروع "الحزام والطريق"[15].

11- Lee Hudson, U.S. looks to shift air defense systems from Middle East to Ukraine, Raytheon chief says, **Politico**, December 1, 2022, accessible at: https://politi.co/3Meqooj

12- Ben Knight, Explainer: Germany's IRIS-T air defense system, **DW**, October 10, 2022, accessible at: https://bit.ly/3NVh1uQ

13- Charles W. Dunne, Washington Doubles Down on Middle East Ties, **Arab Center Washington DC**, February 15, 2023, accessible at: https//:bit.ly3/LQskls

14- Steven Simon, **Grand Delusion: The Rise and Fall of American Ambition in the Middle East**, (New York; Penguin press, 2023), epub edition; chapter 8; Joseph Biden; Back to the Future.

15- Military and security developments involving the people's Republic of China, **US department of Defense**,

وفي ضوء التحولات السابقة، كان من المنطقي أن تتجه دول المنطقة إلى الحفاظ على شراكاتها وعلاقاتها الاستراتيجية مع الصين، والتي كانت قائمة في ظل النظام العالمي أحادي القطبية، دون أن يعني ذلك التفريط أو الانتقاص من قيمة علاقاتها الاستراتيجية التي تجمعها مع الولايات المتحدة. وقد وصفت الكتابات المعنية بدراسة منطقة الخليج العربية هذا السلوك باعتباره "تحوُّطاً استراتيجياً"[16]، والذي يشير في أحد معانيه إلى "نمط تحالفي تتجنَّب فيه الدولة الاصطفافات الجامدة التي تتطلب منها دعم المعارك العسكرية لقوة عظمى معينة، أو إلزامها بمواقف معينة في السياسة الخارجية، بل تتجه الدولة إلى تبني علاقات تعاونية مع كل القوى الرئيسية في النظام الدولي"[17].

2- علاقات دول الخليج العربية مع آسيا

في إطار هذا الواقع الجديد، اتجهت دول الخليج العربية إلى تنويع علاقاتها مع الدول الآسيوية الرئيسية، وهو ما يمكن تفصيله على النحو التالي:

أ - التعاون في المجال النووي: عَرَضَ الرئيس الصيني، شي جين بينغ، أثناء زيارته إلى السعودية لحضور القمة الخليجية الصينية، في ديسمبر 2022، التعاون مع دول المنطقة في مجال الطاقة النووية، فقد أكد إنشاء "المنتدى الصيني الخليجي للاستخدامات السلمية للتكنولوجيا النووية"، والتشارُك في إنشاء "مركز التميز الصيني الخليجي للأمن النووي"، لتدريب 300 مُتخصِّص في الاستخدامات السلمية للطاقة النووية والتكنولوجيا النووية لدول مجلس التعاون الخليجي[18].

وعلى المستوى الثنائي، كانت المؤسسة الوطنية الصينية للصناعة النووية (سي. أن. سي) قد وقَّعت مذكرة تفاهم مع هيئة المساحة الجيولوجية السعودية، في أغسطس 2017، "لتوثيق التعاون القائم بين الجانبين في مجال استكشاف وتقييم مصادر اليورانيوم والثوريوم"[19]، في خطوة تَستهدِف منها المملكة استخراج معدن اليورانيوم محلياً.

2022, (p. 12), accessible at: https://bit.ly/3nNC0oQ

16- Dr. Jean-Loup Samaan, China and the GCC: An Uncertain Partnership, **Gulf International Forum**, accessible at: https://bit.ly/42Mj0pD

17- Jurgen Haacke, The concept of hedging and its application to Southeast Asia: a critique and a proposal for a modified conceptual and methodological framework, **International Relations of the Asia-Pacific**, Vol. 19, Issue 3, September 2019, p. 378.

18- النص الكامل لكلمة شي جين بينغ الرئيسية في قمة الصين ومجلس التعاون لدول الخليج العربية، **وكالة أنباء شينخوا**، 9 ديسمبر 2022، موجود على الرابط التالي: https://bit.ly/3NX4vLx

19- السعودية توقع اتفاقات تعاون مع الصين في الطاقة النووية، **العربية**، 25 أغسطس 2017، موجود على الرابط التالي: https://bit.ly/3NSP-M4d

واختارت "مؤسسة الإمارات للطاقة النووية" في عام 2009، الشركة الكورية الجنوبية للطاقة الكهربائية "كيبكو"، لتكون المُقاوِل الرئيسي لمحطات "براكة" للطاقة النووية السلمية، لتتولى "كيبكو" مسؤولية تصميم المحطات وإنشائها ثم المساعدة في تشغيلها[20]. وقد جرى تشغيل أول محطة في أغسطس 2020.

كما أعلنت "مؤسسة الإمارات للطاقة النووية" توقيع ثلاث مذكرات تفاهم مع مؤسسات صينية متخصصة في قطاع الطاقة النووية السلمية، وذلك للتعاون بين الطرفين في عمليات الطاقة النووية وصيانتها، وفي مجال المفاعلات عالية الحرارة المُبرَّدَة بالغاز، بالإضافة إلى التعاون المُحتمَل في إمدادات الوقود النووي والاستثمار[21].

وتبدو روسيا هي الأخرى حريصة على التعاون مع دول الخليج العربية، خاصة السعودية، في مجال الطاقة النووية، إذ أعلنت شركة "روساتوم" الروسية الحكومية، في ديسمبر 2022، مشاركتها في مناقصة لبناء أول محطة نووية في السعودية[22].

ب - تنامي العلاقات الاقتصادية: تم الإعلان عن شراكة بين شركة "بي جي آي" (BGI) الصينية، وشركة "جي 42" الإماراتية في عام 2019 بهدف تطوير مشاريع الذكاء الاصطناعي[23]. وتتعاون شركة "هواوي" الصينية مع شركات الاتصالات في السعودية والإمارات وقطر في نشر شبكات الجيل الخامس من الاتصالات[24].

وقد ارتفعت التجارة الصينية الخليجية من 10 مليارات دولار في عام 2000، إلى 230 مليار دولار في عام 2021. وتُقدِّم دول مجلس التعاون الخليجي للصين الطاقة، وسوقاً ضخماً للسلع الصينية، وإمكانيات استثمار في البنية التحتية، والاقتصادات الرقمية، وعقود التصنيع والبناء. وكانت السعودية أكبر متلقٍ لاستثمارات الصين في مبادرة الحزام والطريق في منطقة الخليج، والتي بلغت قيمتها 5.5 مليار دولار أمريكي، مما يدل على طموحات بكين طويلة الأجل لتعزيز علاقاتها بدول الشرق الأوسط.

وخلال القمة بين الصين ودول مجلس التعاون الخليجي في ديسمبر 2022، دعا الرئيس، شي جين بينغ، دول مجلس التعاون الخليجي، إلى التعاون في شبكات الجيل الخامس والسادس من

20- الإمارات وكوريا الجنوبية.. شراكة استراتيجية وتعاون مثمر في قطاع الطاقة، **الاتحاد**، موجود على الرابط التالي: https://bit.ly/wxr04-14

21- "الإمارات للطاقة النووية" توقع 3 مذكرات تفاهم مع مؤسسات صينية، **الإمارات اليوم**، 08 مايو 2023، موجود على الرابط التالي: https://bit.ly/3l1QqZh

22- روساتوم الروسية تنافس على بناء أول محطة نووية في السعودية، **الطاقة**، 13 ديسمبر 2022، موجود على الرابط التالي: https://bit.ly/3VXXjAD

23- Jonathan Fulton, The Relations between China and the Gulf States, **Konrad Adenauer Stiftung**, Policy Report No. 39, September 2021, accessible at: https://bit.ly/3LWcSUG

24- Mohammed Soliman, The Gulf has a 5G conundrum and Open RAN is the key to its tech sovereignty, **Middle East Institute**, January 12, 2022, accessible at: https://bit.ly/3Mh4BfN

الاتصالات، والبيانات الضخمة، والذكاء الاصطناعي، والأقمار الاصطناعية والفضاء، والشركات الناشئة عالية التقنية. وقد وقّعت 20 دولة عربية اتفاقيات تعاون في إطار مبادرة الحزام والطريق مع الصين، وانضمت 15 دولة إلى "البنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية"، ودعمت 17 دولة مبادرة الصين للتنمية العالمية[25]. كما تتضمن رؤية التنمية للكويت لعام 2035 شراكة بين الصين والكويت في إطار مبادرة الحزام والطريق.

القمة الصينية الخليجية – ديسمبر 2022

ويبدو أن الولايات المتحدة تسعى هي الأخرى لتأسيس شراكات تعاونية مع دول المنطقة ومُنافَسَة الصين، وهو ما وضح في اللقاء الذي جمع ولي العهد السعودي الأمير محمد بن سلمان، في 3 إبريل 2023، مع مستشار الأمن القومي الأمريكي، جيك سوليفان، وكذلك مستشار الأمن الوطني الإماراتي، الشيخ طحنون بن زايد، ومستشار الأمن القومي الهندي، آجيت دوفال[26]، والذي هدف إلى مناقشة التعاون الاقتصادي، وكذلك التعاون في مجال البنية

25- Saher Liaqat, China-Gulf economic cooperation: A new trajectory for BRI, **Pakistan Observer**, April 12, 2023, accessible at: https://bit.ly/41rtOZh

26- ولي العهد السعودي يستقبل مستشاري الأمن القومي لأميركا والإمارات والهند، **الشرق**، 08 مايو 2023، موجود على الرابط التالي:

التحتية، عبر الربط بين الهند ودول الخليج العربية من خلال سلسلة من الموانئ وخطوط سكك الحديد، وهو ما يبدو أنه يهدف إلى منافسة مبادرة الحزام والطريق الصينية[27].

وعلى الرغم من أنه لم يتم الإعلان بَعد عن أي مشروعات محددة، وبالتالي لا يمكن الحكم على مدى فاعلية هذا التعاون، فإنه من المؤكد أن مِثَل هذا التعاون يكشف عن استعداد دول الخليج العربية لتنويع شراكاتها الاقتصادية مع الدول الآسيوية، سواءً أكانت الصين أم الهند.

ج - تعزيز التعاون العسكري: تَفرِض الولايات المتحدة قيوداً على تصدير أنواع معينة من الأسلحة إلى حلفائها في الشرق الأوسط، ولكن ذلك الأمر أعطى ميزة للقوى الآسيوية الساعية إلى إقامة علاقات استراتيجية مع دول المنطقة، إذ أبدَت استعدادها ليس فقط لتصدير أسلحة متقدمة، ولكن كذلك الدخول في اتفاقات تصنيع مُشترَك.

وتبدي الصين استعداداً للتعاون مع دول المنطقة في تصدير الطائرات المُسيَّرة والمقاتلات من الجيل الرابع المتقدم والخامس، بالإضافة إلى الصواريخ البالستية. وعلى سبيل المثال، ثمة تعاون بين الصين والسعودية في تكنولوجيا الصواريخ البالستية، وقد ساعدت بكين الرياض في بناء مصنع لإنتاج الصواريخ البالستية التي تعمل بالوقود الصلب، وفقاً لمصادر أمريكية[28].

من جهة أخرى، أبرَمَت السعودية صفقة مع الصين على هامش "معرض الصين الدولي الـ14 للطيران والفضاء"، والمعروف باسم "معرض تشوهاي" الذي عُقِدَ في نوفمبر 2022، تشمل 300 طائرة مُسيَّرة من طراز "سي أتش 4 بي"، وخط إنتاج للطائرات المُسيَّرة من طراز "تي بي 001"، و15 صاروخاً بالستياً مضاداً للسفن من طراز "واي جيه – 21 إي"، ونظام "سايلانت هانتر" الليزري المضاد للطائرات المُسيَّرة[29].

---

https://bit.ly/3I1pcSx

27- Suhasini Haidar, In new 'Quad' meet with U.S, Saudi and UAE, Doval discusses infrastructure initiatives in Gulf, **The Hindu**, May 08, 2023, accessible at: https://bit.ly/3I1pcSx

28- حصري لـCNN بصور أقمار صناعية ومعلومات استخباراتية.. السعودية تصنع صواريخ بالستية بمساعدة الصين، **سي أن أن**، 23 ديسمبر 2021، موجود على الرابط التالي: https://it.cnn/2sZvm7

29- المملكة تحصل على أسلحة صينية متطورة بقيمة تتجاوز 4 مليارات دولار، **المناطق**، 30 نوفمبر 2022، موجود على الرابط التالي: https://bit.ly/3puaKw3

طائرة هجومية بدون طيار CH - 4 الصينية

وقامت دولة الإمارات بشراء 12 طائرة عسكرية صينية من طراز "أل 15 فالكون"، مع خيار إضافة 36 طائرة من نفس الطراز في المستقبل، وهو ما جاء في إطار سياسة تنويع مصادر التسليح والتحديث المستمر لتشكيلات ووحدات القوات الجوية[30]. وكشفت وسائل إعلام صينية عن استعداد بكين لبيع مقاتلات "جي 20" من الجيل الخامس لدولتي الإمارات والسعودية. ويُلاحَظ أن هناك حرصاً روسياً كذلك على تصدير مقاتلة الجيل الخامس إلى دول الخليج العربية، فقد كشف مدير عام "روس أوبورون إكسبورت"، في فبراير 2023، عن استعداد الشركة للقيام بالإنتاج المُشترَك للمقاتلة الروسية "سو 75 كش ملك" مع دول الخليج العربية[31].

أيضاً، أعلنت دولة الإمارات، في نوفمبر 2021، أنها تعتزم شراء منظومة الدفاع الجوية الكورية الجنوبية (MSAM)، والتي قد تصل إلى نحو 3.5 مليار دولار أمريكي[32]، وهو نظام دفاع جوي كوري جنوبي تم تطويره بالتعاون مع شركة "ألماظ الروسية"، ويُشبِه نظامي الدفاع الجوي الروسيين المتطورين "أس 350" و"أس 400"، ولكنه ذو مدى أقصر[33].

31- "كش مات" بمشاركة خليجية.. روسيا تعرض على دول الشرق الأوسط المشاركة في صناعة مقاتلة حديثة، **روسيا اليوم**، 16 فبراير 2023، موجود على الرابط التالي: https://bit.ly/3NV8esK

33- صالح حسن، منظومة دفاع كورية جنوبية تعزز قدرات الإمارات، **العين**، 16 نوفمبر 2021، موجود على الرابط التالي: https://bit.ly/3VNaxQJ.

وقام وزير الدفاع السعودي، الأمير خالد بن سلمان، في مارس 2023، بزيارة نظيره الكوري الجنوبي، لي جونغ سوب، في مقر وزارة الدفاع الوطني الكورية بالعاصمة سيول، حيث اتفق الجانبان على تطوير التعاون في صناعة الدفاع والأسلحة بين الدولتين، وإقامة حوار مُنتظِم على المستوى الوزاري حول ذلك. وتبدي الرياض اهتماماً بنظام الدفاع الجوي الصاروخي الكوري "تشونغونغ 2" متوسط المدى أرض جوْ[34].

د - تقوية العلاقات الاستراتيجية: باتت بعض الدول الآسيوية طرفاً فاعلاً في المعادلة الأمنية في الشرق الأوسط، وقد وضح ذلك على وجه الخصوص حينما قامت بكين، في 10 مارس 2023، بالتوسُّط بين الرياض وطهران لاستعادة العلاقات الدبلوماسية. ويُلاحَظ أن الاتفاق ينص على احترام سيادة الدول، وعدم التدخل في شؤونها الداخلية، كما أنه يتضمن وقف إيران دعمها للحوثيين في اليمن بالسلاح، فقد تمت الإشارة إلى بنود أمنية سريّة مُلحَقَة بالاتفاق، شملت التزام الجانبَين بالقرارات التي توصَّل إليها السعوديون مع حركة الحوثيين حول الصراع اليمني خلال المفاوضات المباشرة، إضافة إلى اتفاق الطرفين على الإحجام عن دعم أي أنشطة من شأنها تقويض الطرف الآخر[35].

وتضَّمن الاتفاق كذلك تعهُّد الصين بضمان التزام إيران بتعهداتها في هذا الاتفاق[36]. ويُعد ذلك أول اتفاق تتدخل فيه الصين للوساطة بين الدولتين، وهو ما يعكس تحوُّلاً في الدور الصيني في منطقة الشرق الأوسط، وأن علاقة بكين لم تعد تقتصر على الحفاظ على علاقات اقتصادية مع دول المنطقة، بل تمتد إلى أداء دور في الترتيبات الأمنية في المنطقة، وهو أمر مُستجد بالنسبة للسياسة الصينية تجاه دول المنطقة.

وفي المقابل، غابت الولايات المتحدة عن هذا الاتفاق، الذي فُوجِئَت به، وهو ما كشف عن أن تراجُع اهتمامها بقضايا الشرق الأوسط رتَّب فراغاً تمكنَّت الصين من ملئه لدرجة كبيرة. ولم يقتصر الأمر عند هذا الحد، بل قامت روسيا هي الأخرى بالوساطة بين الحكومتيْن السعودية والسورية، خلال شهري فبراير ومارس 2023، لاستئناف العلاقات بينهما[37]، وهو ما رتَّب في النهاية استعادة العلاقات الدبلوماسية بين الجانبين، فضلاً عن التصويت على إعادة سوريا إلى مقعدها في الجامعة العربية يوم 7 مايو 2023[38]، كما تلقى الرئيس بشار

34- اتفاق سعودي كوري على تطوير التعاون في صناعة الدفاع والأسلحة، **وكالة أنباء الأناضول**، 7 مارس 2023، موجود على الرابط التالي: https://ly.bit/3HWtlHo

35- مها يحيى، اتفاق سعودي إيراني ثوري للشرق الأوسط؟، **قنطرة**، 15 إبريل 2023، موجود على الرابط التالي: https://ly.bit/42G-bOLB

36- Yasmine Farouk, Riyadh's Motivations Behind the Saudi-Iran Deal, **Carnegie endowment for international peace**, March 30, 2023, accessible at: https://bit.ly/3NYd5tq

37- Summer Said, Saudi Arabia, Syria Close to Resuming Ties in Russia-Brokered Talks, **The Wall Street Journal**, March 23, 2023, accessible at: https://on.wsj.com/3Md1hC6

38- الجامعة العربية تقرر عودة سوريا لشغل مقعدها وواشنطن تنتقد، **دويتشه فيله**، 7 مايو 2023، موجود على الرابط التالي:

الأسد دعوة رسمية من العاهل السعودي الملك سلمان بن عبدالعزيز، لحضور القمة العربية المُقرَّر انعقادها بمدينة جدة في 19 مايو 2023، وذلك على الرغم من إعلان الولايات المتحدة صراحةً في 24 مارس 2023، أنها لا تؤيد تطبيع العلاقات بين الدول العربية والحكومة السورية[39].

ويكشف ما سبق أن الولايات المتحدة لم تَعُد هي الطرف الذي يؤدي دوراً رئيسياً في توجيه العلاقات بين دول المنطقة، وأن هناك تبايناً في الرؤى بينها وبين الدول العربية حول كيفية إدارة العلاقة مع سوريا، وأن الدورين الصيني والروسي يزدادان، وذلك على عكس ما كانت الولايات المتحدة تتوقع وترغب.

أخيراً، يُمكِن القول إن دول الخليج العربية تتجه لتعزيز علاقاتها الاقتصادية والعسكرية، بل والاستراتيجية، مع القوى الآسيوية الصاعدة، وهو ما يرتبط في جانب منه بالانشغال الأمريكي بالحرب الروسية الأوكرانية، وكذلك الأزمة التايوانية الصينية، بالإضافة إلى التقييمات الأمريكية الخاطئة، في البداية، بأن الترتيبات الأمنية لواشنطن في الشرق الأوسط لن تَجِدَ أي تحدٍ لها من جانب الصين أو روسيا، وهو أمر وضح عدم صحته. ومع سعي الولايات المتحدة لمواجهة التمدُّد الاقتصادي الصيني في المنطقة، فإن واشنطن تقوم بذلك من خلال تعزيز التعاون بين دول المنطقة والهند، وهو ما يعني مزيداً من التعاون بين دول الخليج العربية وقوى أخرى آسيوية صاعدة.

---

https//:bit.ly41/tEPsO

39- US does not back Arab normalization with Syria, **Rudaw**, April 24, 2023, accessible at: https://bit.ly/44RI0gP

ثانياً: الصعود الاقتصادي الآسيوي ومسارات الطلب على الطاقة

إبراهيم الغيطاني

ارتفعت مساهمة آسيا في الاقتصاد العالمي إلى ما يقترب من النصف حالياً، وهي حصة تزايدت تدريجياً على مدار العقود الثلاثة الماضية، بدعم من انتقال مركز الثِقَل الصناعي والتجاري العالمي إلى القارة بقيادة الصين، وذلك على حساب الاقتصادات المتقدمة. وتُحقق البلدان الآسيوية منذ ثمانينيات القرن الماضي معدلات نمو قياسية بفضل السياسات والاستراتيجيات الاقتصادية المواتية للنمو، وتنامي النشاط الصناعي المُوجَّه للتصدير.

ومع ذلك، ربما لن تتمكَّن آسيا حتى منتصف العقد المقبل من تحقيق نفس معدلات النمو التاريخية السابقة، ولاسيما في ظل البيئة الاقتصادية العالمية المضطربة الناجمة عن تبعات جائحة "كوفيد19"، وعدم اليقين الناجم عن الحرب الروسية الأوكرانية؛ ولكن من المُتوقَّع أن تأثيرات تلك التطورات لن تمتد أبعد من عام 2025، حيث ستكون الاقتصادات الآسيوية الكبرى، خاصةً الصين والهند، أقرب لمواصلة نموها مجدداً بفضل سياسات دعم الابتكار وتعزيز النشاط الصناعي وتطوير البنية التحتية وغيرها.

وفي الأمد الطويل، سيحتاج النمو الاقتصادي المتسارع في آسيا تأمين إمدادات كبيرة من الطاقة، لذا ليس من المُتوقَّع أن تتخلَّى الاقتصادات الآسيوية الكبرى - على الأقل - عن استهلاك الوقود الأحفوري، رغم اتجاهها تدريجياً لتنويع مزيج توليد الكهرباء لديها والاعتماد بشكل إضافي على الطاقة النووية والطاقة المتجددة.

1- مرحلة النمو التاريخي

توصلَّت دراسة تحت عنوان **"النمو الاقتصادي في آسيا.. المحددات والآفاق"**، والصادرة عن البنك الآسيوي للتنمية، في سبتمبر 2010، إلى أن اقتصادات آسيا النامية (Asia Developing) حققت نمواً قياسياً على مدى ثلاثة عقود، وتحديداً في الفترة بين أعوام 1981 و2007، وكانت الصين الأعلى نمواً بين 13 اقتصاداً تتبعتها الدراسة[40]، بنسبة بلغت 9.4% في المتوسط خلال الفترة المذكورة.

وقد ارتفع الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (حسب معيار تعادل القوة الشرائية) للمنطقة محل الدراسة من حوالي 3.3 تريليون دولار في عام 1980 إلى ما نحو 24.5 تريليون دولار في عام 2009، أي بزيادة 7.5 مرة، مقارنة بثلاثة أضعاف فقط للاقتصاد العالمي خلال نفس الفترة السابقة [41].

وتباعاً، ازدادت مشاركة آسيا في الاقتصاد العالمي، فبينما بلغت حصة القارة 32% من الناتج المحلي الإجمالي العالمي في عام 2000 (بحسب معيار تعادل القوة الشرائية)، فقد ارتفعت إلى 42% في عام 2017، وهي مُرشَّحة للزيادة لتصل إلى حوالي 52% بحلول عام 2040 وفقاً لتقديرات "ماكينزي آند كومباني".

في المقابل، انخفضت حصة أوروبا في الاقتصاد العالمي من 26% إلى 22%، وأمريكا الشمالية من 25 إلى 18% في الفترة بين عامي 2000 و2017، فيما حققت آسيا معدلات نمو قياسية تفوق أوروبا وأمريكا الشمالية، بفضل القيمة المُضافة العالية للنشاط الصناعي في الناتج المحلي، وتعزيز الابتكار، إلى جانب تدفقات الاستثمار الأجنبي المرتفعة[42].

لكن هناك أدلة على أن محركات النمو الأساسية في آسيا – خاصة الاقتصادين الصيني والهندي - قد ضعُفت في السنوات الأخيرة، مما سيقلِّص الفجوة في معدلات النمو التي شُوهِدَت في السنوات السابقة، بين الاقتصادات الناشئة في آسيا، والأسواق الغربية المتقدمة؛ إذ تُواجِه دول القارة آسيوية وضعاً اقتصادياً أقل مواتية للنمو بسبب تبعات جائحة "كورونا"، وعدم اليقين الناجم عن الحرب الروسية الأوكرانية[43].

لقد دفعت البيئة الاقتصادية المضطربة عالمياً إلى تعطيل النمو الاقتصادي في آسيا في العامين الأخيرين. ومع إغلاق الاقتصادات العالمية في عام 2020 بسبب جائحة "كوفيد19"، انكمشت الاقتصادات الآسيوية بنسبة 0.7% في عام 2020 مقارنة بنمو نسبته 5% في عام 2019. ولكن مع إلغاء قيود الحجر الصحي، قفز نمو الاقتصادات الآسيوية مرة أخرى إلى 7% في عام 2021، قبل أن ينخفض إلى 4.3% في عام 2022 بسبب تطورات الحرب الأوكرانية[44].

44- GDP Growth in Asia and the Pacific, Asian Development Outlook (ADO), **Asia Development Bank**, accessible at: https://bit.ly/3M2vpAD

وواجهت آسيا في العام الماضي اختلالاً واسعاً في الموازين التجارية بسبب ارتفاع قيمة واردات السلع الأساسية مثل الطاقة والمحاصيل الزراعية، إضافة إلى ارتفاع تكاليف الشحن البحري، وهو ما أثار موجات تضخمية في كافة بلدان القارة، ولا يزال التضخم الأساسي يتخطى النطاق المُستهدَف من جانب البنوك المركزية الآسيوية. وفي الوقت نفسه، أدى تشديد السياسة النقدية الأمريكية إلى ارتفاع تدفقات رأس المال إلى خارج الأسواق الآسيوية الناشئة وانخفاض قيمة عملاتها[45].

هذه التطورات أسهمت في رفع أعباء خدمة الديون في دول مثل باكستان وسريلانكا، التي توسَّعت في الاقتراض عندما كانت أسعار الفائدة منخفضة، بينما تكافح الآن لتمويل ميزانياتها العامة، خاصة في ظل الكوارث الطبيعية وتبعات الحرب الأوكرانية على اقتصاداتها.

وسوف تستمر معظم البلدان في آسيا في التدخُّل بشكل متقطع في سوق الصرف الأجنبي لإبطاء تدهور عملاتها، وستساعد هذه الجهود في تخفيف التقلبات بالأسواق، ولكن ستظل عملاتها عرضة للانخفاض طالما استمر سعر صرف الدولار الأمريكي في الارتفاع، خاصةً مع تشديد السياسة النقدية من قِبَل البنك الفدرالي الأمريكي[46].

في ضوء تلك المعطيات، من المُرجَّح أن يتراجع النمو الاقتصادي المُتوقَّع للقارة إلى 4.9% في عام 2023، وهو يقترب من المعدل البالغ 5% في عام 2019[47]، لكنه يظل أقل بنقطة مئوية كاملة عن المعدل البالغ 6% في عام 2014[48].

45- Srinivasan, Krishna, Asia's Economies Face Weakening Growth, Rising Inflation Pressures, **International Monetary Fund**, July 28, 2022, accessible at: https://bit.ly/42UQLpl

46**- Ibid**

47- OP.cit, GDP Growth in Asia and the Pacific, Asian Development Outlook (ADO), accessible at: https://bit.ly/3M2vpAD

48- GDP Growth in Asia and the Pacific, Asian Development Outlook (ADO), **Asia Development Bank**, accessible at: https://bit.ly/3ZzMoxf

2- نموذج النمو الجديد

على الرغم من النمو المُتعثِر لآسيا في العامين الأخيرين، إلا أن التوقعات الأساسية للمؤسسات الدولية تذهب إلى أن القارة يُمكِن أن تقود نمو الاقتصاد العالمي في السنوات المقبلة وحتى عام 2050. حيث ترى "ماكينزي آند كومباني" أن آسيا لديها محركات قوية لدفع النمو، يأتي في صدارتها الخصائص الديمغرافية المواتية والابتكار التكنولوجي والتنوع الثقافي.

كما تتمتع آسيا بفرص كبيرة لدفع الابتكار من أجل تطوير النشاط الاقتصادي، ومن المُرجَّح أن تكتسب ريادة الأعمال - خاصةً في مجال التكنولوجيا - زخماً قوياً في الصين والهند، بالنظر إلى العدد الكبير من الشباب، حيث يُوجَد حالياً أكثر من 20 مليون خريج جامعي جديد كل عام في الهند في مجالات العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات، وهم يمثلون عنصراً رئيسياً في مجال الابتكار.

ومن ضِمْن المُحرِّكات الأخرى للنمو الاقتصادي في آسيا ارتفاع حجم طبقة المستهلكين، حيث يُتوقَّع أن يُشكِّل المستهلكون في آسيا نصف نمو الاستهلاك العالمي خلال العقد المقبل. وبحلول عام 2030، سيصبح ما يقرب من 70% من سكان آسيا من الطبقة المُستهلِكة، والتي تُعرَّف بأنها "أولئك الأفراد الذين يُنفقون أكثر من 11 دولاراً يومياً وفقاً لمعيار تعادل القوة الشرائية لعام 2011، مقابل نسبة 15% فقط في عام 2000، وهو تحول تصاعدي كبير في القوة الشرائية بالقارة[49].

بالنسبة لأداء الاقتصاد الصيني، فقد لا يكون النمو السريع للاقتصاد الصيني في الماضي قابلاً للاستمرار في العقود الثلاثة المقبلة وفق "وحدة الاستخبارات الاقتصادية" في مجلة إيكونوميست (Economist Intelligence Unit). ومع ذلك، سيظل السوق الصيني جذاباً للغاية نظراً لحجم السوق الكبير، وسيؤدي ارتفاع الدخل في الصين إلى خَلْق فرص للصناعات المُوجَّهة للمستهلكين، وتعزيز قطاع الخدمات. كما سيوفر الإصلاح التدريجي لنظام الاستثمار الأجنبي فرصاً في الخدمات المالية وتصنيع السيارات، وهي مصادر جديدة للنمو الاقتصادي.

أما بالنسبة للهند، فإنها لم تُحقق نمواً سريعاً مثل الصين في العقود الثلاثة الماضية، ولكن قد تتجاوز ذلك في العقود الثلاثة المقبلة، وسوف يعكس التقدم الاقتصادي للبلاد تحولاً في سلسلة القيمة عن طريق تعزيز القيمة المُضافَة لأنشطة تكنولوجيا المعلومات والتصنيع والأعمال التجارية وخدمات المعلومات، فضلاً عن القطاعات الأخرى. كما سيؤدي تحديث البنية التحتية إلى تحسين بيئة الأعمال والمساعدة في تعزيز أداء الاقتصاد الهندي. ومع ذلك، فإن تحوُّل القوة العاملة من العمالة الريفية إلى وظائف حضرية أكثر إنتاجية سيظل المحرك الرئيسي للنمو الاقتصادي في الهند حتى عام 2050[50].

49- Choi, Wonsik, Five windows of opportunity for postpandemic Asia, **McKinsey & Company**, October 18, 2021, accessible at: https://mck.co/3ZvCixr

50- DRIVING GLOBAL GROWTH: Key industries in emerging markets by 2050, **Economist Intelligence**

محصلة ذلك، أن الاقتصادات الناشئة، بقيادة القوى الأساسية في آسيا، ستنمو بسرعة أكبر على حساب نظيراتها في الاقتصادات المتقدمة، وسوف يستمر نصيب الأولى كنسبة من الاقتصاد العالمي في الارتفاع؛ حيث يُتوقَّع بحلول عام 2050 أن تكون أكبر خمسة اقتصادات في العالم هي: (الصين، والولايات المتحدة، والهند، وإندونيسيا، وألمانيا)[51].

شكل (1) أكبر الاقتصادات العالمية حجماً بحلول عام 2050 (تريليون دولار)

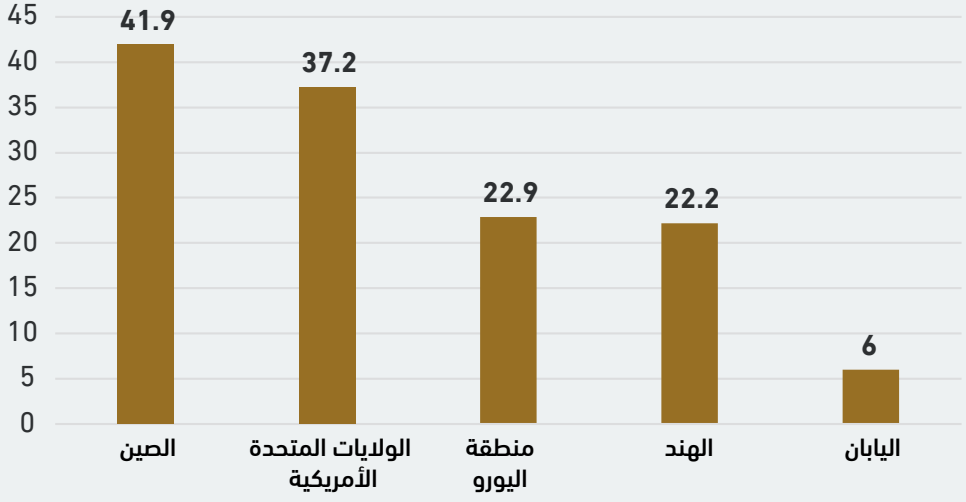

Source: The Global Economy in 2075: Growth Slows as Asia Rises, **Goldman Sachs**, December 2022 ,8, accessible at: https://bit.ly/3M915nR

وإذا استمرت فوارق نمو الناتج المحلي الإجمالي بين القارات المختلفة وآسيا على غرار المعدل الملحوظ في العقود الثلاثة الماضية، فمن المُرجَّح أن يُمثِّل الناتج المحلي الإجمالي الآسيوي أكثر من نصف الناتج المحلي الإجمالي العالمي بحلول عام 2030. وبحسب "غولدمان ساكس"، من المُتوقَّع أن تحل الصين في المرتبة الأولى عالمياً من حيث إجمالي الناتج المحلي بنحو 41.9 تريليون دولار بحلول عام 2050، وسوف يأتي الاقتصاد الأمريكي في المرتبة الثانية بحجم قدره 37.2 تريليون دولار، يليه اقتصاد منطقة اليورو بنحو 22.9 تريليون دولار، ثم الاقتصاد الهندي في المرتبة الرابعة بحجم قدره 22.2 تريليون دولار، ثم خامساً الاقتصاد الياباني بنحو 6 تريليونات دولار.

Unit, November 27, 2021, accessible at: https://bit.ly/3ZKKvhv

51- The Global Economy in 2075: Growth Slows as Asia Rises, Goldman Sachs, December 8, 2022, accessible at: https://bit.ly/3M915nR

وبحلول عام 2075، يُتوقَّع أن تحافظ الصين على موقعها بالمرتبة الأولى بحجم اقتصاد قدره 57 تريليون دولار، وأن تحل الهند كثاني أكبر اقتصاد في العالم - متفوقة على الولايات المتحدة - بحجم قدره 52.2 تريليون دولار[52].

3- مسارات الطلب الآسيوي على الطاقة

إن النمو الاقتصادي السريع وارتفاع مستوى المعيشة سيدفعان استهلاك الطاقة في آسيا نحو مواصلة الصعود في العقود المقبلة، حيث تشير توقعات سابقة لشركة "بي بي" البريطانية، إلى أن آسيا، بما في ذلك الصين والهند، ستمثل ما نسبته 43% من الطلب العالمي على الطاقة بحلول عام 2040، بينما سيكون الطلب على الطاقة بين 36 دولة في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، التي تضم معظم الاقتصادات الكبرى في الأمريكيتين وأوروبا، ثابتاً[53].

ومن المُتوقَّع بحلول عام 2050 أن يصل الطلب العالمي على الطاقة الأولية إلى 17865 مليون طن متري ارتفاعاً من 14585 مليون طن متري في عام 2021. وسوف تسهم منطقة آسيا والمحيط الهادئ بنسبة 60% من نمو استهلاك الطاقة خلال تلك الفترة[54]، بما يعني أن آسيا ستكون مركزاً رئيسياً لاستهلاك واستيراد الطاقة حتى منتصف القرن الحالي.

من جانب آخر، سوف يتم توفير الطلب المتزايد على الطاقة في آسيا من خلال مصادر الطاقة المتجددة والطاقة النووية. ومع ذلك، لن يتم التراجع عن استخدام الوقود الأحفوري، خاصة الغاز الطبيعي، بل من المُتوقَّع أن يؤدي الغاز الطبيعي دوراً حيوياً في إمدادات الطاقة بالقارة للعقود الثلاثة المقبلة. ومن المُرجَّح أن ينمو الطلب على الغاز الطبيعي في منطقة آسيا والمحيط الهادئ بنسبة 78% (من 910 مليارات متر مكعب في عام 2021 إلى 1620 مليار متر مكعب بحلول عام 2050) طبقاً لحسابات "منتدى الدول المُصدِّرة للغاز الطبيعي"، ومن ثم سوف تقفز حصة الغاز في مزيج الطاقة الإقليمي من 12% في عام 2021 إلى أكثر من 16% بحلول عام 2050[55].

شكل (2) استهلاك الصين للطاقة الأولية حسب نوع الوقود (%)

نوع الوقود	2030	2060
الفحم	%43	%5
النفط	%18	%6
الغاز الطبيعي	%12	%9
مصادر غير أحفورية	%27	%80
المجموع	%100	%100

Source: Unpacking CNPC's net-zero road map for China, February 2022 ,8, **Spglobal**, accessible at: rb.gy/8cu6d

وعلى الرغم من تدابير الحكومات الآسيوية لإحلال الغاز محل الفحم، إلا أنه لن يتم التراجع نهائياً عن استخدام الفحم، فلا تزال الصين والهند وإندونيسيا، من بين دول أخرى في المنطقة، تعتمد على محطات طاقة تعمل بالفحم وتبني محطات جديدة، حيث ازدادت رهانات الحكومات على الفحم من أجل تأمين إمدادات كافية من الطاقة، خاصةً بعد اضطرابات أسواق الطاقة العالمية بعد الحرب الروسية الأوكرانية.

وفي الأمد المتوسط، من المُتوقَّع أن تنمو قدرات توليد الكهرباء عبر مصادر الوقود الأحفوري بمقدار 120 جيجاوات في الصين، في الفترة بين عامي 2022 و2031، وبنحو 26.5 جيجاوات في الهند، وحوالي 3 جيجاوات في كوريا الجنوبية، بينما سيكون النمو الصافي صفر تقريباً في اليابان فقط، بسبب اعتمادها المستمر على الطاقة النووية والتوسُّع في مصادر الطاقة المتجددة[56].

لكن التوقعات المفاجئة أنه مع زيادة كهربة وسائل النقل، سينخفض استهلاك المنتجات النفطية (مثل البنزين والديزل) في الاقتصادات الآسيوية، ولاسيما الصين؛ حيث يَتوقع "معهد أبحاث الاقتصاد والتكنولوجيا" التابع لمؤسسة البترول الوطنية الصينية، أن الطلب الصيني على النفط سيصل إلى ذروته عند 18.2 مليون برميل يومياً في عام 2030، حيث يقود

56- Asia's energy transition: a tough balancing act, **Economist Intelligence Unit,** September 7, 2022, accessible at: https://bit.ly/3M0IJW9

قطاع البتروكيماويات الطلب على النفط حتى هذا العام. ولن ينخفض الطلب على النفط إلا بحلول عام 2050 ليبلغ 8.8 مليون برميل يومياً، ثم يهبط إلى 5.4 مليون برميل يومياً بحلول عام 2060[57].

من جانب آخر، تنظر العديد من الحكومات في آسيا الآن إلى الطاقة النووية كوسيلة لتعزيز أمن الطاقة وتقليل وارداتها من الوقود الأحفوري. على سبيل المثال، تسعى الحكومة الكورية، بعد خطة سابقة للتخلص من المحطات النووية، إلى زيادة حصة الطاقة النووية في مزيج الكهرباء في البلاد إلى 30% أو أكثر بحلول عام 2030، بدلاً من 27% في عام 2021.

وفي الوقت نفسه، تتطلع الصين والهند إلى بناء المزيد من المفاعلات النووية؛ حيث تخطط بكين لتوسيع قدرتها النووية من 50 جيجاوات في عام 2021 إلى 70 جيجاوات في عام 2025، وأن تصل إلى حوالي 104 جيجاوات بحلول عام 2031، لتشكل حوالي 7.1% من إجمالي الكهرباء في الصين بحلول عام 2031، ارتفاعاً من 4.8% حالياً.

وفي الهند، هناك 10 مفاعلات في مراحل مختلفة من البناء سوف تسمح بزيادة قدرة توليد الكهرباء بنحو 8 جيجاوات. كما وافقت الهند من حيث المبدأ على خُطط لبناء 28 مفاعلاً نووياً بطاقة إجمالية تصل إلى 31.9 جيجاوات[58].

57- China oil demand to peak by 2030 on petrochemical use -CNPC research, **Reuters**, December 27, 2021, accessible at: https://reut.rs/3nvC8bT

58- Op.cit, Asia's energy transition: a tough balancing act, 2022, accessible at: https://bit.ly/3M0IJW9

ثالثاً: العلاقات الاقتصادية والتجارية بين دول الخليج العربية وآسيا

علي صلاح

مـرَّت العلاقـات الاقتصاديـة بـين دول الخليـج العربيـة (الإمـارات والسـعودية والبحريـن والكويـت وعُمَـان وقطـر)، والـدول الآسـيوية الأخـرى، بتطـورات كبـيرة عـلى مـدار العقديـن الماضيـين، وذلـك عـلى مسـتوى جميـع المـؤشرات، بدايـةً مـن قيمـة التبـادل التجـاري السـنوي، مـروراً بأهميـة كل مـن الجانبـين كشريـك تجـاري بالنسـبة للطـرف الآخـر، وكذلـك العلاقـات الثنائيـة في قطـاع الطاقـة، باعتبـار دول الخليـج مُنتِجـاً رئيسـياً لمصـادر الطاقـة مـن ناحيـة، ودول آسـيا، ولاسـيما المتقدمـة والكبـيرة منهـا، مُسـتهلِكاً رئيسـياً للطاقـة مـن ناحيـة أخـرى.

ومـن بـين هـذه التطـورات أيضـاً حركـة العمالـة بـين الجانبـين، نظـراً لأن دول آسـيا مـن أكـبر دول العالـم تصديـراً للأيـدي العاملـة مـن ناحيـة، وأن دول الخليـج العربيـة تُمثِّـل وجهـة حاليـة ومسـتقبلية للعمالـة عـلى مسـتوى العالـم، مـن ناحيـة أخـرى؛ وبالتـالي تُعـد العمالـة أحـد المحـاور الرئيسـية لتطـور العلاقـات الاقتصاديـة بـين الجانبـين، وهـو مـا ظهـر جليـاً خـلال فـترة العشريـن عامـاً الماضيـة.

في هـذا الإطـار، يتنـاول هـذا الجـزء التبـادل التجـاري بـين دول الخليـج العربيـة والـدول الآسـيوية، وتأثـير الطاقـة في العلاقـات الاقتصاديـة بـين دول الخليـج وآسـيا، ودور العمالـة في العلاقـات الاقتصاديـة الخليجيـة الآسـيوية.

1- التبادل التجاري بين دول الخليج العربية والدول الآسيوية

مثَّلت التحولات المتسارعة في النظام الاقتصادي العالمي على مدار العقود الأخيرة، وبالتحديد منذ بداية الألفية الجديدة، بيئة مواتية لنمو وتطور العلاقات الاقتصادية بين دول الخليج العربية ودول آسيا الأخرى. وقد مثَّل النمو الاقتصادي المتسارع في دول المجموعتين محفزاً كبيراً لتطور تلك العلاقات، وساعد على حدوث زيادة كبيرة في التبادل التجاري بينهما، وكذلك في حركة رؤوس الأموال والشركات.

وقد شهد حجم التبادل التجاري بين دول الخليج العربية وقارة آسيا نمواً متواصلاً، فبعد أن كان يبلغ نحو 46.8 مليار دولار في عام 2002، ارتفع ليبلغ 624.5 مليار دولار في عام 2021[59]، بما يساوي أكثر من 13 ضعفَ مستواه في بداية الفترة. وبذلك، فقد شهد التبادل التجاري بين الطرفين نمواً سنوياً بنحو 26.7% في المتوسط السنوي. ويشير هذا النمو الكبير إلى مستوى التطور في العلاقات التجارية والاقتصادية، بشكل عام، بين الجانبين.

وعلى مدار العقدين الأخيرين، شهد التبادل التجاري بين دول الخليج العربية وآسيا موجات صعود وهبوط عديدة، وكما هو مُوضَّحٌ في الشكل رقم (1)، شهدت الفترة (2002 - 2008) موجة نمو كبيرة في قيمته، ما أدى لارتفاعه من 46.8 مليار دولار في بداية الفترة، إلى 414.1 مليار دولار في نهايتها، بما عَكَسَ الطفرة الاقتصادية الكبيرة التي شهدتها اقتصادات الطرفين؛ لكن تعرَّضت التجارة البينية بين الجانبين إلى تراجع كبير خلال عام 2009، نتيجةً للأزمة المالية العالمية، التي ضغطت على النمو الاقتصادي في جميع الدول، وهبطت بالتجارة العالمية ككل إلى مستويات قياسية متدنية.

وعقب انحسار الأزمة المالية العالمية، وبدايةً من عام 2010، عاد التبادل التجاري بين دول الخليج وآسيا إلى النمو من جديد، فشهد أعلى معدل نمو في تاريخه على الإطلاق، ليصل إلى 623.7 مليار دولار في عام 2012، والذي يُعد ثاني أعلى مستوى قياسي له خلال العقدين الماضيين.

لكن في الفترة التالية، وبدايةً من عام 2013، شهد التبادل التجاري بين دول الخليج وآسيا تراجعاً ملحوظاً، وأسهم في هذا التراجع، الأزمة النفطية التي مرَّ بها العالم بدايةً من عام 2014، والتي تمثَّلت في تراجع قياسي في أسعار النفط العالمية، بما انعكس بشكل واضح على قيمة التجارة السلعية بين الجانبين، بالنظر إلى أن النفط الخام والغاز الطبيعي يُشكلان مكوناً رئيسياً للصادرات الخليجية إلى دول آسيا، ولاسيما الاقتصادات المتقدمة والصاعدة منها.

شكل (1): التبادل التجاري بين دول الخليج وآسيا في آخر عشرين عاماً (مليار دولار)

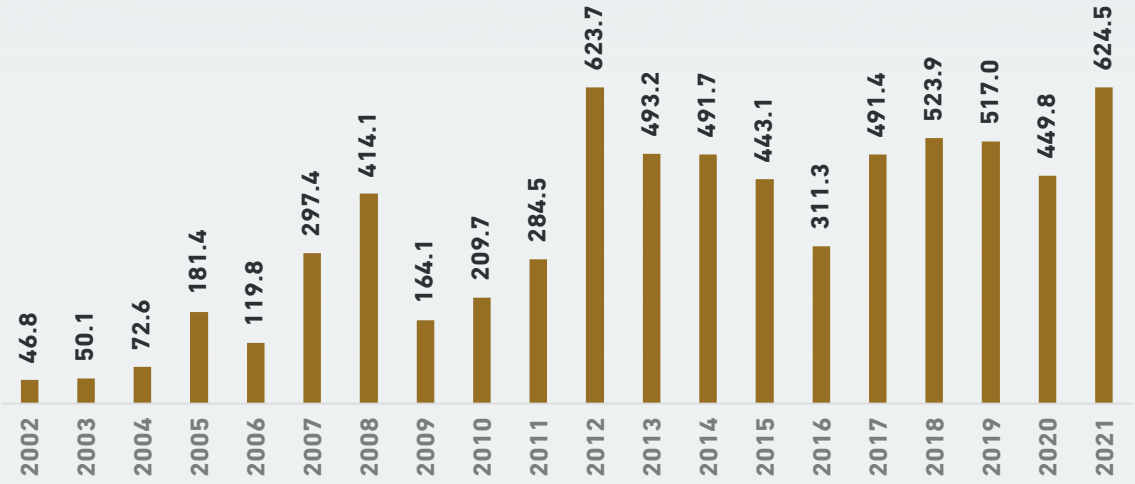

Source: ITC.

ومع تطور العلاقات التجارية بين دول الخليج العربية ودول آسيا، فقد ساعد ذلك على إعادة توزيع التجارة الخارجية الخليجية جغرافياً على مستوى العالم، حيث تزايد الوزن النسبي لدول آسيا من إجمالي التجارة الخليجية، بينما تراجع الوزن النسبي لباقي دول العالم، بما في ذلك الدول المتقدمة والدول النامية، حيث بلغ نصيب دول آسيا نحو 28% من التجارة الخارجية لدول مجلس التعاون الخليجي في عام 2002، وارتفع هذا النصيب إلى 41.2% في عام 2021[60].

وقد كان لدول الاقتصادات الصاعدة في آسيا، ولاسيما الصين والهند وإندونيسيا وماليزيا وغيرها، الدور الأبرز في استقبال النصيب الأكبر من التجارة الخارجية لدول الخليج. وكما هو مُبيَّن في الشكل رقم (2)، فقد ارتفع نصيب هذه الاقتصادات من 24.9% في عام 2010 إلى 30.8% في عام 2021، بينما تراجع نصيب الدول المتقدمة على وجه الخصوص من 44.2% إلى 37.3% خلال نفس الفترة[61]. ويعني هذا أن تزايُد نصيب دول آسيا عموماً من التجارة الخارجية لدول الخليج كان على حساب الدول المتقدمة، أو بمعنى آخر، فإن التجارة الخارجية لدول الخليج العربية تمر الآن بمرحلة تغيير في البوصلة من الغرب إلى الشرق، بشكل كبير.

60- ITC: Trade Map, **Op.Cit.**

61- Consultancy-me.com ,GCC Bilateral Trade with Asia to Surpass Advanced Economies by ,2028 https//: bit.ly41/cszNi, Accessed on 9th May. 2023.

شكل (2): تطور التوزيع الجغرافي للتجارة الخارجية لدول الخليج

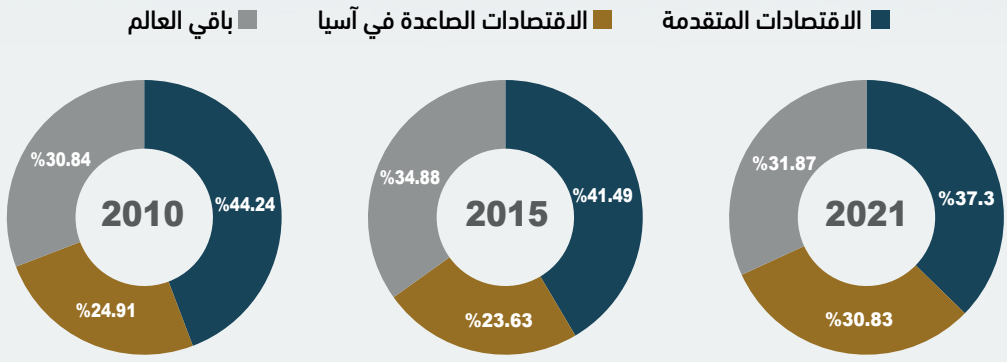

Source: Consultancy-me.com

وفي المقابل، تصاعَدَ نصيب دول الخليج العربية من إجمالي التجارة الخارجية لدول آسيا خلال الفترة من عام 2002 إلى عام 2021، حيث ارتفع من نحو 1.3% من إجمالي تجارتها في بداية الفترة، إلى 3.4% في نهايتها[62]. وعلى الرغم من أن هذه النسبة تظل منخفضة، لكن وصولها إلى المستوى الحالي يعني ارتفاعها لما يقرب من ثلاثة أضعاف مستواها منذ عقدين.

2- تأثير الطاقة في العلاقات الاقتصادية بين دول الخليج وآسيا

تحتل مصادر الطاقة التقليدية، بما في ذلك النفط الخام والغاز الطبيعي، مكانة محورية في العلاقات التجارية بين دول الخليج العربية والدول الآسيوية، في ظل مكانة دول المجلس كمُنتِج رئيسي للطاقة، ومكانة دول آسيا، خاصة الاقتصادات الصاعدة منها، كمُستهلكين ومُستوردين رئيسيين للطاقة.

وفي هذا الإطار، كان تغيُر أسعار النفط العالمية هو العامل الرئيسي في تحديد وجهة تطور العلاقات التجارية بين دول الخليج ودول آسيا على مدار العقدين الأخيرين. وكما يُوضِّح الشكل رقم (3)[63]، كان هناك شبه تطابق تام بين منحنى أسعار النفط العالمية من ناحية وقيمة صادرات دول المجلس إلى آسيا من ناحية أخرى.

كما أدت حركة أسعار النفط العالمية دوراً رئيسياً في تحديد طبيعة الميزان التجاري لدول

62- ITC: Trade Map, **Op.Cit**.

63- US Energy Information Administration, Petroleum & Other Liquids, Spot Prices, https://bit.ly/44HW5xl, Accessed on 9th May. 2023.

الخليج مع دول آسيا على مستوى الفترة المذكورة، ففي الوقت الذي حافظت فيه أسعار النفط العالمية على مستويات مرتفعة، حققت فيه دول الخليج فائضاً تجارياً تجاه دول آسيا، وبدا ذلك واضحاً في الفترة من عام 2004 إلى عام 2014؛ والعكس كان صحيحاً، حيث حقق الميزان التجاري الخليجي عجزاً تجاه آسيا في السنوات التي تراجعت فيها أسعار النفط العالمية، وكان ذلك واضحاً خلال الفترة بين عامي 2015 و2020.

شكل (3): تأثير أسعار الطاقة على الميزان التجاري لدول الخليج مع آسيا (مليار دولار)

المصدر: منظمة التجارة العالمية (*) إدارة معلومات الطاقة الأمريكية.

وتشير بيانات منظمة "أوبك" إلى أن دول آسيا أصبحت الوجهة الرئيسية لصادرات النفط الخام من دول الخليج العربية خلال السنوات الأخيرة، وأن نصيب دول القارة من تلك الصادرات ارتفع من نحو 71.9% في عام 2012، إلى نحو 85.3% في عام 2021[64]، كما هو مُبيَّن في الشكل رقم (4).

وعلى الرغم من أن حجم تلك الصادرات لم يتغير تقريباً في نهاية الفترة مقارنة ببدايتها، حيث بلغ 8.7 مليون برميل يومياً في عام 2012، ثم ارتفع إلى 8.8 مليون برميل يومياً في عام 2021، وفق بيانات منظمة الدول المصدرة للنفط "أوبك"؛ لكن ذلك لا ينفي أن دول القارة الآسيوية أصبحت هي الوجهة الرئيسية لصادرات النفط الخام الخليجية، ولاسيما أن العقد الماضي شهد تطورات كبيرة على مستوى التجارة الدولية للنفط الخام، في ظل تراجُع الطلب العالمي على النفط بشكل كبير جرَّاء الأزمات التي شهدها العالم، خاصة الأزمة الاقتصادية المرتبطة بانتشار فيروس "كوفيد19". هذا إلى جانب تغيُّر بوصلة أسواق الطاقة العالمية، وتركزُها تجاه الاقتصادات الآسيوية، التي تمتلك أعلى معدل نمو اقتصادي، وأكبر زيادة في الطلب على النفط.

64- OPEC, Data download, https://asb.opec.org/data/ASB_Data.php, Accessed on 9th May. 2023.

شكل (4): نصيب دول آسيا من صادرات النفط الخام الخليجية

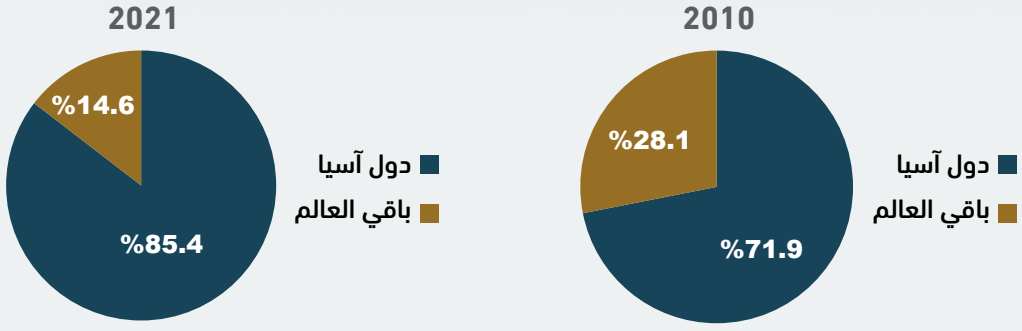

المصدر: منظمة أوبك

3- دور العمالة في العلاقات الاقتصادية الخليجية الآسيوية

تُمثِّل حركة الأيدي العاملة محوراً رئيسياً في العلاقات الاقتصادية بين دول الخليج العربية ودول آسيا، في ظل أن دول مجلس التعاون تُعد مستورداً رئيسياً للأيدي العاملة، بكل فئاتها، بينما تُمثِّل دول آسيا، خاصة منطقة جنوب شرق القارة، مصدراً رئيسياً للأيدي العاملة على مستوى العالم أجمع.

وقد شكَّلت الجالية الآسيوية في دول مجلس التعاون، والتي يبلغ حجمها نحو 22 مليون نسمة، نحو 71% من إجمالي الجاليات الأجنبية في دول المجلس ككل، كما أنها تُشكِّل نحو 37% من إجمالي سكان دول المنطقة.

وعلى مستوى سوق العمل، تتراوح العمالة الآسيوية بين 55% و85% من إجمالي القوة العاملة في المنطقة، وهي تختلف من دولة إلى أخرى بين دول المنطقة، وفقاً لمدى اعتماد كل دولة على العمالة الأجنبية لتلبية احتياجات سوق العمل بها. وتُشكِّل الأيدي العاملة القادمة من الهند وبنغلاديش وباكستان وإندونيسيا والفلبين وسريلانكا ونيبال، النسبة الأكبر من العمالة الآسيوية في أسواق العمل في دول الخليج العربية.

وتبلغ تحويلات العاملين الآسيويين المقيمين في دول الخليج العربية نحو 103.2 مليار دولار سنوياً، وفق تقديرات البنك الدولي لعام 2021[65]، وهو ما يُشكِّل نحو 77.3% من إجمالي تحويلات العمالة الأجنبية في دول المجلس ككل، والتي بلغت نحو 133.5 مليار دولار في نفس

65- World Bank, Personal remittances, received (current US$), https://bit.ly/3VOYtOL, Accessed on 9th May. 2023.

العام، بينما لم تتجاوز تحويلات باقي العمالة الأجنبية في دول المجلس نحو 30.3 مليار دولار، أو ما نسبته 22.7% من إجمالي التحويلات، وذلك وفق ما هو مُبيَّن في الشكل رقم (5-أ)، وهو ما يُعد مؤشر آخر على المكانة المركزية للعمالة الآسيوية في اقتصادات دول الخليج.

وفي المقابل، تُعد تحويلات العمالة الآسيوية الموجودة في دول الخليج العربية مصدراً رئيسياً للدخل والإيرادات بالنسبة لاقتصادات الدول الآسيوية المُصدِّرَة للعمالة لدول المجلس. وكما يُوضِّح الشكل رقم (5 - ب)، تُمثِّل تلك التحويلات نحو 50.8% من إجمالي تحويلات العمالة الآسيوية الموجودة في جميع أنحاء العالم، والتي تبلغ نحو 203.1 مليار دولار.

شكل (5): مؤشرات تحويلات العمالة الآسيوية من دول الخليج العربية

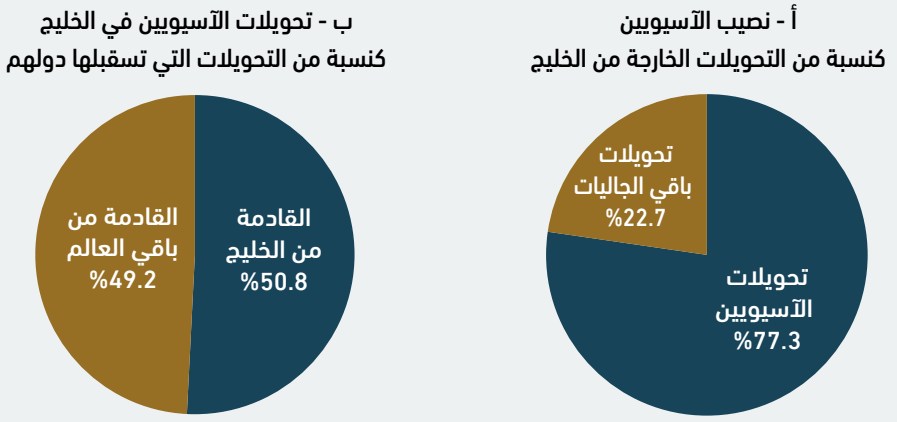

المصدر: البنك الدولي

وتفصيلاً، ووفق ما هو مبين في الشكل رقم (6) المُعتمِد على بيانات البنك الدولي، فإن إجمالي تحويلات العمالة الآسيوية من دول الخليج العربية بلغ في عام 2021 نحو 103.2 مليار دولار. ووفقاً لما هو مذكور مسبقاً، ذهبت إلى الهند وباكستان وبنغلاديش والفلبين وإندونيسيا ونيبال وسريلانكا وأفغانستان على الترتيب.

وقد ذهب النصيب الأكبر من تحويلات العمالة الآسيوية من دول الخليج إلى الهند، التي استقبلت نحو 50% من إجمالي تلك التحويلات، بقيمة بلغت 51.9 مليار دولار، فيما استقبلت باكستان ثاني أكبر حصة منها، بقيمة بلغت 19.3 مليار دولار، وبما يناهز نحو 18% من الإجمالي، ثم جاءت بنغلاديش والفلبين بقيمة تساوي أو تزيد عن 10 مليارات دولار سنوياً، ثم باقي دول المذكورة، بقيم تتراوح بين 4.8 مليار دولار كحد أعلى، و0.4 مليار دولار كحد أدنى، سنوياً.

شكل (6): دول آسيا المستقبلة لتحويلات العاملين في الخليج عام 2021 (مليار دولار)

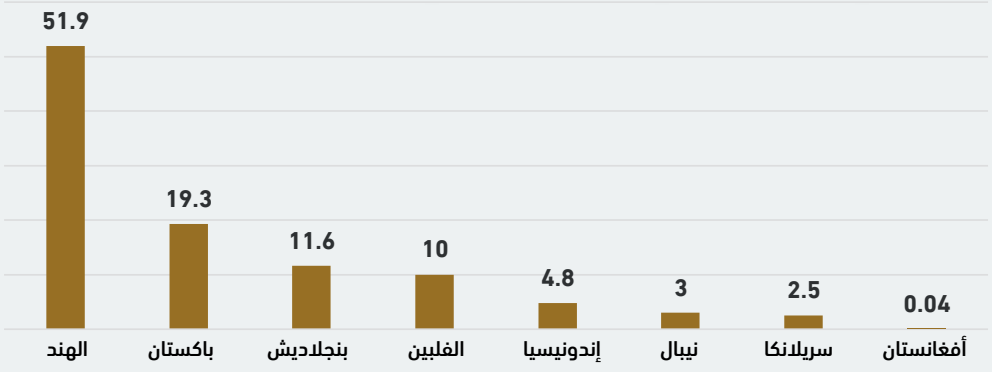

المصدر: البنك الدولي

خاتمة

في المجمل، يُمكِن القول إن دول الخليج العربية تُعد شريكاً اقتصادياً على درجة كبيرة من الأهمية بالنسبة لدول آسيا، كما أنها تمتلك إمكانات كبيرة لممارسة المزيد من الأدوار في هذا الإطار، وهو ما توضحه مؤشرات التبادل التجاري، والعلاقات النفطية، والعلاقات المتبادلة في قطاع الطاقة، وكذلك فيما يتعلق بحركة العمالة بين الجانبين، والتي تؤكد في مجملها أن دول المجلس تستحوذ على نصيب متصاعد في التجارة الخارجية لدول آسيا، وأنها مَصدر رئيسي لمصادر الطاقة إلى تلك الدول، وتُمثِّل في الوقت ذاته وجهة رئيسية للأيدي العاملة الآسيوية في الخارج، ومصدراً محورياً لتحويلات العمالة الخارجية للاقتصادات الآسيوية.

في المقابل، تُعد دول آسيا، خاصة الاقتصادات الصاعدة منها، وجهة محورية لأنشطة التجارة الخارجية لدول مجلس التعاون الخليجي، سواءً تعلق الأمر بأنشطة التصدير أو إعادة التصدير أو الاستيراد، كما أنها في الوقت نفسه تُعد سوقاً واعدة لمصادر الطاقة المُنتجَة في دول الخليج، بما في ذلك النفط الخام، ومنتجاته، وكذلك الغاز الطبيعي، بمختلف أشكاله. كما أن دول آسيا تُمثِّل مصدراً رئيسياً للأيدي العاملة الأكثر طلباً في أسواق العمل الخليجية، وبالتالي، فهي من أحد عوامل الإنتاج، ومن محفزات النمو والتنمية في دول المجلس بشكل عام.

ويبقى التأكيد أن التحولات التي يشهدها النظام الاقتصادي العالمي، من حيث إعادة الهيكلة والتصاعد في الأدوار للاقتصادات الناشئة، التي تتركز في قارة آسيا، بما فيها دول الخليج

العربيــة، عــلى حســاب باقــي مناطــق العالــم، تُمثِّــل عوامــل مُحفــزةً لتنامــي العلاقــات الاقتصاديــة، بمختلــف جوانبهــا، بــين دول مجلــس التعــاون مــن ناحيــة، ودول القــارة الآســيوية بشــكل عــام مــن ناحيــة أخــرى، وأن فــرص النمــو الاقتصــادي، وهوامــش النمــو الواعــدة لــدى كل مــن الجانبــين تُوفِّــر آفاقــاً واعــدة لمزيــدٍ مــن تطــور وتوســع تلــك العلاقــات في المســتقبل.

رابعاً: التكنولوجيا كمحور مركزي في العلاقات الصينية الخليجية

د. إيهاب خليفة

في ظل التغيرات التي يمر بها النظام الدولي من إعادة تشكيل وانتقال من الأحادية إلى التعددية القطبية، تظهر الصين كقوة دولية صاعدة، ليس فقط على المستوى الاقتصادي، ولكن على المستوى السياسي والعسكري أيضاً، باعتبارها بديلاً مُرشَّحاً أن يتربع على عرش النظام الدولي خلال العقود المقبلة. وهنا تأتي أهمية النظرة المستقبلية للعلاقات الصينية الخليجية لما لها من تداعيات ليس فقط على الدول الخليج العربية، بل على كافة دول الإقليم.

في هذا الإطار، تتناول هذه الورقة جانباً محدداً من العلاقات الصينية الخليجية، وهو المحور التكنولوجي، الذي أخذ زخماً متصاعداً في السنوات الأخيرة. وحتى العقد الأول من هذا القرن كان الاعتقاد السائد هو أن الصناعات الصينية رخيصة وليست متقدمة، لكن الوضع تغيَّر منذ عام 2015 مع إطلاق استراتيجية "صُنِعَ في الصين 2025" للتركيز على التقنيات المتقدمة وتخصيص ميزانيات للبحث والتطوير وصلت إلى 500 مليار دولار وتدشين طريق الحرير الرقمي لتمكين الشركات التكنولوجية الصينية من الاستثمار خارجياً، لتصبح الصين قوة تكنولوجية لا يُستهان بها، حيث نما حجم الاقتصاد الرقمي الصيني من 3.6 تريليون دولار في عام 2017 ليتجاوز 6.4 تريليون دولار في عام 2021، فيما ارتفعت نسبة مساهمة الاقتصاد الرقمي في الناتج المحلي الإجمالي الصيني لتصل إلى حوالي 40%.

1- الصين.. التنين التكنولوجي العملاق

منذ انتخابه في مارس 2013، قرَّر الرئيس الصيني، شي جين بينغ، تغيير العقيدة الصناعية للصين، لكي تتخلص من تبعيتها التكنولوجية للغرب، وأن يجعلها إحدى الدول الكبرى في مجال التكنولوجيا المتقدمة، ومن هنا جاءت استراتيجية "صُنِعَ في الصين"، التي تم الإعلان عنها في مايو 2015[66]، والتي تهدف إلى تطوير القطاع الصناعي بالجهود الذاتية من عدة جوانب، تُركِّز في مجملها على الصناعات المتقدمة والتكنولوجية العالية (هاي تك) وليس الصناعات الرخيصة كثيفة الاستهلاك للطاقة، وزيادة اهتمام الصين بصناعة الفضاء وما يرتبط بها من أقمار اصطناعية وصواريخَ تفوق سرعتها سرعة الصوت.

كذلك اهتمت الخطة بصناعة أعماق البحار، وصناعة أشباه الموصلات، وتطبيقات الواقع المُعزَّز، والروبوتات والمركبات الآلية والطاقة النووية، وزادت من اهتمامها في مجال التعديل الوراثي الجيني والخلايا الجذعية الجنينية والطب الحيوي، ودعم الشركات التكنولوجية الصينية الكبرى مثل: "علي بابا" و"بايدو" و"تينسنت"، و"وي تشات" و"زد تي إي"، لتُنافِسَ الشركات الأمريكية الكبرى مثل: "فيسبوك" و"جوجل" و"آبل" و"أمازون".

وإدراكاً لأهمية الذكاء الاصطناعي كأحد أهم محركات الثورة الصناعية الرابعة، فقد أطلقت الصين استراتيجية شاملة في يوليو 2017 تتناول بالتحديد الأهداف المَرجو تحقيقها في مجال الذكاء الاصطناعي، والتي تشمل رقائق معالجة الشبكة العصبية الاصطناعية، والروبوتات الذكية، والمركبات الآلية، والتشخيص الطبي الذكي، والطائرات من دون طيار، والترجمة الآلية. وفي نوفمبر 2017 أعلن وزير العلوم والتكنولوجية الصيني أنه شكَّل ما أسماه "فريق الأحلام" من كبرى الشركات التكنولوجية الصينية "علي بابا وبايدو وتينسنت" لقيادة الدولة في مجال الذكاء الاصطناعي، وقد بدأت هذه الشركات بالفعل في إنشاء منصات مفتوحة المصدر لجمع أكبر قدر من المعلومات التي يُمكِن توظيفها في تعلُّم الآلات، حيث تُخصِّص شركة "علي بابا" أكثر من 15 مليار دولار لعمليات البحث والتطوير، علاوة على توسُّع شركة "هواوي" في عمليات الاستثمار في الجيل الخامس من الإنترنت.

في السياق ذاته، أنشأت الأكاديمية الصينية للهندسة في عام 2013 فريقاً ضم أكثر من 100 أكاديمي وعالم، لبحث اتجاه تطوير القطاع الصناعي الصيني، واستعراض إجراءات واستراتيجيات الدول الصناعية المتقدمة، وقضايا القطاع الصناعي الصيني، وآثار التقدم التقني الرئيسية. وبعد عامين من الجهود، قدَّم الفريق بحثاً حول القطاع الصناعي الصيني، استندت إليه الحكومة الصينية في صياغة استراتيجية (صُنِعَ في الصين 2025)، حيث تهدف إلى دفع الارتقاء بالقطاع الصناعي الصيني وتحويله إلى قطاع متقدم، يسهم في تعزيز القدرة التنافسية الصناعية الصينية، لتنضم الصين إلى صفوف دول العالم المتقدم في القطاع الصناعي، من حيث تخفيض استهلاك الموارد ورفع إنتاجية العمل وتعزيز القدرة على

الابتكار التكنولوجي وتحسين الهيكل الصناعي والإسراع في تكامل المعلومات والتصنيع، وزيادة عدد براءات الاختراع، والاستثمار في البحث والتطوير والعنصر البشري ونسبة الربح من المبيعات، على نحو يُمكِن أن يساعد في رفع مستوى القطاع الصناعي الصيني على نحو شامل ويجعل الصين في مقدمة الدول المُنتِجَة لتكنولوجيات الثورة الصناعية الرابعة.

ويُعد الذكاء الاصطناعي أحد أهم المجالات التي تسعى الصين إلى تعزيز قدراتها التكنولوجية فيها، حيث يصف المدير التنفيذي لـ"جوجل"، سوندار بيتشاي، تأثيره بأنه سيفوق تأثير اكتشاف الكهرباء، وذلك بسبب تطبيقاته غير المسبوقة، سواءً في المجالات المدنية أو العسكرية.

ولعلَّ الصين تمتلك ميزة نسبية تؤهلها أن تنافس دول العالم المتقدم في تطوير تقنيات الذكاء الاصطناعي، وهي امتلاكها للبيانات العملاقة "Big Data"، حيث يبلغ تعداد سكان الصين حوالي 1.386 مليار نسمة، وتقوم الحكومة الصينية باستمرار بجمع كافة البيانات الرقمية حول سلوكيات هؤلاء المواطنين، من عادات الشراء والتسوُق والتجوُل والسفر والعمل، وحتى الحالات الاجتماعية والمزاجية والصحية لهم، وهي كمية كبيرة من البيانات تُمثِّل قاعدة رئيسية لتطوير نظم الذكاء الاصطناعي.

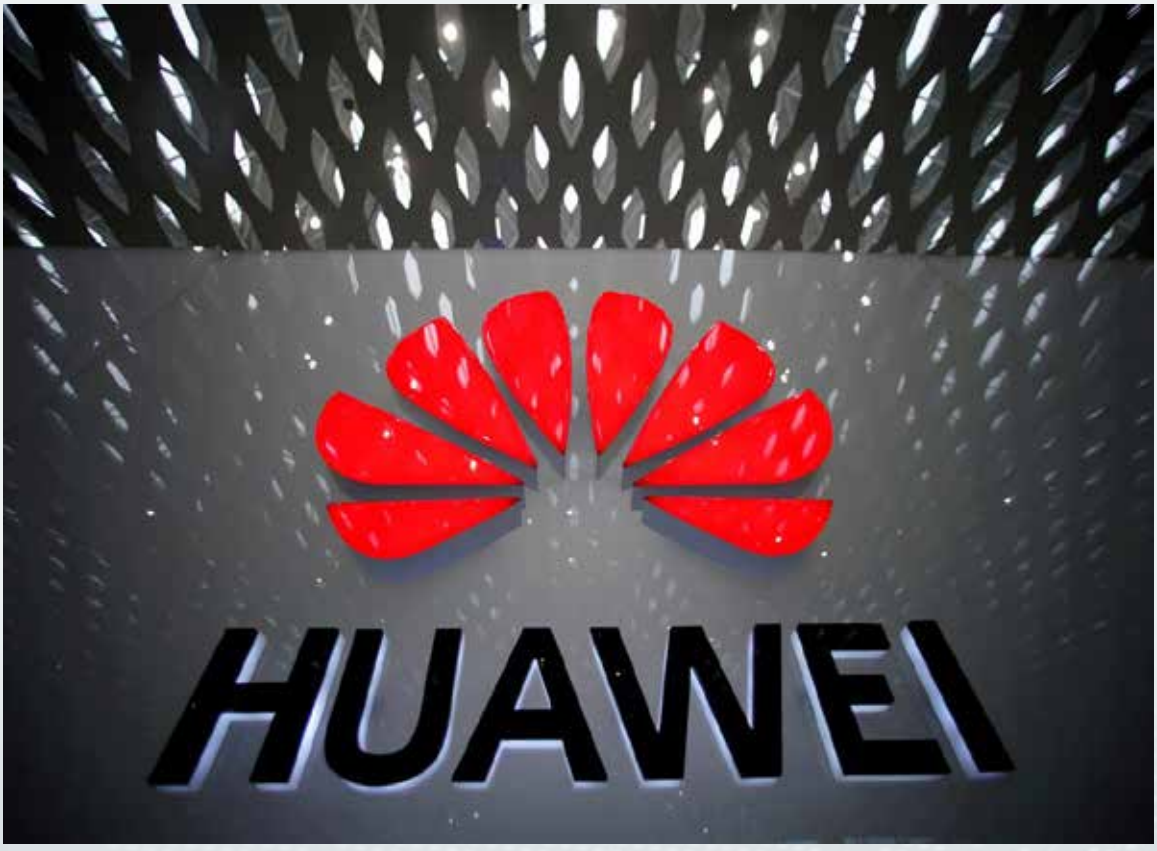

وفضلاً عن البيانات العملاقة التي تملكها الصين، هناك عدد آخر من المميزات يضمن لها السَبق في مجال الذكاء الاصطناعي، فهي تمتلك القوة الحاسوبية والمهندسين الأكْفاء، وتدفع الشركات دفعاً اضطرارياً للاستثمار في التقنيات الذكية، مما أهَّلَ الصين لكي تُنشِئ نُظم ذكاء اصطناعي تحكم بها قبضتها على جميع الأفراد، فمثلاً قام رجل بسرقة كمية من البطاطا تبلغ قيمتها 17 ألف دولار، ثم حضَر حفلة في مدينة جياشينج، وكان في الحفلة أكثر من 17 ألف مدعو، وعلى الرغم من كثرة العدد، تمكنَّت خوارزميات الذكاء الاصطناعي من كشفه بمطابقة صورته الموجودة في لقطات الكاميرات الأمنية بصورته الموجودة في قاعدة بيانات أهم المجرمين المطلوبين للعدالة، وانتهى الأمر باعتقاله[67].

كما قامت الصين بشراء الكثير من الشركات التكنولوجية الغربية الكبرى ونقل أسرارها، خاصةً وأن أكثر من نصف استثمارات الصين تتوزَّع على أكبر 5 اقتصادات في العالم[68]. ومن خلال تحليل بيانات 678 صفقة تمَّت بالفعل - أو لا تزال قيد التنفيذ - في 30 دولة أوروبية بين عامي 2008 و2018، تخلص شبكة "بلومبيرغ" إلى أن ألمانيا تأتي في المرتبة الثانية بعد بريطانيا، فقد أبرمت الشركات الألمانية، في العقد الأخير، 225 صفقة مع الشركاء الصينيين بقيمة إجمالية بلغت 20.33 مليار دولار، وأبرمت الشركات البريطانية 227 صفقة. كما اضُطرت شركات مثل "سيمنز" و"كاواساكي" و"آلستوم"، لمنح الصين أسرارها لتفوز بعقود في شبكة النقل السريع الصينية، وهو الأمر الذي دفع البرلمان الأوروبي إلى الموافقة على اقتراح للمفوضية الأوروبية يقضي بإقامة "إطار" أوروبي يتيح فَرْض رقابة في الاتحاد الأوروبي على الاستثمارات الأجنبية، خصوصاً الصينية منها[69].

وفي إطار سعي الصين لتحقيق هيمنتها في مجالات التكنولوجيا الفائقة أو المتقدمة خلال السنوات المقبلة، اهتمت بإرسال الطلاب الصينيين لدراسة المواد العلمية المرتبطة بهذه التقنيات في الجامعات الأوروبية والأمريكية تحديداً، حيث تُعد الصين أكبر مُصدِّر للطلاب المبتعثين للخارج بعدد يتجاوز 600 ألف طالب[70]، كما قامت بإنشاء أكثر من 4200 ورشة إنتاج ابتكارية وأكثر من 3 آلاف حاضنة تكنولوجية وأكثر من 400 منشأة لسرعة الأعمال وأكثر من 150 منطقة تنمية صناعية فائقة التكنولوجيا في أنحاء البلاد، ووفرت بيئة

67- ما سبب تقدم الصين في سباق الذكاء الاصطناعي؟، **مرصد المستقبل**، 26 يونيو 2018، تاريخ الدخول 8 مايو 2023، متاح على https://:mo-china-winning-race-ai-chinese/ae.staqbal/

68- الصين اشترت الجزء الأكبر من أوروبا، **روسيا اليوم**، 29 إبريل 2018، تاريخ الدخول، 8 مايو 2023، متاح على https://:com.rt.arabic/press/941145-الصين-اشترت-الجزء-الأكبر-أوروبا/

69- النواب الأوروبيون يريدون تعزيز الرقابة على الاستثمارات الصينية، **إيلاف**، 28 مايو 2018، تاريخ الدخول 8 مايو 2023، متاح على http://:www.elaph.com/Web/Economics/2018/5/1205117.html

70- Chinese students say US visa restrictions won't affect their plans ,South china monitoring post ,on: http//:www.scmp.com/news/china/diplomacy-defence/article/2148531/chinese-students-say-us-visa-restrictions-wont-affect May.2018 ,30

الابتكار خدمات لنحو 400 ألف شركة صغيرة ومتوسطة في مجال العلوم والتكنولوجيا[71]، كما زاد الإنفاق الصيني في مجال التكنولوجيا المتقدمة من 9.9 مليار دولار في عام 2015 إلى 15 مليار دولار في عام 2016، ثم زاد إلى 21 مليار في عام 2017 [72].

وبذلك، تتحول الصين عن طرقها التقليدية سيئة السمعة في تحقيق التنمية عبر سرقة حقوق الملكية الفكرية وبراءات الاختراع وتقليد المنتجات الغربية داخل حدودها وإعادة تصديرها، وشن الهجمات السيبرانية لسرقة التصميمات والمعلومات وخطط التسويق الخاصة بالصناعات الاستراتيجية؛ إلى إنشاء منظومة حقيقية ومتكاملة للاقتصاد والصناعة الوطنية تحقق مبادئ الابتكار والتنوعُ والاستدامة.

ولذلك تمكنَّت شركة "هواوي" على سبيل المثال، والتي تسيطر على نحو 30% من **سوق البنية التحتية لل**اتصالات عالمياً، من الحصول على 91 عقداً من مدن مختلفة حول العالم لتطوير شبكات الجيل الخامس للاتصالات اللاسلكية[73]، وتُعد "هواوي" أكبر مُنتِج لمعدات الاتصالات في العالم، وثاني أكبر مُورِّد للهواتف الذكية بعد شركة "سامسونج"، وتسبق شركة "آبل"، وهي كذلك من أكبر الشركات المُطورة لتقنيات الجيل الخامس للاتصالات، وصاحبة عدد هائل من مكاتب البحث والتطوير، ومالكة لعشرات آلاف براءات الاختراع.

وتُعد "هواوي" أكبر شركة صينية لإنتاج معدات الاتصالات في العالم، وتنتشر منتجاتها في أكثر من 170 دولة حول العالم، وحتى يوم 31 يناير 2017، استطاعت "هواوي" الحصول على 74.307 براءات اختراع، والتقديم على 64.091 براءة اختراع في الصين، و48.758 براءة اختراع خارج الصين. كما أصبحت "هواوي" الشركة الصينية الوحيدة التي اندرجت علامتها التجارية في تصنيف "فوربس" السنوي لأعلى العلامات التجارية قيمة بالعالم في عام 2018 للعام الثاني على التوالي، حيث بلغت قيمة علامتها التجارية 8.4 مليار دولار أمريكي.

أيضاً، فإن شركة "هواوي" واحدة من أكبر الشركات المُنتِجَة للمعدات اللازمة لتشغيل شبكات الجيل الخامس على مستوى العالم، وهي قادرة على توسيع حصتها في السوق، بالنظر إلى انخفاض تكلفة منتجاتها، واستثماراتها في البحث والتطوير، وقدرتها على تقديم حلولٍ شاملةٍ فعالةٍ تشمل كلاً من الأجهزة، والشبكات، ومراكز البيانات، وغيرها[74].

71- وزير العلوم والتكنولوجيا: الصين تحقق اختراقات في قطاعات التكنولوجيا الفائقة الاستراتيجية، **شبكة الصين**، 10 مارس 2018، تاريخ الدخول 7 مايو 2023، متاح على http://:cn.news.arabic//2018-03/10/c_137029335.htm

72- Zachary Karabell ,Trump's Trade War Won't Hurt China .It Could Hurt Tech In The Us ,**Wired**, June 27, 2018, accessed August,19, 2019 on https://www.wired.com/story/trumps-trade-war-wont-hurt-china-it-could-hurt-us-tech/

73- الصين قوة تكنولوجية لا يستهان بها.. اقتصادها الرقمي تجاوز 6.4 تريليون دولار، **العربية نت**، 09 ديسمبر 2022،:، متاح عبر: https://:arabic.cnn.com/business/article/2022/12/09/china-digital-economy-6-trillion

74- رغدة البهي، معضلة هواوي: تحديات تأمين شبكات الجيل الخامس في الولايات المتحدة، **مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة**، 8 سبتمبر 2019، متاح عبر : https://:www.acrseg.org/b05207

خريطة توضيحية لطريق الحرير الرقمي

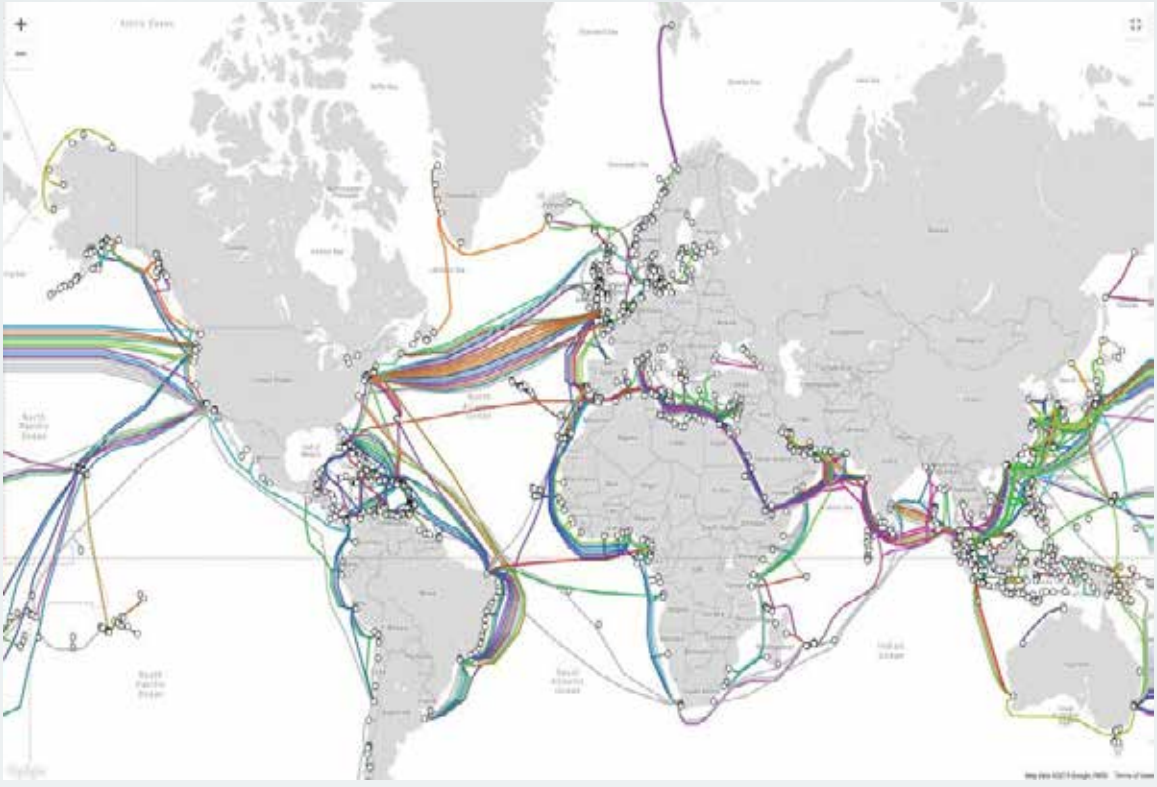

المصدر:

Muhammad Rafiq , The Digital Silk Road : A Game Changer for Emerging Economies, Silkroute.news, SEPTEMBER 27,2020.HTTPS://SILKROUTE.NEWS/ARTICLE/937239/

ولم تتقدم الصين فقط على مستوى شبكات الجيل الخامس للاتصالات اللاسلكية، بل سبقت أيضاً العالم بخطوة، حينما أرسلت بنجاحٍ أول قمر اصطناعي تجريبي بتقنية الجيل السادس (6G) إلى مداره في نوفمبر 2020، وأطلقت هذا القمر الاصطناعي ضمن 12 قمراً اصطناعياً تم إرسالها إلى المدار من مركز تايوان لإطلاق الأقمار الاصطناعية في مقاطعة شانشي في شمال الصين، لاختبار القدرات الجديدة لهذه التكنولوجيا المتطورة عالية السرعة، التي ستكون أحد العناصر الأساسية لاتصالات الجيل السادس، ويحمل القمر الاصطناعي تكنولوجيا سيتم استخدامها لمراقبة كوارث المحاصيل والوقاية من حرائق الغابات[75].

75- الصين ترسل أول قمر صناعي بتقنية الجيل السادس إلى مداره، **العربية نت**، 09 نوفمبر 2020، متاح عبر: sptth://:dnarber tm8o7n5/yl.

وعلى مستوى خدمات إنترنت الأقمار الاصطناعية، كتلك التي تقدمها شركة "ستارلينك" التابعة لشركة "سبيس إكس" التي يمتلكها رجل الأعمال إيلون ماسك، فقد بدأت الصين دخول هذا المجال بقوة، حفاظاً على أمنها القومي من الاختراق، ومجاراةً للتكنولوجيا الأمريكية، حيث يُخطِّط الجيش الصيني إلى إطلاق 13 ألف قمر اصطناعي، بسبب مخاوف من أن تُشكِّل أقمار إيلون ماسك الخاصة بالإنترنت تهديداً كبيراً للأمن القومي الصيني، بعد استخدامها الناجح في حرب أوكرانيا. ووفقاً لأوراق بحثية صينية حديثة، فإن "الخطط جارية لنشر مجموعة تضم نحو 13 ألف من الأقمار الاصطناعية ذات المدار المنخفض، بينما يتابع علماء الجيش البحث حول كيفية قمع أو حتى إتلاف أقمار "ستارلينك" في أوقات الحرب"[76].

2- العلاقات الصينية الخليجية في مجال التكنولوجيا

تأخذ العلاقات التكنولوجية بين الصين ودول الخليج العربية عدة جوانب، وإن كان أهمها هو طريق الحرير الرقمي، نظراً لأنه أكثر بكثير من مجرد مشروع بنية تحتية تكنولوجية بالنسبة للصين، حيث يُعد هذا الطريق حلاً أقل تمركزاً حول الولايات المتحدة، ونظاماً رقمياً آسيوياً وعالمياً أكثر تمركزاً حول الصين لتحقيق الهيمنة الرقمية. وتهدف الصين من خلال هذه المساعي في النهاية إلى تمكين فتح أسواق جديدة لعمالقة التكنولوجيا الصينيين مثل "علي بابا" و"تينسنت" و"هواوي". ويُمكِن تحديد 6 نقاط رئيسية تُمثِّل محوراً لعلاقة الصين التكنولوجية مع دول الخليج العربية وهي كالتالي:

1. **نشر وتعزيز شبكات الجيل الخامس.**
2. **تطوير تقنيات الواقع المُعزَّز والافتراضي وإنترنت الأشياء.**
3. **بناء مراكز البيانات السحابية.**
4. **تطوير تقنيات الذكاء الاصطناعي.**
5. **تقييم المخاطر والتهديدات السيبرانية والأمن السيبراني.**
6. **تقديم حلول الطاقة الرقمية النظيفة.**

وقد قامت كلٌ من السعودية والإمارات بتوقيع مذكرات تفاهُم بشأن التعاون في مجال طريق الحرير الرقمي، والذي وفَّر مظلة مُوحَّدة لشركات التقنية الصينية لتوسيع نطاق نشاطها في الخارج، وبصورة خاصة شركتي "هواوي" و"علي بابا". وفي مجال الطاقة الرقمية النظيفة،

76- الصين تخطط لإطلاق 13 ألف قمر اصطناعي لمنافسة "ستارلينك" التابعة لإيلون ماسك، **الإمارات اليوم**، 07 إبريل 2023، متاح عبر https://www.emaratalyoum.com/politics/news/2023-04-07-1.1736309

تسهم الشركات الصينية في تنفيذ استراتيجيات دول المنطقة مثل الإمارات والسعودية وغيرهما، لتحقيق الحياد الكربوني. وتشارك الصين في جهود الحد من التغير المناخي من خلال ابتكار الشبكات ومراكز البيانات النظيفة ومنخفضة الكربون، ومن أمثلة ذلك التعاون مع هيئة كهرباء ومياه دبي لتأسيس أكبر مركز بيانات يعتمد على الطاقة النظيفة بشكل كامل. وعلى مستوى التكنولوجيا النووية، تم إنشاء "المنتدى الصيني الخليجي للاستخدامات السلمية للطاقة النووية"، ومركز التميز الصيني الخليجي للأمن النووي وتدريب الكوادر المتخصصة في الاستخدامات السلمية للطاقة النووية والتكنولوجيا النووية لدول مجلس التعاون الخليجي.

ويُمكِن عرض أبرز الهيئات والشركات الخليجية والصينية التي تتعاون في مجال التكنولوجيا، بإيجاز، في الآتي:

- **السعودية:**

- تعمل الشركات الصينية، خاصة شركة "هواوي"، مع الهيئة السعودية للبيانات والذكاء الاصطناعي في عدة مجالات من بينها توفير حلول للمدن الذكية.
- تم افتتاح أكبر متجر دولي لشركة "هواوي" في العالم في السعودية، ويعرض أحدث الأجهزة والتقنيات الذكية من "هواوي" في شبكة الجيل الخامس والذكاء الاصطناعي وخدمات الحوسبة السحابية.
- وقَّعت الهيئة السعودية للبيانات والذكاء الاصطناعي، مذكرة تفاهم مع "هواوي" لدعم استخدام اللغة العربية ورموزها في تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي، بمساعدة من باحثين من المملكة والشركة الصينية.[77]
- في فبراير 2022، أعلن الرئيس الدوري لمجلس إدارة "هواوي" جو بينغ، خلال افتتاح مؤتمر "LEAP 2022"، في الرياض، أن "هواوي ستقوم ببناء منطقة مخصصة للحوسبة السحابية بالمملكة".

- **الإمارات:**

- أسَّست شركة "مبادلة" بالتعاون مع بنك التنمية الصيني صندوقاً بقيمة 10 مليارات دولار، يُركِّز على الصفقات التكنولوجية بين الدولتين.
- في مايو 2021، عقدت إمارة دبي اتفاقية مع شركة "هواوي"، لإنشاء أكبر مركز بيانات يعمل بالطاقة الشمسية في منطقة الشرق الأوسط وإفريقيا.

77 - https//:jp.reuters.com/article/huawei-saudi-aa7-idARAKBN29K1TR

- تعمل شركة "هواوي" على تدريب المواهب المحلية في مجال الأمن السيبراني والدخول في شراكات بين القطاعين العام والخاص لإنشاء "نظام أمني قوي"، يقوده مجلس الأمن السيبراني في دولة الإمارات.
- تقوم الشركات الصينية بأدوار أساسية في تقديم خدمات شبكة الجيل الخامس للشركات الإماراتية.

- **قطر:**

- دعمت "هواوي" مونديال قطر، بتقنيات الجيل الخامس والواقع الافتراضي المُعزَّز.
- في عام 2019، وقَّعت "هواوي" وشركة "فودافون قطر" للاتصالات، اتفاقية تعاون استراتيجية لتطوير وتحسين البنية التحتية للشبكة القطرية بالكامل، وضمن ذلك توسعة تغطية شبكات الجيل الخامس في قطر(78).

- **البحرين:**

- على مستوى استراتيجية التحول الرقمي في البحرين، فإنها تسعى للتحوُل إلى مركز رئيسي للحوسبة السحابية، وتعتمد بصورة رئيسية على الشركات الصينية مثل "هواوي".
- عقدت البحرين عدة اتفاقيات مع الشركات الصينية لتحديث مطار البحرين الدولي وشركات الاتصالات وغيرها من الشركات، لتوفير مركز بيانات سحابية لها.

- **سلطنة عُمَان:**

- تملك "هواوي" في العاصمة مسقط مركزاً إقليمياً لتقنية المعلومات بالشراكة مع شركة "عُمَان تل"، ويُقدم المركز خدماته لعملاء متفرقين في منطقة الشرق الأوسط.

خاتمة

تقوم الصين بتغيير عقيدتها الصناعية من أجل تحقيق الهيمنة في مجالات التكنولوجية الفائقة وتحقيق مزيد من الاحتكار في الأسواق العالمية، بحيث تُصبِح في أول صفوف الدول المُبتكِرَة للتكنولوجيا وليس المُقلِّدَة لها، وفي ذلك تصطدم بالولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا من عدة جوانب، فهي من ناحية تُمثِّل تهديداً للأمن القومي الأمريكي والأوروبي خشية التعرُض للاختراق أثناء استخدام التكنولوجيات الصينية، ومن ناحية ثانية فهي تُمثِّل تهديداً مباشراً للاقتصاديات الغربية التي ما زالت تستحوذ على الصفوف الأولى في هذه التقنيات.

78 - فودافون قطر تواصل الاستثمار في تطوير شبكتها الخلوية عبر اتفاقية استراتيجية مع هواوي، **vodafone**، 29 إبريل 2019، متاح عبر: https://rebrand.ly/8ad1d0

كما أن عملية فَرْض قيود على الشركات الصينية العاملة في مجال التكنولوجيا أو الواردات التكنولوجية من الصين سوف يُؤثِّر بصورة كبيرة في الصناعة الأمريكية أيضاً، حيث تعتمد كثير من الشركات الأمريكية مثل "مايكروسوفت" و"ديل" و"سيسكو" و"آي بي أم" و"إنتل" و"آبل"، على شركات صينية في عملية الإنتاج والتصنيع، كما أن شركة "كوالكم" التي تم فرض الحظر عليها تُورِّد ثلثي إنتاجها لشركات في الصين وهونغ كونغ، ويُقدِّر الخبراء أن نصف هذا الإنتاج يذهب إلى الصين وحدها[79]، ومن ناحيتها تعتمد الشركات الصينية مثل "زد تي إي" التي تم فَرْض حظر تصدير "البروسيسور" إليها على شركات أمريكية لتوريد لوازم إنتاج هواتفها، وبالتالي فإن عملية فك الارتباط بين الشركات الصينية والأمريكية سيترتب عليها تضرُر كلا الجانبين.. فهل ستصبح هذه الشركات فاعلاً دولياً مؤثراً في الأزمة وتستطيع التوصل لصيغة تُطمئن جميع الأطراف؟.

أخيراً، إن التعاون الصيني الخليجي في قطاع التكنولوجيا هو تحقيق لرؤية التوجُه شرقاً، لكن ما هي التداعيات التي قد تترتب على ذلك، خاصةً وأن دول الخليج تعتمد بصورة كبيرة على الأسلحة الغربية التي باتت تعتمد على شبكات الجيل الخامس للاتصالات اللاسلكية، وهي شبكات تُقدمها شركات صينية في المنطقة، وهنا قد تظهر بعض عناصر الشد والجذب في محاولة لتعديل المسار الصيني الخليجي، ورغم ذلك فإنه بات من الصعب تحييد الصين كفاعل دولي رئيسي من المُرجَّح أن يكون هو الأهم في التفاعلات الدولية، اقتصادياً وتكنولوجياً.

****

79- US-China tech wars threaten global sector disruption ,**Financial Times**, 7 May 2018, available https://www.ft.com/content/659fb304-4a00-11e8-8ee8-cae73aab7ccb

المشاركون

1- المجلس المصري للشؤون الخارجية

السفير الدكتور/ عزت سعد السيد

- مدير المجلس المصري للشؤون الخارجية (منذ 2016 وحتى الآن)
- مساعد وزير الخارجية المصري لشؤون الأميركتين ومنظمة الدول الأمريكية (مارس - سبتمبر 2010.
- سفير جمهورية مصر العربية لدى روسيا الاتحادية، وسفير غير مقيم لدى كل من بيلاروسيا وطاجيكستان وتركمانستان (مارس 2006 – فبراير 2010).
- مساعد وزير الخارجية لشؤون آسيا، وأستراليا ونيوزيلندا، وجزر المحيط الهادئ (سبتمبر 2004 – فبراير 2006).
- سفير جمهورية مصر العربية لدى إندونيسيا، وسفير غير مقيم لدى بابوا نيو غينيا (سبتمبر 2000 – أغسطس 2004).
- نائب مساعد وزير الخارجية للشؤون القانونية الدولية والمعاهدات (أغسطس 1997 – سبتمبر 2000).
- عمل في سفارات مصر لدى كل من هولندا، وبولندا، ومابوتو، والمملكة العربية السعودية.
- رئيس مجلس إدارة النادي الدبلوماسي المصري (ديسمبر 2004 - مارس 2006).
- محاضر في موضوعات القانون الدولي العام والمنظمات الدولية والتحليل السياسي في عدد من الجامعات والمعاهد المصرية والعربية منذ عام 1986 وحتى الآن.
- له عشرات المقالات المنشورة في دوريات وصحف مصرية وأجنبية.
- عضو مجلس إدارة الجمعية المصرية للقانون الدولي.
- حاصل على درجة الماجستير في القانون الدولي، جامعة عين شمس، القاهرة (1975).
- حاصل على درجة الدكتوراه في القانون الدولي العام (تخصص القانون الدولي لحقوق الإنسان)، جامعة عين شمس، القاهرة، يوليو 1985.

السفير/ مجدي محمود عامر

- سفير جمهورية مصر العربية في الصين، وسفير غير مقيم لدى منغوليا (2013 – 2016).
- مستشار البنك المركزي المصري للعلاقات الخارجية مع آسيا (2017 – 2018).
- مساعد وزير الخارجية المصري لشؤون دول حوض النيل ومياه النيل، والمنسق الوطني المصري لشؤون دول حوض النيل والمياه (2011 – 2013).
- سفير جمهورية مصر العربية في باكستان (2008 – 2011).
- نائب مساعد وزير الخارجية لدول شرق آسيا بالخارجية المصرية (2006 – 2008).
- نائب السفير في السفارة المصرية بالصين (2002 – 2006).
- عمل في السفارات المصرية في عدة دول، منها: كوبا، وتشاد، وتوجو، وغانا، وأوكرانيا، وألمانيا (2002 – 2006).
- عضو المجلس المصري للشؤون الخارجية منذ عام 2019 وحتى الآن.
- رئيس مجلس إدارة شركة Track3 Consulting، المتخصصة في الاستشارات، ومقرها القاهرة.
- عضو مجلس إدارة جمعية الصداقة المصرية الصينية (2022 وحتى الآن).
- أستاذ بمركز الدراسات العربية، جامعة Beijing Language and Culture University في بكين (سبتمبر 2016 وحتى الآن).
- حائز على الأستاذية الفخرية من جامعة Beijing Language and Culture University (مايو 2016، بكين، الصين).

السفير الدكتور/ محمد حجازي

- مساعد وزير الخارجية الأسبق (2012).
- سفير جمهورية مصر العربية في ألمانيا الاتحادية (2012 – 2015).
- مساعد وزير الخارجية المصري للشؤون الآسيوية، وأستراليا ونيوزيلندا وجزر المحيط الهادئ (2010 – 2011).
- سفير جمهورية مصر العربية في الهند (2006 – 2010).

- مساعد وزير الخارجية للشؤون الأفريقية (2005 – 2006)، ونائب مساعد الوزير للمنظمات الإفريقية وشؤون مياه النيل (2004 – 2005).
- سفير جمهورية مصر العربية في المملكة الأردنية الهاشمية (2000 – 2004).
- نائب رئيس البعثة في السفارة المصرية في لندن (1998 – 2000).
- مستشار بمكتب وزير الخارجية المصري السيد عمرو موسى (1996 – 1998).
- نائب القنصل العام بالقنصلية المصرية في سيدني، أستراليا (1991 – 1996).
- التدرج في السلك الدبلوماسي المصري (1978 – 1991).
- مستشار وزير التنمية المحلية للتعاون الدولي.
- محاضر العلوم السياسية وعلوم الاتصال في بعض الجامعات المصرية.
- عضو المجلس المصري للشؤون الخارجية.
- عضو في منتدى الفكر العربي – عمَّان – الأردن.
- حاصل على جائزة أفضل دبلوماسي لعام 2010 من المعهد الدولي للإدارة، الهند.
- حاصل على دكتوراه في العلوم السياسية من جامعة ماكوبري، سدني، أستراليا (1996).

أ. د. محمد كمال

- أستاذ بقسم العلوم السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة (منذ 2011).
- مدير مركز دراسات المناطق الدولية بجامعة القاهرة (2015).
- أستاذ زائر بقسم العلوم السياسية بالجامعة الأمريكية بالقاهرة (2013 - 2015).
- أستاذ مُحاضِر بأكاديمية ناصر العسكرية (2014 – 2015).
- أستاذ زائر بجامعة شيكاغو الأمريكية (2013-2012).
- أستاذ زائر بجامعة كاليفورنيا – بيركلي (2011 – 2012).

- أستاذ مساعد، قسم العلوم السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية – جامعة القاهرة (2006-2011).
- مدير مركز بحوث و دراسات الدول النامية، جامعة القاهرة (2008 – 2011).
- مدير مركز الدراسات الأمريكية، جامعة القاهرة (2006 – 2008).
- زميل الجمعية الأمريكية للعلوم السياسية بالكونجرس الأمريكى، لجنة العلاقات الخارجية بمجلس النواب (1999 – 2000).
- باحث بمركز دراسات الشرق الأوسط في واشنطن (1998- 1999).
- حاصل على درجة الدكتوراه في العلاقات الدولية/ علوم سياسية، جامعة جونز هوبكنز (كلية الدراسات الدولية المتقدمة SAIS)، واشنطن، الولايات المتحدة الأمريكية (2001).
- حاصل على درجة الماجستير في العلاقات الدولية، كلية الشؤون الدولية، جامعة كارلتون، كندا (1992).
- حاصل على دبلوم في العلاقات الدولية، فرع جامعة جونز هوبكنز الأمريكية بمدينة بولونيا الإيطالية (1990).
- بكالوريوس العلوم السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة (امتياز مع مرتبة الشرف - 1987).
- عضو مجلس الشورى المصرى (الغرفة الثانية للبرلمان) من 2004 إلى 2011.
- له العديد من الكتب والدراسات المتعلقة بالسياسة الخارجية الأمريكية والاتحاد الأوروبي والعلاقات الدولية. ويشارك بمقال أسبوعي في جريدة المصري اليوم.

د. محمد فايز فرحات

- مدير مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية (أكتوبر 2020 وحتى الآن).
- باحث بمركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، ورئيس برنامج الدراسات الآسيوية بالمركز (مارس 1997 – 2020).
- مدير تحرير "التقرير الاستراتيجي العربي" الصادر عن المركز (2006/2007 – 2013/2014).

- رئيس تحرير الموقع الإلكتروني للمركز (فبراير 2017 – مايو 2019).
- مدير عام مؤسسة الأهرام الصحفية (فبراير 2017 – مايو 2019).
- حاصل على درجة الماجستير في موضوع: الإقليمية الجديدة في آسيا (2001)، وعلى درجة الدكتوراه في موضوع: الاحتلال وإعادة بناء الدولة: دراسة مقارنة لخبرات ما بعد الحرب العالمية الثانية وما بعد الحرب الباردة (2013).
- تتركز اهتماماته البحثية على الدراسات الآسوية، خاصة الصين، والنماذج الآسيوية في التنمية، والأزمة النووية الكورية، والصراعات في آسيا، وعمليات التكامل الاقتصادي في آسيا والمحيط الهادئ.
- مؤلف كتاب (الاحتلال وإعادة بناء الدولة: حالات اليابان وأفغانستان والعراق)، وكتاب (الحزام والطريق: المبادرة الكبرى في القرن الحادي والعشرين).
- له العديد من الدراسات والأبحاث المنشورة الصادرة عن عدد من المراكز البحثية، والعديد من المقالات التحليلية المنشورة في دوريات مصرية وعربية، ودراسات منشورة باللغتين الإنجليزية والصينية.
- عضو نقابة الصحفيين المصرية، وحاصل على جائزة النقابة لأفضل مقال سياسي لعام 2002.

2- مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة

د. إبراهيم غالي

- مستشار بحثي وأكاديمي – مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، أبوظبي، دولة الإمارات العربية المتحدة (يونيو 2021 – حتى الآن).
- باحث متخصص في الشؤون الآسيوية، وحركات الإسلام السياسي، والدراسات متعددة التخصصات – مركز المستقبل (2014 – يونيو 2021).
- باحث سياسي في مركز أبحاث ودراسات الشرق الأوسط – وكالة أنباء الشرق الأوسط (2005 – 2014).
- باحث سياسي مشارك من الخارج في مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية (1998 – 2005)
- عضو نقابة الصحفيين المصرية.
- شارك بالعديد من الدراسات والأبحاث والمقالات المنشورة في دوريات عربية ومصرية، وساهم - مع آخرين – في تأليف 7 كتب صادرة عن مراكز بحثية مختلفة.
- مؤلف كتاب (سياسة الهند النووية في نصف قرن.. المسار والمؤثرات)، صادر عن مركز الإمارات للدراسات الاستراتيجية، 2013.
- حاصل على درجة الماجستير في العلوم السياسية، في موضوع: العوامل الداخلية والإقليمية والدولية المؤثرة على سياسة الهند النووية.
- حاصل على درجة الدكتوراه في فلسفة العلوم السياسية، في موضوع: تنظيمات الإسلام السياسي في منطقة جنوب شرق آسيا.

إبراهيم الغيطاني

- رئيس برنامج دراسات الطاقة - مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، أبوظبي، دولة الإمارات العربية المتحدة.
- عمل سابقاً رئيساً لوحدة الدراسات الاقتصادية في المركز الإقليمي للدراسات الاستراتيجية

بالقاهـرة، وباحثـاً اقتصاديـاً في المركـز المـصري للدراسـات والمعلومـات، ومحـرراً اقتصاديـاً في صحيفـة المـال المصريـة.

- حصـل عـلى بكالوريـوس في الاقتصـاد (عـام 2009)، مـن كليـة الاقتصـاد والعلوم السياسـية، جامعـة القاهرة.
- حصـل عـلى عـدد مـن الشـهادات مـا بعـد المرحلـة الجامعيـة: درجـة الماجسـتير في سياسـات الطاقـة مـن جامعـة سـاكس البريطانيـة، ودرجـة الدبلـوم في إدارة الأعمـال مـن كليـة التجارة بجامعـة القاهـرة، ودبلـوم في الاقتصـاد مـن كليـة الدراسـات العليـا الإفريقيـة بجامعـة القاهـرة.
- تتركز اهتماماته البحثية في مجالات سياسات الطاقة والاقتصاد السياسي.
- لـه العديـد مـن الأبحـاث والدراسـات والتحليـلات الاقتصاديـة المنشـورة في مراكـز فكـر ومجـلات علميـة مختلفـة.

د. إيهاب خليفة

- رئيـس وحـدة التطـورات التكنولوجيـة - مركـز المسـتقبل للأبحـاث والدراسـات المتقدمـة، أبوظبـي، دولـة الإمـارات العربيـة المتحـدة.
- باحث سابق في مجلس الوزراء المصري.
- حاصـل عـلى درجـة الماجسـتير في موضـوع (الأمـن السـيبراني)، وعـلى درجـة الدكتـوراه في موضـوع (المـدن الذكيـة)، مـن كليـة الاقتصـاد والعلـوم السياسـية، جامعـة القاهـرة.
- لـه العديـد مـن الكتـب العلميـة والأكاديميـة منهـا عـلى سـبيل المثـال: (الـذكاء الاصطناعـي)" و(الحـرب السـيبرانية)، و(مجتمـع مـا بعـد المعلومات).
- حاصـل عـلى جائـزة أفضـل كتـاب في العلـوم الرقميـة مـن معـرض القاهـرة الـدولي للكتـاب عـام 2018.
- تـم تكريمـه مـن عـدة مؤسسـات مثـل مجلـس التعـاون لـدول الخليـج العربيـة، وجريـدة الأهـرام المصريـة.

د. شادي عبدالوهاب منصور

- رئيس وحدة الدراسات الأمنية، ورئيس تحرير دورية "اتجاهات الأحداث" وإصدار "تقديرات المستقبل" - مركز المستقبل للأبحاث والدارسات المتقدمة، أبوظبي، دولة الإمارات العربية المتحدة.
- حاصل على درجة الماجستير في العلوم السياسية (2009)، ودكتوراه الفلسفة في العلوم السياسية (2014).
- له العديد من الكتب في مجال الأمن، مثل (حروب الجيل الخامس.. أساليب التفجير من الداخل في الساحة الدولية)، و(تحليل العلاقات الدولية والتنبؤ بمستقبلها من واقع الدراسات الاستخباراتية)، و(الدراسات الأمنية الدولية.. البعد الخفي في إدارة السياسة الخارجية).
- شارك في تأليف فصول في كتب أجنبية منشورة، مثل (استراتيجية الوقيعة.. كيف تسعى السعودية للتأثير على الصراع السوري - سبرينجر، 2021)، و(التحديات المتصاعدة لهيكل الأمن الإقليمي بقيادة أمريكية في الاتحاد الأوروبي والخليج العربي - بالجراف ماكميلان، 2022).

علي صلاح

- رئيس وحدة الدراسات الاقتصادية، ورئيس تحرير سلسلة دراسات المستقبل - مركز المستقبل للأبحاث والدارسات المتقدمة، أبوظبي، دولة الإمارات العربية المتحدة.
- باحث سابق في مؤسسات بحثية مصرية، منها: منتدى العالم الثالث، ومكتب الشرق الأوسط بالقاهرة، ومركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار التابع لمجلس الوزراء المصري.
- باحث سابق في مؤسسات بحثية إماراتية: دائرة الحكومة الإلكترونية في حكومة الشارقة، ومركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية في أبوظبي.
- سبق له العمل عضواً بهيئة التدريس بقسم الاقتصاد بكلية النقل البحري بالأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري فرع القاهرة.
- حصل على عدد من الشهادات ما بعد المرحلة الجامعية: درجة الماجستير في

الاقتصاد من معهد قبرص للتسويق في نيقوسيا (عام 2009)، ودبلوم البحوث الاقتصادية من معهد الدراسات والبحوث العربية في القاهرة (عام 2012).

- حاصل على بكالوريوس الاقتصاد، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة (1996).
- مؤلف كتاب (الشعبوية الاقتصادية: مستقبل العولمة في عصر الجيل الثاني من الحروب التجارية).
- مؤلف مشارك في كتاب: (الجائحة: الملامح الاقتصادية والتكنولوجية الجديدة في عالم ما بعد كورونا)، ومحرر كتاب (إمارات في خمسين عاماً: اتحاد قوي.. دبلوماسية ذكية.. تنمية مستدامة).
- له العديد من الدراسات والبحوث المنشورة في الدوريات المحكمة مثل: دورية رؤى استراتيجية، ومجلة آفاق المستقبل، الصادرتان عن مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ودورية اتجاهات الصادرة عن مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة.

برنامج دراسات آسيا

ASIA Studies Program

المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة

FUTURE for Advanced Research & Studies